

Oman: 2022 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report

لتقرير وفقاً 343/22 لصا ع صندوق
للي

سلطنة عُمان

مشاورات المادة الرابعة لعام 2022 – البيان الصحفي؛ وتقرير الخبراء؛ ومرفق المعلومات.

نوفمبر 2022

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2022 مع سلطنة عُمان، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيان صحفي.
- تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لعلناية المجلس التنفيذي على أساس الإنقضاء الزمني، وذلك عقب المناقشات مع المسؤولين العمانيين بخصوص التطورات والسياسات الاقتصادية، والتي إختتمت في 4 أكتوبر 2022. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 24 أكتوبر 2022، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- مرفق المعلومات الذي أعده خبراء صندوق النقد الدولي.
- تم إصدار المستند المذكور أدناه بشكل منفصل.

قضايا مختارة

وطبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

سلطنة عُمان

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢

٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢

أهم القضايا

السياق: ساعدت الإجراءات القوية على صعيد السياسات على تخفيف وطأة التداعيات من جائحة كوفيد-١٩، بينما يكتسب التعافي الاقتصادي زخماً متزايداً، يدعمه انتعاش قطاع الهيدروكربونات وتخفيف القيود الاجتماعية. وتم حتى الآن احتواء التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين، وهو ما يرجع جزئياً إلى إدارة الأسعار ووضع حدود قصوى لأسعار أنواع مختارة من الوقود. وقد ازدادت الاحتياطيات الوقائية المالية والخارجية، يدعمها ارتفاع إيرادات الهيدروكربونات والضبط المالي الكبير في ظل "خطة التوازن المالي متوسطة المدى" التي أقرتها السلطات. ولا تزال السلطات ملتزمة بالضبط المالي بالرغم من عائدات النفط الاستثنائية والضغط الاجتماعي. وتبدو مؤشرات السلامة المالية قوية بفضل تراكم رصيد كبير من الاحتياطيات الوقائية قبل الدخول في الأزمة، وتوخي البنك المركزي العماني الحكمة في عمله الرقابي. ويجري العمل في الوقت الراهن على تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية في ظل "رؤية عُمان ٢٠٤٠". غير أن مخاطر التطورات السلبية، ولا سيما الناجمة عن مصادر عالمية، هي المهمة على المدى القصير.

موضع تركيز المناقشات: (١) تقوية أطر المالية العامة، و(٢) حماية الاستقرار المالي، و(٣) ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتنوع وشامل للجميع.

أهم التوصيات على مستوى السياسات:

السياسة المالية العامة: إن تقوية استدامة المالية العامة على المدى المتوسط، على النحو المتوخى في ظل "خطة التوازن المالي متوسطة المدى"، تقتضي اتخاذ مزيد من التدابير على جانبي الإيرادات والنفقات. وينبغي تعزيز الإدارة الضريبية، كما أن المجال متاح لزيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة بمرور الوقت، وينبغي إلغاء الدعم غير الموجه على الطاقة والمياه بالتدريج مع تعزيز شبكة الأمان الاجتماعية. ويمكن دعم الضبط المالي من خلال تصميم أطر مالية قوية ذات أهداف واضحة وذات ركيزة طويلة المدى. وينبغي مواصلة العمل على تنفيذ الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الإدارة المالية العامة والشفافية، مع وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية.

السياسات النقدية والمالية: لا يزال ربط سعر الصرف يعود بالنفع على الاقتصاد العماني. وينبغي توخي الحرص في تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز آلية انتقال آثار السياسة النقدية وإنشاء حساب الخزينة الموحد للحفاظ على قدر كافٍ من السيولة في الجهاز المصرفي. وينبغي أن تعود قواعد الحيلة المالية إلى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة بالتوازي مع تراجع تأثيرها. ولا تزال مراقبة جودة أصول المصارف عن كثب مسألة ضرورية.

السياسة الهيكلية: ومن الضروري مواصلة العمل الدؤوب على تنفيذ الإصلاحات في ظل "رؤية ٢٠٤٠" لدعم تحقيق نمو قوي غني بالوظائف بقيادة القطاع الخاص. وسوف يقتضي ذلك تعزيز مرونة سوق العمل، وتحسين بيئة الأعمال، والمضي قدماً في إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة، والاستفادة من التحول الرقمي، ومعالجة التحديات المناخية.

اعتمد هذا التقرير
زين زيدان (إدارة الشرق
الأوسط وآسيا الوسطى) وأوما
راماكريشنان (إدارة
الاستراتيجيات والسياسات
والمراجعة)

عُقدت المناقشات في محافظة مسقط خلال الفترة من ٢٠ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ٢٠٢٢. وتألف فريق البعثة من دانييل كاندا (رئيساً)، وعبد الله الحسن، وهيثم الطروق، ومؤيد إسماعيل (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وساهمت السيدة فاي ليو (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في إعداد هذا التقرير وتقرير القضايا المُختارة. وقدمت السيدتان داليا عيطة وإستير جورج (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) الدعم للبعثة من مقر الصندوق الرئيسي. وشارك المدير التنفيذي الدكتور محمود محيي الدين في الاجتماعات الختامية. ورافقت البعثة السيدة دانة حمزة، مستشار المدير التنفيذي. والتقت البعثة بسعادة طاهر بن سالم العمري، الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني، ومعالي ناصر بن خميس الجشمي، أمين عام وزارة المالية، وسعادة الشيخ عبد الله السالمي، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال، وأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى، وغيرهم من كبار المسؤولين في القطاع العام والبنك المركزي العُماني، وأعضاء المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص.

المحتويات

٤	خلفية
٥	آخر التطورات الاقتصادية
٨	الآفاق والمخاطر
٩	المناقشات بشأن السياسات
١٠	ألف - السياسة المالية العامة: تعزيز أطر المالية العامة
١٥	باء - السياسة النقدية والسياسة المالية: حماية استقرار القطاع المالي
١٨	جيم - الإصلاحات الهيكلية: إعطاء دفعة للنمو والوظائف
٢٢	تقييم الخبراء
	الأطر
٢٠	١ - تمكين المرأة العُمانية في سوق العمل
	الأشكال البيانية
٢٤	١ - آخر التطورات الاقتصادية
٢٥	٢ - تطورات قطاع المالية العامة

- ٢٦ - التطورات النقدية والمالية
- ٢٧ - تطورات القطاع الخارجي
- ٢٨ - مؤشرات سلامة القطاع المصرفي
- ٢٩ - تغير المناخ

الجداول

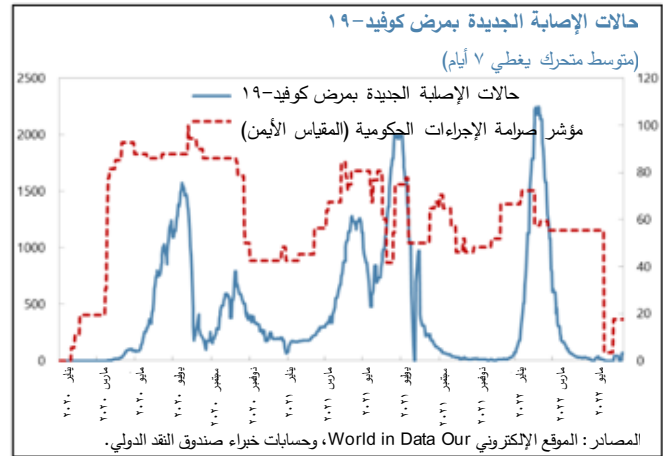
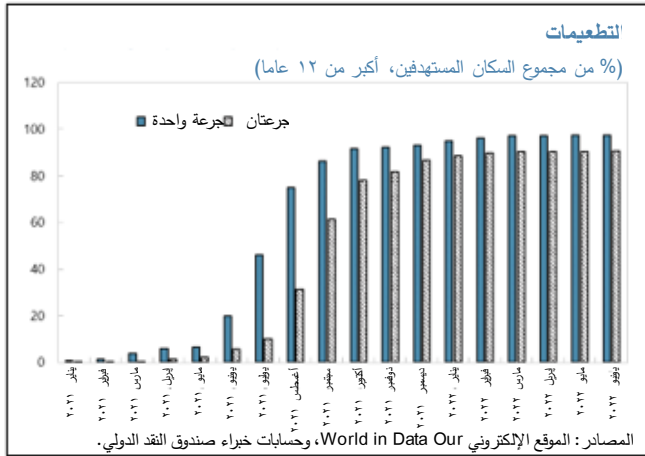
- ٣٠ - مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩ - ٢٠٢٧
- ٣٢ أ- مالية الحكومة، ٢٠١٩-٢٠٢٧ (بملايين الريالات)
- ٣٣ ب- مالية الحكومة، ٢٠١٩-٢٠٢٧ (% من إجمالي الناتج المحلي)
- ٣٤ - المسح النقدي، ٢٠١٩-٢٠٢٧
- ٣٥ - موجز ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠٢٧
- ٣٦ - مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠١٦-٢٠٢٢

المرفق

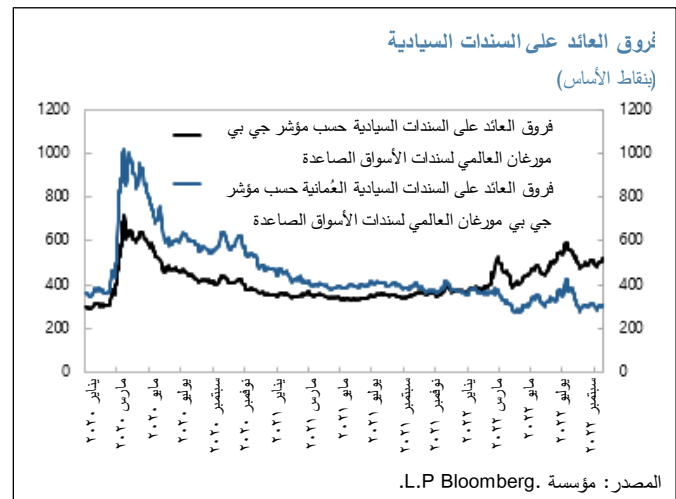
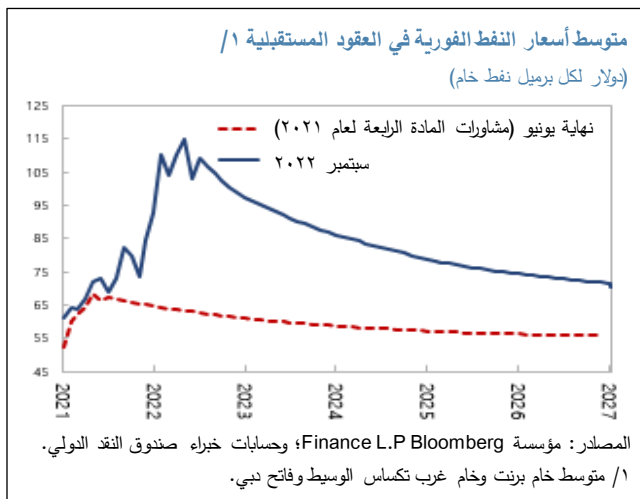
- ٣٧ - حالة تنفيذ التوصيات الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١
- ٣٨ - تقييم القطاع الخارجي
- ٤١ - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين
- ٥١ - تداعيات الحرب في أوكرانيا
- ٥٣ - مصفوفة تقييم المخاطر
- ٥٤ - مخاطر المالية العامة
- ٥٨ - ديناميكيات التضخم في عُمان
- ٦٦ - تأثير تشديد السياسة النقدية الأمريكية على عُمان

خلفية

١- بذلت السلطات جهوداً كبيرة لتوفير اللقاحات واتخذت إجراءات على صعيد السياسات لتخفيف التداعيات من جائحة كوفيد-١٩، ودعم التعافي منها. فقد حصل كل الأشخاص تقريباً ممن يبلغون ١٢ عاماً فأكثر على تطعيم جزئي على الأقل وحصل حوالي ٩٠٪ من السكان على تطعيم كامل بحلول نهاية مايو ٢٠٢٢. وفي ظل ارتفاع معدل التلقيح وتراجع حالات الإصابة بالمرض، رُفِعَت القيود الاجتماعية التي فُرضت إبان تفشي جائحة كوفيد-١٩. وفي الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢١، ساهمت التدابير الموجهة على صعيد المالية العامة والتدابير النقدية والمالية في تخفيف الأعباء عن الأسر والشركات والبنوك، مما دعم التعافي في القطاع غير الهيدروكربوني.



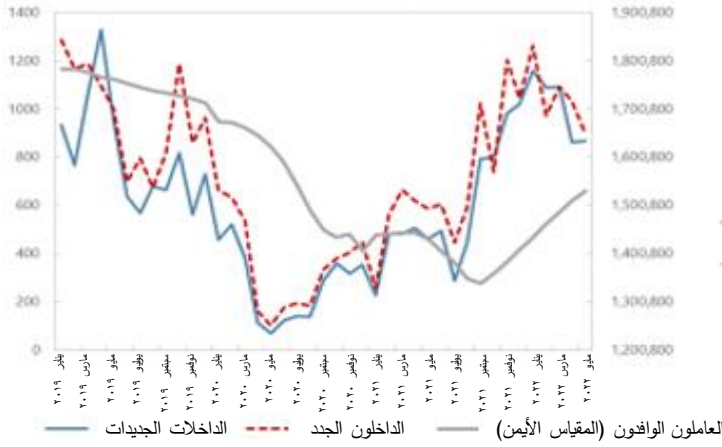
٢- وتواصل الحكومة تنفيذ الإصلاحات في ظل "رؤية عُمان ٢٠٤٠". وتركز هذه الإصلاحات على أمور منها تقوية استدامة المالية العامة، وتعزيز حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة، وإعطاء دفعة لنمو القطاع الخاص غير النفطي، وتسهيل توفير فرص العمل، والاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة. وظلت الأسواق المالية تقوم بدور داعم، مع انخفاض هوامش فروق أسعار الفائدة على الاقتراض (فبلغت مستويات أقل من الهوامش في الأسواق الصاعدة للمرة الأولى منذ نهاية ٢٠١٨). وقد نفذت الحكومة العديد من التوصيات التي وردت في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١ (المرفق الأول). وقدم الصندوق المساعدة الفنية في مجالات الإصلاح الأساسية، مثل أطر المالية العامة، والإدارة الضريبية، وإدارة الدين العام، وإحصاءات القطاع الخارجي. وارتفعت أسعار النفط حيث بلغت أعلى مستوياتها منذ سنوات متعددة ويتوقع أن تظل مرتفعة على المدى المتوسط، مما يعزز هوامش الأمان المالية والخارجية.



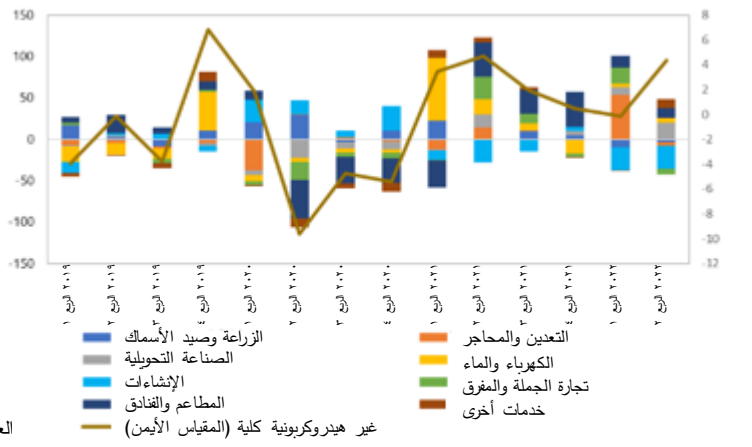
آخر التطورات الاقتصادية

٣- اكتسب التعافي الاقتصادي زخماً متزايداً، مدعوماً بانتعاش قطاع الهيدروكربونات وتخفيف القيود الاجتماعية. وارتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي بشكل عام من -٣,٢٪ في ٢٠٢٠ إلى ٣,٠٪ في ٢٠٢١، مع بلوغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني الحقيقي ٣,٧٪ وذلك بصفة أساسية نتيجة لقوة إنتاج المكثفات النفطية التي لا تغطيها اتفاقية أوبك+، ونمو إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بنسبة ١,٨٪ تدعمه إعادة فتح الاقتصاد وتعافيه بالتدريج. ومع هذا، فإن القطاعات التي تضررت بشدة تحديداً الإنشاءات والخدمات، لا تزال في مستويات أقل مما كانت عليه قبل الجائحة. وفي نفس الوقت، بدأ سوق العمل يعود إلى أوضاعه الطبيعية تدريجياً منذ عام ٢٠٢١، بينما ساهمت زيادة انضمام المواطنين إلى صفوف القوى العاملة في موازنة انخفاض أعداد العاملين الوافدين. وتشير آخر البيانات إلى استمرار تزايد أعداد العمالة الوافدة والملتحقين الجدد بسوق العمل في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، يدعمه التعافي الاقتصادي بوجه عام.

الداخلون الجدد إلى سوق العمل والعمالة الوافدة



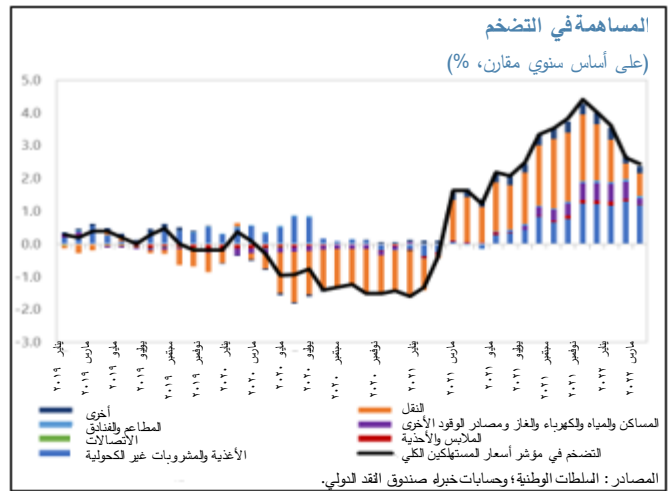
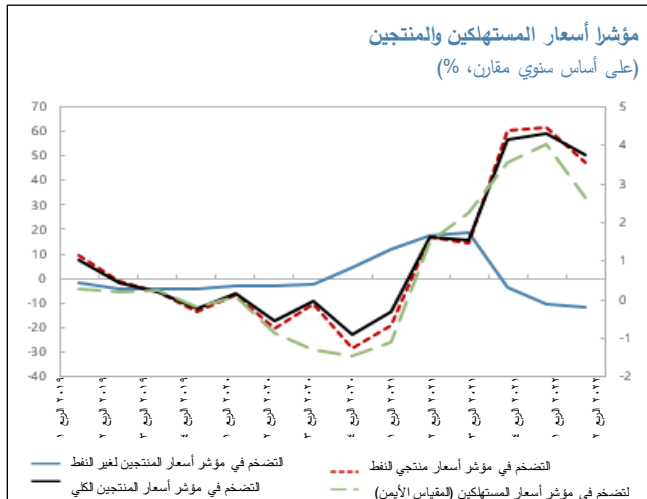
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني حسب القطاع ١/
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



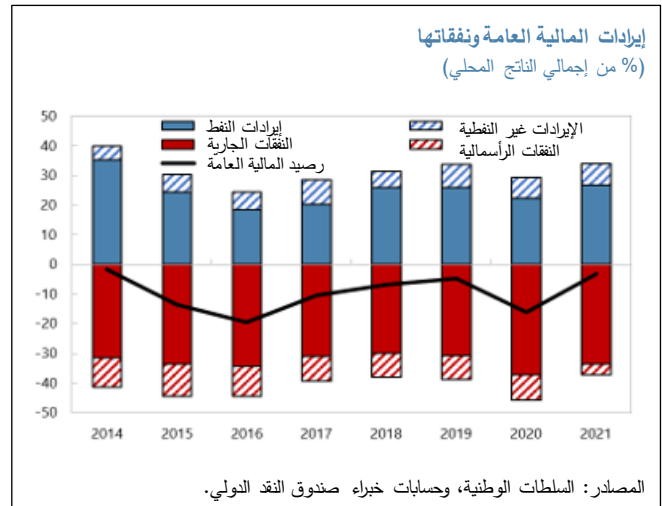
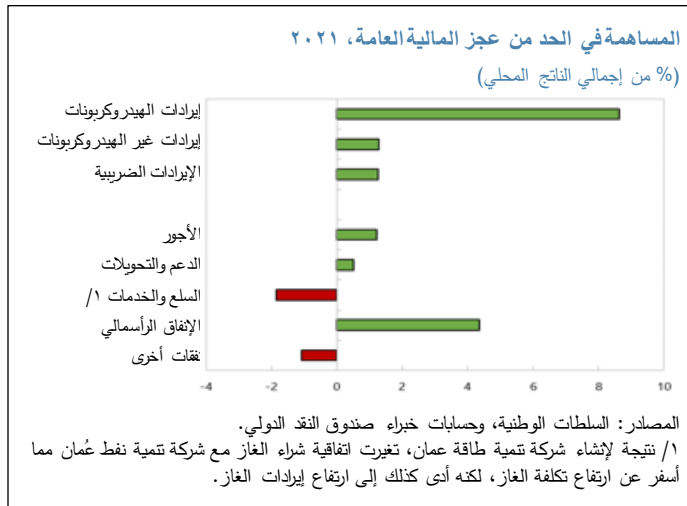
المصادر: مؤسسة Haver، والسلطات العُمانية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الخدمات الأخرى تتضمن النقل والتخزين والخدمات المالية والعقارات والإدارة العامة وغيرها.

٤- ظل التضخم الكلي في أسعار المستهلكين قيد الاحتواء حتى الآن. فقد أصبح التضخم الكلي موجبا وبلغ ١,٥٪ (على أساس سنوي مقارن) في ٢٠٢١، عقب تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وعلى خلفية التعافي الاقتصادي المحلي، واستمرار الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء العالمية، ارتفع إلى ٤,٤٪ (على أساس سنوي مقارن) في يناير ٢٠٢٢ ثم تباطأ لاحقاً وبلغ ٢,٤٪ في أغسطس ٢٠٢٢، وهو ما يرجع بشكل كبير إلى اتساع القاعدة الضريبية نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، ووضع حدود قصوى لأسعار سلع مختارة كالوقود والقمح والطحين، وزيادة قوة الدولار الأمريكي. ومنذ الربع الأول من عام ٢٠٢١، ظل التضخم في مؤشر أسعار المنتجين أعلى بكثير من تضخم مؤشر أسعار المستهلكين وهو ما يعكس إلى حد كبير زيادة الوزن الترجيحي للمنتجات الهيدروكربونية في مؤشر أسعار المنتجين، والذي زاد من تأثير ارتفاع أسعار النفط الدولية، وكذلك هيمنة الأسعار الموجهة إدارياً المرتبطة بالمستهلك ووضع حد أقصى لأسعار أنواع مُختارة من الوقود.

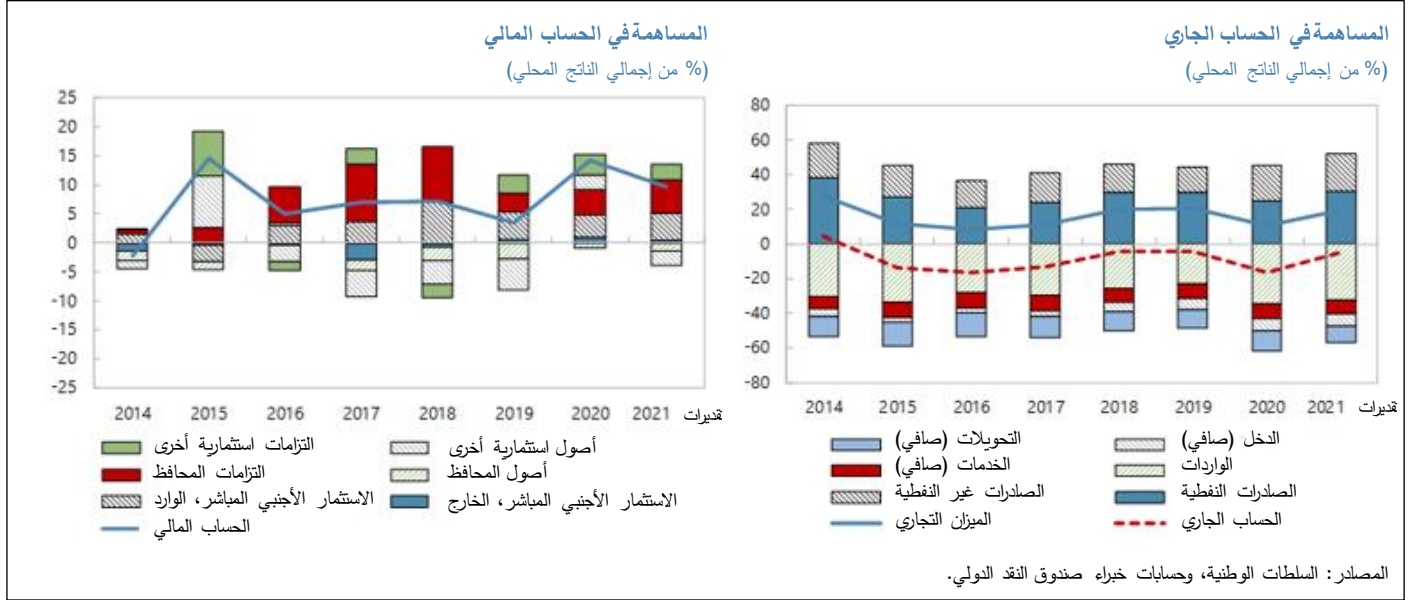


٥- وتحسن مركز المالية العامة بشكل ملحوظ في ٢٠٢١ نتيجة لارتفاع أسعار النفط وإجراءات الضبط المالي. وتحسن الرصيد الكلي للحكومة المركزية بمقدار ١٢,٨ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ليصل العجز إلى ٣,٢٪، وهو ما يُعزى بشكل كبير إلى ارتفاع الإيرادات الهيدروكربونية وتقييد النفقات وبدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وبينما كانت ميزانية ٢٠٢١ تتوقع فصل شركة تنمية طاقة عُمان عن الحكومة المركزية اعتباراً من بداية السنة، تأخرت هذه الخطوة كثيراً، وظلت الحكومة تغطي النفقات التشغيلية للشركة، والتي بلغت ٢,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، حتى تأسست بشكل كامل وشرعت في تنفيذ عمليات التمويل الخاصة بها. وتراجع دين الحكومة المركزية إلى ٦٢,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي (٦٩,٧٪ في نهاية ٢٠٢٠). وبلغت حصة ديون المؤسسات المملوكة للدولة ٤١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، ورغم تراجع المخاطر بفضل الأصول الكبيرة لدى جهاز الاستثمار العُماني. وارتفعت نسبة الأصول المالية الصافية - ودائع الحكومة المركزية لدى شركات الإيداع والأصول المالية لجهاز الاستثمار العُماني ناقص ديون الحكومة المركزية - إلى -٢٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (مقابل -٢٨,٥٪ في نهاية ٢٠٢٠).

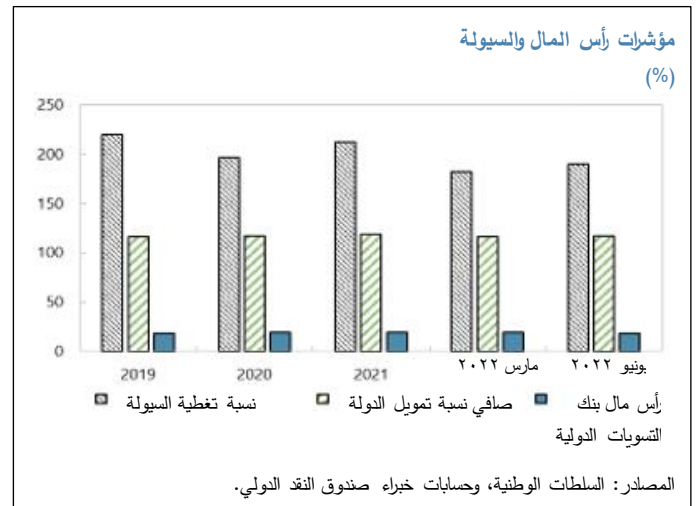
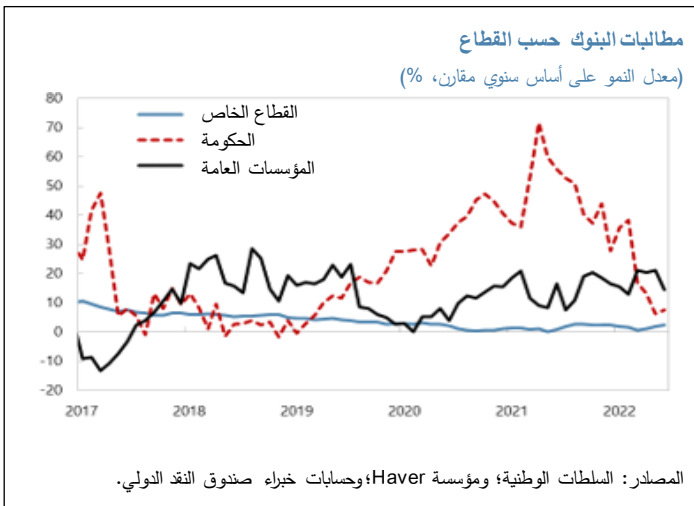


٦- واكتسب المركز الخارجي للسلطنة قوة كبيرة. وانخفض عجز الحساب الجاري إلى ٥,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١ (مقابل ١٦,٦٪ في ٢٠٢٠) مدعوماً بالصادرات الهيدروكربونية وإجراءات الضبط المالي. وازداد هذا التحسن كذلك بفضل زيادة الصادرات غير الهيدروكربونية وانخفاض تدفقات تحويلات الوافدين إلى الخارج نتيجة لتراجع أعدادهم في خضم جائحة كوفيد-١٩. وارتفعت الاحتياطيات الدولية في حيابة البنك المركزي العُماني بمقدار ٤,٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢١، لأسباب منها تخصيص حقوق السحب الخاصة في أغسطس ٢٠٢١ (٧٣٣ مليون دولار أمريكي) التي تعترمت السلطات الاحتفاظ بها كجزء من

الاحتياطيات، والتي بلغت ١٩,٧ مليار دولار أمريكي (٥,٣ أشهر من الواردات المرتقبة و٧١,٤٪ من مقياس صندوق النقد الدولي لتقييم كفاية الاحتياطيات). أما إدراج الأصول ذات سيولة عالية لجهاز الاستثمار العُماني فسوف يزيد الاحتياطيات لتصبح أعلى من المستوى الحدي لمقياس تقييم كفاية الاحتياطيات. ويشير تقييم الخبراء للمركز الخارجي لعمان إلى أنه أضعف إلى حد ما من المستوى المقدر ضمن الأساسيات الاقتصادية والسياسات المرغوب فيها (المرفق الثاني).



٧- **نجح الجهاز المصرفي في مواجهة الصدمات الأخيرة بشكل جيد نسبياً، ولكن نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص ظل ضعيفاً.** وتبدو مؤشرات السلامة المالية قوية بفضل تراكم الاحتياطيات الوقائية الكبيرة قبل الأزمة. وتبلغ نسب رأس المال والسيولة في البنوك مستويات أعلى بكثير مما تفرضه الضوابط التنظيمية. وفي نهاية يونيو ٢٠٢٢، كانت نسبة القروض المتعثرة تبلغ حوالي ٤,٠٪ بينما تجاوزت نسبة رصد المخصصات ١١٣٪، وتحسنت الربحية بدرجة طفيفة، مع ارتفاع العائد على الأصول إلى ١,٣٪ (مقابل ١,١٪ في نهاية ٢٠٢١). وظل نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص ضعيفاً فلم يتجاوز ٢,٣٪ (على أساس سنوي مقارن)، انعكاساً لتراجع الطلب على الائتمان في القطاعات المتضررة بشدة. ومع هذا، ارتفعت المطالبات على الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة بنسبة ٧,٦٪ و١٤,٤٪، بينما ازدادت ودائعهما بنسبة ١٣,٢٪ و٣٢,٦٪، على التوالي.



الآفاق والمخاطر

٨- لا تزال الآفاق الاقتصادية مواتية تدعمها عوامل دورية وهيكلية. فيُتوقع بلوغ نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي ٤,٣٪ في ٢٠٢٢، يدعمه ارتفاع إنتاج الهيدروكربون نتيجة لتخفيف القيود المتعلقة بالحصول مؤخراً في ظل اتفاقية أوبك+ وزيادة إنتاج المكثفات، واستمرار تعافي النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني. ويُتوقع تعزيز النمو غير الهيدروكربوني بالتدريج وارتفاعه إلى ٤,٠٪ على المدى المتوسط بفضل الاستثمارات والإصلاحات الهيكلية المقررة (القسم جيم)، كما يُتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة ٢,٧٪ على امتداد نفس الأفق الزمني مع استقرار إنتاج الهيدروكربون. ومن المتوقع أن يساهم تعافي النشاط الاقتصادي وتنامي الضغوط التضخمية العالمية في ارتفاع التضخم إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٢ بسبب الاعتماد بدرجة كبيرة نسبياً على الواردات والوزن الكبير للبند التجاري في سلة مؤشر أسعار المستهلكين.

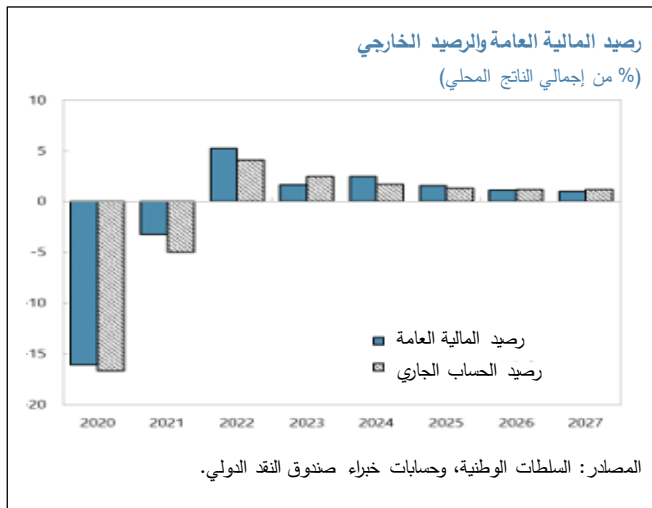
جدول النص: عُمان: توقعات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٧ /١

أولية		توقعات							
		٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)		٢,٧	٢,٥	٢,٣	١,٩	٤,١	٤,٣	٣,٠	٣,٢-
نمو إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني (%)		٤,٠	٣,٩	٣,٤	٢,٩	٢,٦	٢,٦	١,٨	٤,٥-
التضخم (%)		٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٣,٠	١,٥	٠,٩-
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)		١,٢	١,٢	١,٣	١,٧	٢,٥	٤,١	٥,٠-	١٦,٦-
رصيد المالية العامة (معدل، % من إجمالي الناتج المحلي)		١,٠	١,١	١,٦	٢,٥	١,٦	٥,٣	٠,٩	٩,٩-
الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني		٢٥,٨-	٢٧,٥-	٢٩,٦-	٣١,٤-	٣٤,٧-	٣٥,٩-	٣٤,٣-	٣٨,٣-
(% من إجمالي الناتج المحلي من غير الموارد)		٣٦,٨	٣٨,٥	٤٠,٢	٤١,٧	٤٢,٥	٤٣,٧	٦٢,٩	٦٩,٧
الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)		٢٥,٨	٢٧,٤	٢٨,٦	٢٩,٧	٣٠,٣	٣١,٣	٤٧,٢	٥١,٧
الدين الحكومي الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)		٣٩,٣	٥١,٧	٤٧,٢	٣١,٣	٣٠,٣	٣١,٣	٤٧,٢	٥١,٧

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ اتسع نطاق تغطية بيانات التجارة غير النفطية في ٢٠٢٠ ليشمل المعاملات الدولية في مناطق التجارة الحرة. وبالتالي، فإن البيانات من عام ٢٠٢٠ وما بعده لا يمكن مقارنتها ببيانات التجارة غير النفطية في السنوات السابقة.

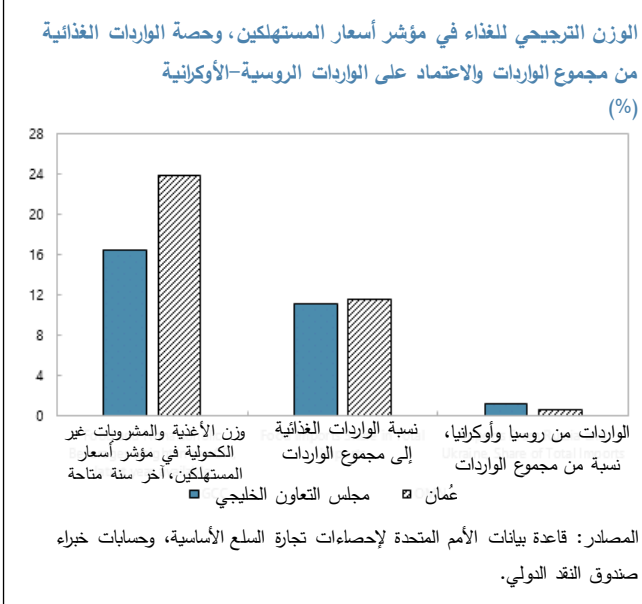
٩- وسوف يتحسن رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي كثيراً في الأجل القريب لكنهما سيستقرا على المدى المتوسط.



وسيكون تحسن الرصيدين مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وتنفيذ التدابير في ظل خطة التوازن المالي التي وضعتها السلطات للمدى المتوسط التي وضعتها السلطات وتستهدف التخلص من عجز المالية العامة بصفة دائمة. ويُتوقع تحقيق فائض كبير في المالية العامة في ٢٠٢٢، ثم تقلصه بالتدريج بعد ذلك إلى ١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧ مع تراجع أسعار النفط. ومن المتوقع أن يتراجع دين الحكومة المركزية إلى ٣٦,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧. وقد تحسنت قدرة الحكومة المركزية على تحمل الدين بفضل ارتفاع أسعار النفط والضبط المالي، تظل الديون عرضة لصدمات الرصيد الأولي، ونمو إجمالي الناتج المحلي، وسعر الصرف، وأسعار الفائدة (المرفق

الثالث). واتباعاً لمسار أسعار النفط والضغط المالي، يُتوقع تحقيق فوائض في الحساب الجاري الخارجي على المدى المتوسط، مما يؤدي إلى ارتفاع الاحتياطيات الرسمية في حيازة البنك المركزي العُماني إلى ٨٠,٧٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات بحلول عام ٢٠٢٧.

١٠ - ولم تنشأ عن الحرب في أوكرانيا سوى تداعيات مباشرة محدودة على الاقتصاد العُماني. وفي ظل عدم وجود روابط



تجارية أو مالية مباشرة تُذكر مع روسيا وأوكرانيا، ظل تأثير الحرب في أوكرانيا موجبا حتى الآن، وذلك في معظمه من خلال ارتفاع أسعار النفط (المرفق الرابع). وتعتمد عُمان على روسيا وأوكرانيا على حد سواء في الحصول على نحو ٦٠٪ من مجموع وارداتها من القمح، لكنها كونت مخزوناً احتياطياً من المواد الغذائية وبدأت تستكشف أسواقاً جديدة لضمان الأمن الغذائي. ومع هذا، فمن المحتمل أن تتطوي الحرب على تداعيات معاكسة على عُمان، من خلال قنوات منها تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي مما يؤثر على الطلب على النفط في الأجل القصير، والتضخم نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة الدولية وتقلبها، وزيادة الاضطرابات في سلاسل الإمداد.

١١ - ولا تزال أجواء عدم اليقين تخيم على الآفاق، إضافة إلى هيمنة مخاطر التطورات السلبية على المدى القصير (المرفق الخامس).

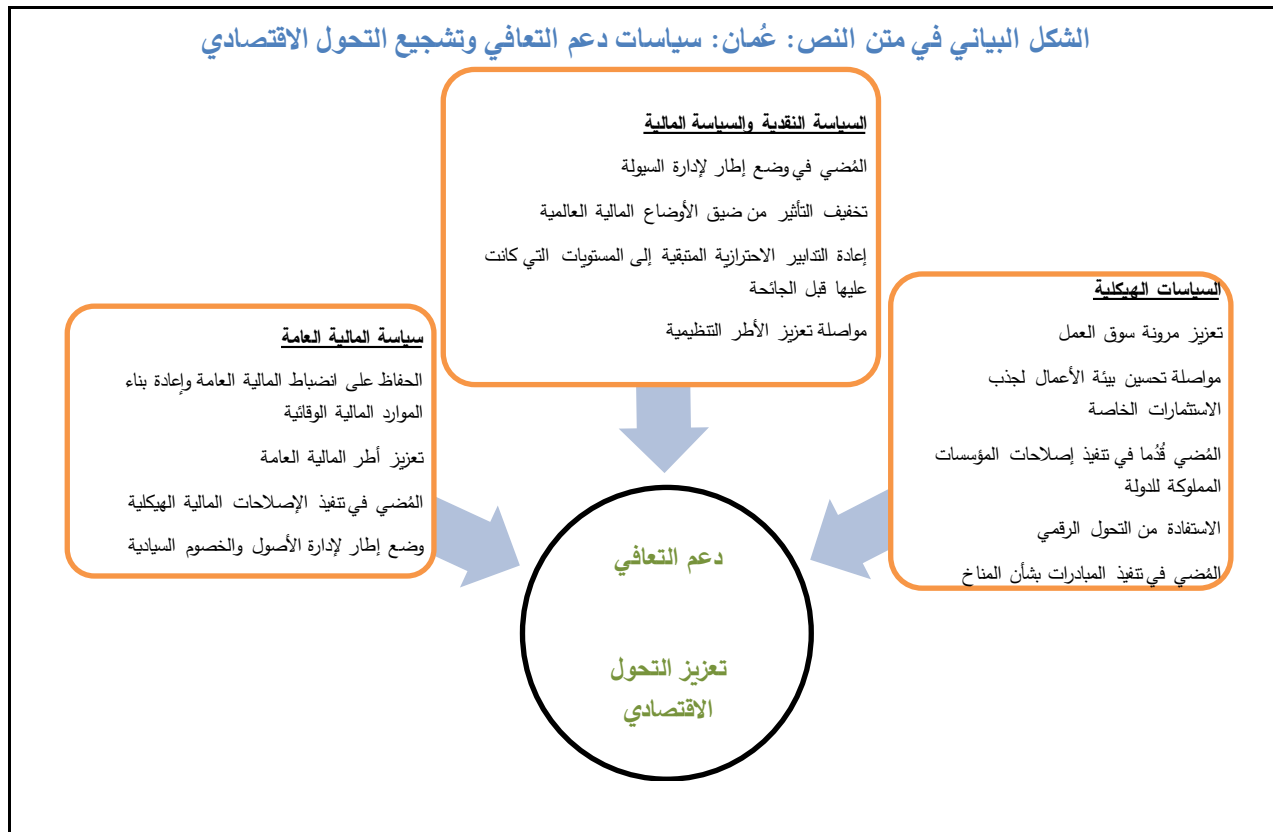
- على الجانب الإيجابي، يمكن أن تشهد السلطنة تحسناً في الآفاق المتوقعة نتيجة تحقيق عائدات هيدروكربونية استثنائية على نحو فاق التوقعات والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في إطار "رؤية عُمان ٢٠٤٠" وإنجاز طائفة من المشروعات الاستثمارية بالتعاون مع شركاء إقليميين.
- تتنبع مخاطر التطورات السلبية بوجه خاص من عدم اليقين بشأن الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي وأسعار النفط، واحتمال ظهور موجة جديدة من الإصابات بفيروس كوفيد-١٩، وضيق الأوضاع المالية العالمية بدرجة أكبر من المتوقع، وزيادة الضغوط التضخمية من جراء ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة العالمية، واستمرار الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، والضغط من أجل إنفاق العائدات الهيدروكربونية الاستثنائية، والأحداث المرتبطة بالمناخ.

١٢ - آراء السلطات: اتفقت السلطات بوجه عام مع تقييم خبراء الصندوق للآفاق والمخاطر الاقتصادية، وتمضي قُدماً في تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية لتخفيف المخاطر وتحسين صلاية الاقتصاد.

المناقشات بشأن السياسات

ركزت المناقشات التي تناولت السياسات على: (١) تعزيز أطر المالية العامة، و(٢) حماية الاستقرار المالي، و(٣) ضمان تحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستدام وشامل للجميع.

الشكل البياني في متن النص: عُمان: سياسات دعم التعافي وتشجيع التحول الاقتصادي



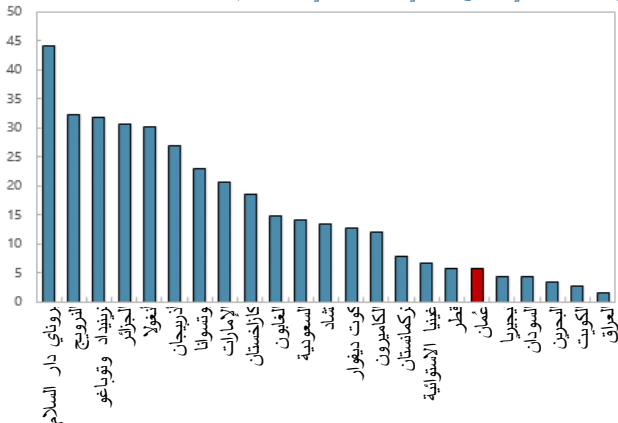
ألف - السياسة المالية العامة: تعزيز أطر المالية العامة

١٣ - لا تزال السلطات ملتزمة بالضبط المالي بالرغم من عائدات النفط الاستثنائية في عام ٢٠٢٢. وتتوخى ميزانية ٢٠٢٢ الحرص على مستوى المالية العامة عن طريق احتواء الأجور والنفقات على السلع والخدمات مع زيادة محدودة في النفقات الرأسمالية (٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) والنفقات الاجتماعية لتخفيف الضغوط التضخمية، ودعم التعافي الاقتصادي، والحفاظ على التماسك الاجتماعي (١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بصورة أساسية في شكل دعم على الوقود). ومن الأولويات القصوى تعزيز التعافي الاقتصادي، وإعادة بناء الهوامش الوقائية، وتخفيض الدين الحكومي تدريجياً. وبناء على التصحيح المالي الذي يبلغ ٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، يجري العمل حالياً على اتخاذ المزيد من الإجراءات بنسبة ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢، غالباً من خلال احتواء فاتورة الأجور والنفقات الجارية الأخرى. وبالنظر إلى الإيرادات النفطية الاستثنائية، يُتوقع تحسن رصيد المالية العامة ليسجل فائضاً يبلغ ٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢ (للمرة الأولى من عام ٢٠١٣)، وهي نسبة أعلى بكثير مما ورد في توقعات الميزانية العامة. وفي هذا السياق، فإن المجال متاح لتقديم مزيد من الدعم المؤقت الموجه إلى أشد الأسر والقطاعات تضرراً، إذا لزم الأمر، دون أن يهدد ذلك أهداف الضبط المالي على المدى المتوسط. واستخدمت الحكومة بعض الأرباح الاستثنائية من الهيدروكربونات في سداد جزء من ديون الحكومة المركزية وسداها قبل موعد استحقاقها وإعادة شراء السندات السيادية لتحسين هيكل آجال الاستحقاق، ويُتوقع بالتالي تراجع نسبة الديون إلى ٤٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢، وهو ما يرجع في جانب منه إلى عوامل غير مرتبطة بالسياسات (ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الاسمي نتيجة لارتفاع أسعار النفط).

١٤ - النجاح في تحقيق الأهداف متوسطة الأجل في ظل خطة التوازن المالي سيقضي اتخاذ مزيد من التدابير على جانبي الإيرادات والنفقات. ومن أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وكسب مزيد من التأييد العام للإصلاحات، توشك السلطات على الانتهاء من عملية إصلاح شامل لشبكات الأمان الاجتماعي لكي تضمن توفير برامج كافية وتتسم بالكفاءة لشبكات الأمان، تغطي إصلاح نظام الضمان الاجتماعي والدعم والبرامج الاجتماعية (مع زيادة الإنفاق بنحو ١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بدءاً من ٢٠٢٣). وسوف تبلغ الزيادة في النفقات الرأسمالية الإضافية خلال الفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٥، شاملة البنية التحتية الخضراء، حوالي ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً. والتأخر في إلغاء الدعم على الكهرباء بالتدريج سوف يؤدي إلى زيادة الدعم بنسبة ٠,٥٪ سنوياً على مدار الفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٥. وعلى هذه الخلفية، سيلزم تعزيز الإيرادات غير الهيدروكربونية واحتواء النفقات لتحقيق أهداف خطة التوازن المالي متوسطة المدى.

- تعزيز الإيرادات غير الهيدروكربونية: برغم البدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في ٢٠٢١، لا تزال الإيرادات الضريبية منخفضة (حيث بلغت في المتوسط ٣,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار الفترة من ٢٠١٧-٢٠٢١). وهناك مجال متاح

الإيرادات الضريبية في عُمان واقتصادات مقارنة
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، ٢٠٢١)

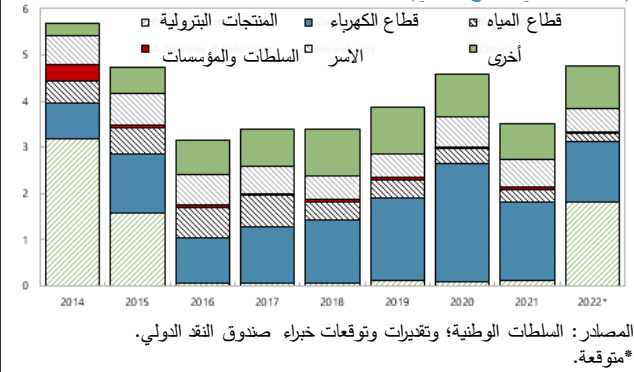


لزيادة الإيرادات وتوسيع وعاء ضريبة القيمة المضافة عن طريق إلغاء الإعفاءات، ما عدا الإعفاءات على بنود المواد الغذائية الأساسية، وإعادة النظر في معدل هذه الضريبة بمرور الوقت. ومن أجل تعزيز الإدارة الضريبية، يجري العمل حالياً على معالجة التحديات المرتبطة بتسجيل الخاضعين للضرائب والامتثال الضريبي والتوظيف ونظم تكنولوجيا المعلومات بالتدريج، من خلال عدة وسائل منها الحصول على دعم من خلال المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي. وقامت السلطات بإجراءات تحضيرية لتطبيق ضريبة الدخل الشخصي على أصحاب الدخل المرتفع، وتشير التقديرات إلى أنها ستدر ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويُتوقع الآن تطبيقها في عام ٢٠٢٤.

- ترشيد النفقات: سوف تتحقق مدخرات من خلال نظام التقاعد الإلزامي إضافة إلى مراجعة سلم رواتب الموظفين حديثي التعيين وستبلغ ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي من المنظور الهيكلي في ٢٠٢٢ ثم تظل ثابتة بالقيمة الحقيقية. وبدأت الوزارات تقم تقارير شهرية لضمان اتساق الإنفاق مع الميزانية العامة.

- توجيه الدعم لمستحقيه: أدت الإصلاحات إلى خفض معدلات الدعم على النفط من ٣,٢٪ إلى ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢١، لكنها سترتفع في عام ٢٠٢٢ نتيجة للحدود القصوى للأسعار التي وضعت مؤخراً. وأكد خبراء الصندوق أنه ينبغي إعطاء الأولوية للسحب المرحلي لدعم الطاقة والمياه غير الموجه لمستحقيه، بما في ذلك إلغاء الحد الأقصى واستئناف الإصلاحات من خلال نظام الدعم الوطني الموجه لمستحقيه الذي وضعته السلطات.

الدعم والتحويلات
(% من إجمالي الناتج المحلي)



الجدول في متن النص: عُمان: تجزئة عناصر الضبط المالي

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُشار إلى خلاف ذلك)

٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٤٤,٧	٤٣,٦	٤٢,٨	٤٢,٦	٤٢,٧	٤١,٩	٣٣,٠	٢٨,٤	٣٣,٩	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات العُمانية)
٤٤,٦	٤٣,٦	٤٢,٨	٤٢,٧	٤٣,٠	٤٢,٨	٣٥,٠	٣٢,٧	٣٢,٨	إجمالي الناتج المحلي الاسمي الممكن (بمليارات الريالات العُمانية)
١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	٠,٩٩	٠,٩٨	٠,٩٤	٠,٨٧	١,٠٣	فجوة الناتج
١,٠	١,١	١,٦	٢,٥	١,٧	٥,٢	٠,٨-	١٠,١-	٠,٢	رصيد المالية العامة الكلي (المعدل)
٣,٩	٢,٩	٣,١	١,٣	١,٠	٥,٢	٨,٦	٢٥,١	٩,٩	إجمالي احتياجات التمويل
٢٢,٨-	٢٣,٤-	٢٤,٢-	٢٤,٣-	٢٥,٤-	٢٥,٢-	٢٧,٥-	٣٢,٢-	٢٥,٥-	رصيد المالية العامة غير الهيدروكربوني
١٦,٧-	١٧,٢-	١٧,٨-	١٨,٠-	١٨,٨-	١٧,٧-	٢٠,٢-	٢٢,٤-	٢٤,٦-	الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني ١/
٧,٤	٧,٣	٦,٩	٦,٧	٥,٩	٥,٨	٦,٣	٧,٠	٦,٣	الإيرادات الأولية الهيكلية غير الهيدروكربونية ٢/
١,٩	١,٩	١,٦	١,٥	١,١	١,٠	٠,٩	٠,٠	٠,٠	ضريبة القيمة المضافة
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ضريبة الدخل الشخصي
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,١	الضرائب الانتقائية
٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٧	رسوم ترخيص الوافدين
٤,٥	٤,٤	٤,٣	٤,٢	٤,١	٤,٠	٤,٥	٦,٢	٥,٥	أخرى ٣/
٢٤,١	٢٤,٥	٢٤,٧	٢٤,٦	٢٤,٧	٢٣,٥	٢٦,٦	٢٩,٤	٣٠,٩	النفقات الأولية الهيكلية ٢/
٩,١	٩,١	٩,٠	٨,٧	٨,٥	٨,٢	٩,٤	١١,١	١٠,٢	فاتورة الأجور
٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,٥	٢,٣	٢,٣	السلع والخدمات
٣,٣	٣,٥	٣,٧	٤,٠	٤,٦	٣,٨	٣,٣	٤,٠	٤,٠	إعانات الدعم
٧,٠	٧,١	٧,٢	٧,١	٦,٩	٦,٨	٨,٠	٨,٧	١٠,٢	النفقات الجارية الأخرى
٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,٣	٣,٣	٤,٠	رأس المال (ما عدا النفط والغاز)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	جهات أخرى
١٢,٦	١٢,٥	١٢,٣	١٢,٢	١٢,٤	١٢,١	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٨	بنود للتذكير
									النفقات الأولية (معدلة، بمليارات الريالات العُمانية)

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

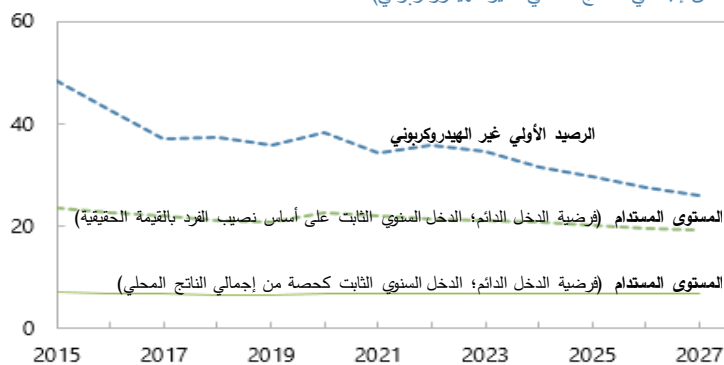
١/ معدلة لمراعاة الدورة الاقتصادية، على افتراض أن مرونة الإيرادات تساوي واحد ومرونة النفقات هي صفر.

٢/ % من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الممكن.

٣/ الإيرادات غير الضريبية بصفة أساسية وتعكس إلى حد كبير دخل الأرباح من جهاز الاستثمار العُماني، وهو ثابت بالقيمة الاسمية.

العجز الأولي غير الهيدروكربوني المتوقع والمستدام

(% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)



١٥ - وسوف تؤدي المثابرة في تنفيذ خطة التوازن

المالي إلى تقليص الفجوة في المركز المالي بدرجة

كبيرة اتساقا مع هدف تحقيق العدالة بين الأجيال.

وسوف يتراجع العجز الأولي غير الهيدروكربوني إلى

٢٦,٠ % من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني

مقارنة بمعيار "فرضية الدخل الدائم" وهو ١٩ %

(ويُحسب كدخل سنوي ثابت بالقيمة الحقيقية لنصيب

الفرد). وسوف يتعين بالتالي اتخاذ تدابير إضافية

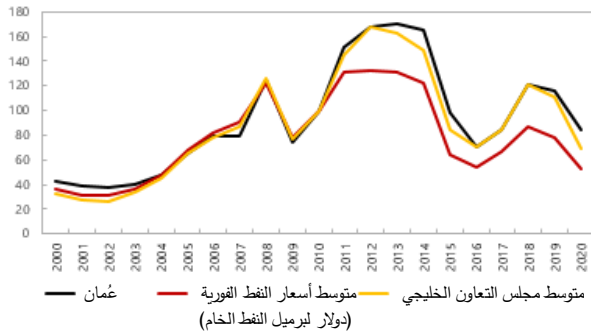
تتجاوز المدى المتوسط لتحقيق الاستدامة المالية الكاملة

مع التوزيع العادل للثروة النفطية عبر الأجيال.

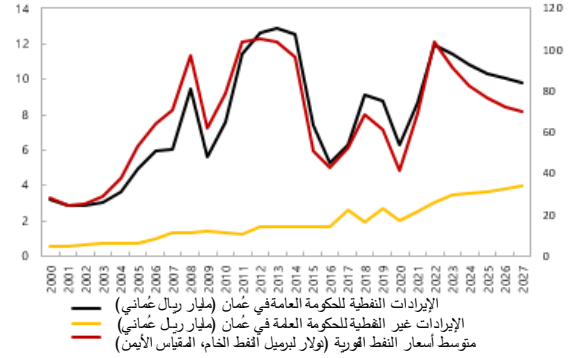
١٦ - كان هناك اتفاق على أن تأسيس أطر مالية قوية ذات أهداف مالية واضحة وركيزة طويلة المدى سيساعد في تحقيق الضبط المالي، وستكون مواصلة تطوير القدرات المؤسسية وتعزيز جودة البيانات مطلباً ضرورياً. وبالإضافة إلى التطور الملحوظ الذي تم تحقيقه في ظل خطة التوازن المالي متوسطة المدى، سيكون من الأفضل التوسع في تنفيذ الإصلاحات ضمن إطار أوسع لوضع سياسة المالية العامة، بما في ذلك تعزيز الإطار الاقتصادي الكلي متوسط المدى، ونشر بيان عن المخاطر المالية، ووضع إطار متوسط الأجل للنفقات، وتوسيع نطاق تغطية المالية العامة، وهي شروط أساسية لاعتماد قاعدة مالية فعالة. وفي نفس الوقت، فإن تكملة الحد الأقصى للعجز الضمني وهو ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي بقاعدة لنسبة الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني إلى إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني من شأنها فك الارتباط بين قرارات الإنفاق وتقلب أسعار السلع الأولية وتقييم موقف المالية العامة بمزيد من الدقة. ومن أجل تحقيق أهداف الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي الكلي في عُمان، قد يكون من الملائم وضع قاعدة مالية على أساس الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني، بحيث تفصل بين الإنفاق وتقلب أسعار النفط والغاز والتقلبات الاقتصادية (راجع تقرير القضايا المختارة، أولاً).

الشكل البياني في النص: عُمان: الإيرادات والنفقات وسعر النفط

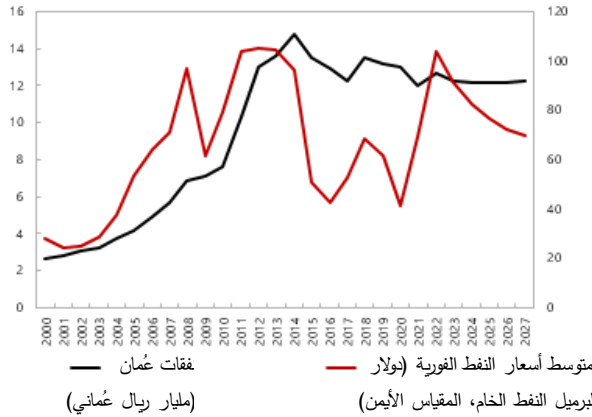
الإيرادات الحكومية الهيدروكربونية وسعر النفط
(المؤشر، ٢٠١٠=١٠٠)



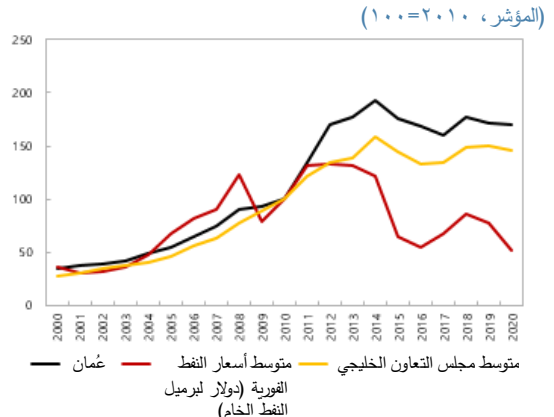
الإيرادات الحكومية وسعر النفط



النفقات الحكومية وسعر النفط



النفقات الحكومية وسعر النفط



المصادر: السلطات العُمانية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٧ - وتمضي السلطات قُدماً في تنفيذ الإصلاحات لتقوية الإدارة المالية العامة وتعزيز الشفافية.

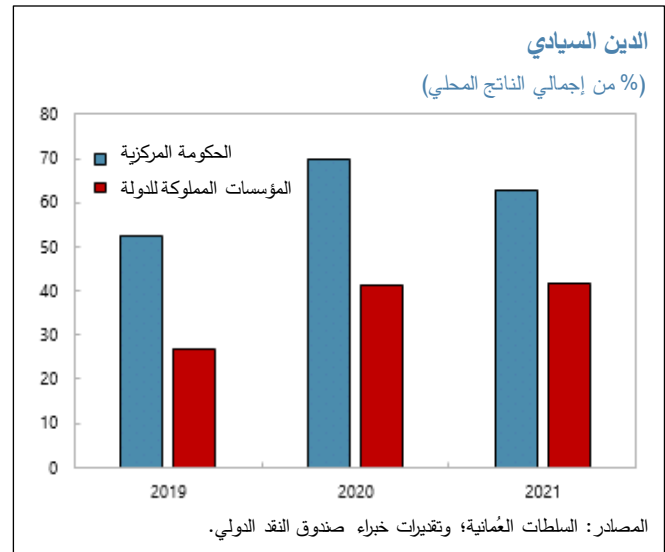
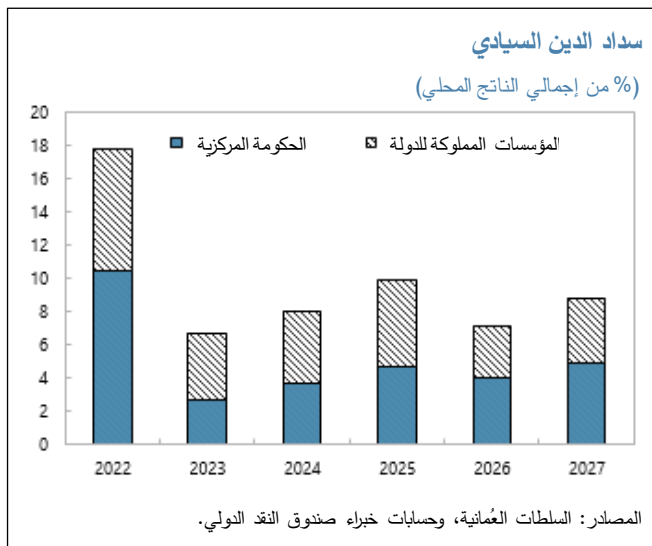
• **الشفافية:** إن الجهود المبذولة تجاه شفافية المالية العامة في تزايد ملحوظ بما في ذلك نشر البيان التمهيدي الأول للميزانية العامة في ٢٠٢١ وإعلان النفقات الاستثمارية لجهاز الاستثمار العُماني كجزء من ميزانية ٢٠٢٢. وأكدت السلطات التزامها بالشفافية المالية وهدفها المتمثل في تقديم مزيد من الإفصاح عن الإيرادات والنفقات والتمويل في نشرة الأداء المالي الشهرية. وفي ظل

الدور المتزايد لبقية أجهزة القطاع العام في تنفيذ مشروعات الاستثمار، التي تصل إلى ٩,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي للمؤسسات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني وشركة تنمية طاقة عُمان في ٢٠٢٢، أصبح توسيع نطاق تغطية المالية العامة ليتجاوز الحكومة المركزية أمراً ضرورياً في تقييم موقف المالية العامة والمركز المالي الحقيقيين في سلطنة عُمان.

- **إصلاحات الإدارة المالية العامة:** سيجري تعميم حساب الخزينة الموحد تدريجياً بدءاً من النصف الثاني من ٢٠٢٢ لتحقيق مركزية الإيرادات العامة وتحسين الإدارة النقدية. وتشكلت لجنة مشتركة بين وزارة المالية وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بهدف تحسين الأداء المالي وتعزيز الحوكمة وتحسين الكفاءة.

- **المخاطر المالية:** تواجه عُمان مخاطر مالية متعددة الأوجه قد يكون تأثيرها المحتمل على المركز المالي كبيراً (المرفق السادس). وحددت السلطات عدة مخاطر على تنفيذ خطة التوازن المالي متوسطة المدى. وبينما يكتسب الضبط المالي في ظل خطة التوازن المالي متوسطة المدى أهمية كبيرة، من شأن إدارة المخاطر المالية وتخفيف حدتها أن يعززاً استدامة المالية العامة. وأوصى خبراء الصندوق بنشر بيان المخاطر المالية ليصبح ركيزة لمصادقية سياسة المالية العامة. وعلاوة على ذلك، من شأن أخذ المخاطر في الحسبان صراحة عند وضع الركيزة المالية أن يعزز الصلابة في مواجهة هذه المخاطر.

١٨ - **ولا تزال الجهود جارية لوضع إطار قوي ومتكامل لإدارة الأصول والخصوم.** وتعكف السلطات حالياً على وضع قانون الدين العام بهدف تنظيم عمليات الديون وإدارتها وإعداد سجل وطني لأصول الحكومة لتحقيق مركزية عملية إدارة الأصول وتعزيز كفاءتها. وقسم جهاز الاستثمار العُماني أصوله إلى محفظة التنمية الوطنية (أصول المؤسسات المملوكة للدولة) ومحفظة أجيال المستقبل (تضم أصولاً أجنبية إلى حد كبير)، وتهدف محفظة التنمية الوطنية إلى المساهمة في تنمية الاقتصاد ودعم الميزانية العامة من خلال توزيع الأرباح وعائدات الخصخصة. ويمكن تسهيل عملية تحديد المخاطر في الميزانية العامة للقطاع العام والحد منها من خلال توسيع نطاق عمل لجنة إدارة الدين بحيث تنسق بين المؤسسات السيادية المختلفة المعنية بإدارة الأصول والخصوم. وسوف تستمر الجهود لتعزيز إدارة الدين العام، بما فيها صياغة استراتيجية أولية هي "استراتيجية الدين متوسطة الأجل" ليسترشد بها برنامج الاقتراض الحكومي، وتحسين خصائص الديون، وتطوير أسواق الدين المحلية، وإعداد منحى للعائد، والحفاظ على القدرة على دخول أسواق رأس المال الدولية.



الجدول في متن النص: عُمان: الميزانية العمومية السيادية ١/

(٢٠٢١ أو آخر بيانات متاحة، % من إجمالي الناتج المحلي)

القطاع العام	الشركات العامة المالية			الحكومة العامة	
	أخرى /	جهاز الاستثمار العُماني	شركة تنمية طاقة عُمان	صناديق الضمان الاجتماعي	الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة
٨٠٠,٩	٣٩,١	٤٩,٢	٤٩٩,٤	غير متاح	٢١٣,١
٦٨٩,٢			٤٩٩,٤		١٨٩,٨
			٤٩٩,٤		١٨٩,٨
١١١,٧	٣٩,١	٤٩,٢			٢٣,٤
٧٦,٥	٣٩,١	١٤,٠			٢٣,٤
٣٥,٢		٣٥,٢			
١٠٤,٧		٣٨,٩	٢,٩	غير متاح	٦٢,٩
٣٠,٩		١٥,٢			١٥,٧
٧٣,٨		٢٣,٧	٢,٩		٤٧,٢
٦٩٦,٢	٣٩,١	١٠,٣	٤٩٦,٥		١٥٠,٢
٧,٠	٣٩,١	١٠,٣	٢,٩-		٣٩,٦-
٢٨,٢-	٣٩,١	٢٤,٩-	٢,٩-		٣٩,٦-

المصادر: السلطات العُمانية، وحسابات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ ميزانية عمومية مبسطة. يمكن أن تتسع لتتضمن صناديق معاشات التقاعد والالتزامات الاحتياطية.

٢/ تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي باستخدام طريقة الجرد الدائم.

٣/ صافي القيمة الحاضرة للإيرادات الهيدروكربونية الحكومية.

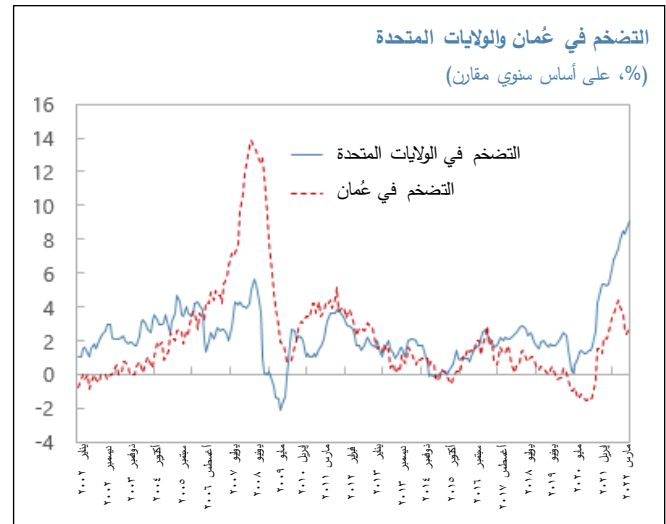
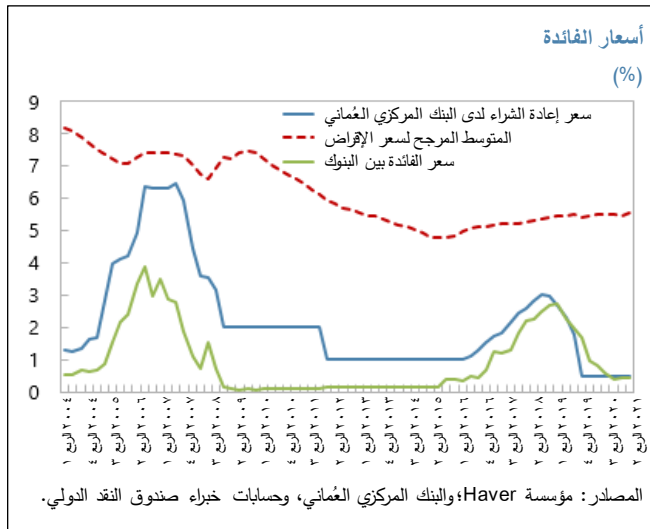
٤/ ملكية الحكومة في الجهاز المصرفي وصافي أصول البنك المركزي العُماني.

١٩ - آراء السلطات: أكدت السلطات التزامها بالحرص المالي والضبط المالي المواتي للنمو. كذلك فإن من شأن إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي أن يعزز صلابة الأسر. وأكدت السلطات أيضاً التزامها بتحسين الدقة في توجيه دعم النفط بدءاً من عام ٢٠٢٣، كما تنظر حالياً في الخيارات المتاحة لإصلاح دعم المياه، وتعترم السلطات تحديث خطة التوازن المالي متوسطة المدى بانتظام كما تحرص على اتساقها مع خطة التنمية الخمسية ذات الصلة في ظل "رؤية ٢٠٤٠". وكذلك تعترم السلطات توسيع صلاحية لجنة إدارة الدين لكي تشرف على الأصول السيادية بالإضافة إلى الخصوم.

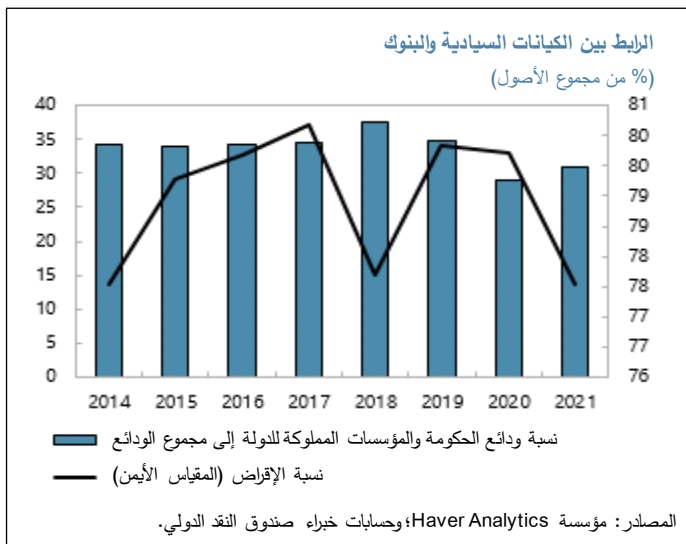
باء - السياسة النقدية والسياسة المالية: حماية استقرار القطاع المالي

٢٠ - لا يزال نظام ربط سعر صرف الريال يعود بالنفع على الاقتصاد العُماني. وأتاح ربط سعر الصرف ركيزة نقدية ذات مصداقية، مما ساعد على خفض التضخم واستقراره. ومن شأن زيادة مرونة سعر الصرف بمرور الوقت أن يدعم تطوير قطاع السلع التجارية غير الهيدروكربونية وأن يمكن البنك المركزي العُماني من تطبيق سياسة نقدية أكثر استقلالية قائمة على سعر الفائدة. وفي حالة وقف العمل بنظام الربط، قد يؤدي ذلك إلى التأثير على الثقة في الاستقرار النقدي، وزيادة عدم اليقين، وتخفيض منافع القدرة التنافسية في الأجل القريب. وتشكل الاحتياطات الأجنبية الرسمية والحيطة المالية والإصلاحات الهيكلية ركيزة قوية لربط سعر الصرف. وينبغي إعادة النظر في نظام ربط سعر الصرف بصفة دورية للتأكد من أنه لا يزال ملائماً. ويُتوقع إجراء زيادات أخرى في سعر الفائدة الأساسي للبنك المركزي العُماني تماشياً مع تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة.

٢١ - وسوف تقتضي خطط إلغاء الدعم بالتدريج ورفع مستوى كفاءة الاقتصاد العمل على تعزيز قنوات انتقال آثار السياسة النقدية لإدارة التضخم. ويرجع ضعف انتقال آثار السياسة النقدية إلى السيولة الهيكلية الزائدة في القطاع المصرفي، مما يعوق النشاط في سوق المعاملات بين البنوك ويحد من استجابة أسعار الفائدة على القروض والائتمان المصرفي للتغيرات في سعر الفائدة الأساسي. ونتيجة لذلك، فإن السيطرة على التضخم - الذي ظل أقل من معدلاته في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة - اعتمدت بشكل كبير على التسعير الموجه والدعم (المرفق السابع). ومع تراجع إمكانات توفر هذه الأدوات في ظل تقدم الإصلاحات الهيكلية، سيكون من الضروري اتخاذ الخطوات لتعزيز أدوات إدارة السيولة وآلية انتقال آثار السياسة النقدية لإدارة التضخم.



٢٢ - وتواصل السلطات بذل الجهود لوضع إطار لإدارة السيولة. ويسعى مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية في البنك المركزي حالياً إلى تطوير إطار إدارة السيولة وتحسين قنوات آليات انتقال آثار السياسة النقدية. ويكتسب بناء القدرات في البنك المركزي أهمية محورية لضمان الفعالية في مراقبة سيولة القطاع المصرفي والتننبؤ بها. واستيعاب السيولة الهيكلية الفائضة سيقضي، من بين أمور أخرى، تطوير أدوات للمؤسسات المصرفية الإسلامية تتسق مع الشريعة الإسلامية، وعكس مسار المعايير الحالية الخاصة باستيفاء شروط الاحتياطي الإلزامي ليقصر على الأصول بخلاف الأوراق المالية، وإعادة إصدار شهادات ودائع البنك المركزي العُماني بأجال



استحقاق لا تتداخل مع آجال أذون الخزانة.^١ وتمهيد الطريق لإطار أكثر فعالية للسياسة النقدية يقتضي التنسيق على نحو أفضل بين السلطات المالية والنقدية، وتعميق الأسواق المالية، وتعزيز إدارة السيولة.

٢٣ - أما مفاضلات السياسات بين تعزيز إطار إدارة السيولة وإنشاء حساب الخزينة الموحد ودعم الائتمان فهي تقتضي جميعاً التنسيق بحرص. وهناك رابط كبير بين المؤسسات السيادية والبنوك، فنسبة الودائع المصرفية للمؤسسات السيادية (الحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة) تصل إلى ٣٠,٤٪، بينما ارتفعت مطالبات البنوك على المؤسسات السيادية إلى ٢١,٧٪.

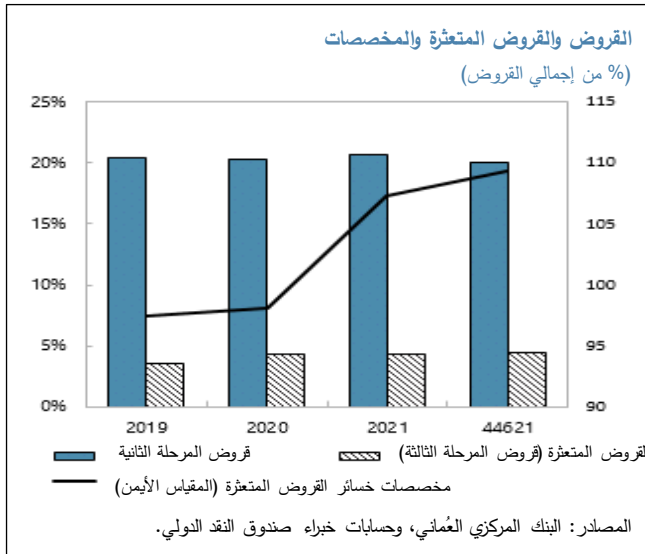
^١ يُسمح للبنوك استيفاء ما يصل إلى ٢٪ من الاحتياطي الإلزامي من خلال السندات الحكومية.

من مجموع الأصول بنهاية ٢٠٢١. ومع إنشاء حساب الخزينة الموحدة، اتفقت السلطات وخبراء الصندوق على الحاجة إلى التنسيق بحرص لضمان كفاية السيولة في الجهاز المصرفي بصفة مستمرة لدعم تقديم الائتمان مع تنفيذ هذه المبادرات على صعيد السياسات.

٢٤ - **يُتوقع أن يكون تأثير تشديد الأوضاع المالية العالمية محدوداً، ولكن لا يزال يتعين الاستمرار في توخي الحذر (المرفق الثامن).** وسيؤدي تشديد الأوضاع المالية إلى زيادة مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي، ولكن من المتوقع أن يسهم الضبط المالي في تخفيف هذا الضغط على رصيد المالية العامة ورصيد الحساب الجاري. وبالرغم من مركز صافي الأصول الأجنبية السالب في القطاع المصرفي، فإن وفرة السيولة والنسبة المرتفعة من الودائع غير المحملة بفوائد (٣٦٪ من مجموع الودائع في نهاية يونيو ٢٠٢٢) تجعلان البنوك أقل حساسية للتغيرات في أوضاع التمويل العالمية. ومن شأن مواصلة جهود الضبط المالي وإعادة بناء الهوامش الوقائية بالنقد الأجنبي وتعميق الأسواق المالية المحلية أن تساعد كلها على زيادة صلابة الاقتصاد العُماني في مواجهة التحولات في الرغبة العالمية في المخاطرة.

٢٥ - **ويتسم منهج الخروج التدريجي من تدابير دعم السياسة المالية لمواجهة الجائحة بأنه ملائم، ولكن مراقبة جودة الائتمان في المصارف عن كثب لا تزال ضرورية.** وتم إلغاء خطة تأجيل مدفوعات القروض في نهاية ديسمبر ٢٠٢١، مع وضع استراتيجية

انتقالية للبنوك التي سمحت لجميع المقترضين المتضررين بإعادة هيكلة أو إعادة جدولة قروضهم بناء على تدفقاتهم النقدية المعدلة حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مع التأكد من إثبات اضمحلال الأصول والمخصصات ذات الصلة. وفي نهاية يوليو ٢٠٢٢، كان المبلغ الخاضع للتأجيل قد بلغ ٣,٤٪ من إجمالي القروض. ويعتزم البنك المركزي العُماني إعادة ما تبقى من تدابير احترازية (احتياطات حماية رأس المال، ونسبة السيولة ونسبة الإقراض) إلى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة مع تراجع تأثيرها، نظراً للمستويات المريحة من السيولة ورأس المال الوقائي في الجهاز المصرفي. وتشير اختبارات تحمل الضغوط في البنك المركزي، المبينة على بيانات يونيو ٢٠٢٢، إلى كفاية رأس المال الوقائي التي تمكنه من مواجهة سيناريوهات التطورات الحادة. أما أوجه عدم اليقين التي تحيط بالآفاق وتشديد



الأوضاع المالية بدرجة أكبر من المستوى المتوقع فمن المحتمل أن تفرض ضغوطاً على جودة الأصول المصرفية، ولا سيما القطاعات المعرضة للمخاطر، ومن ثم فإن تصنيف الأصول ومخصصات خسائر القروض ستظل تعكس المخاطر والخسائر الائتمانية.

٢٦ - **وتواصل السلطات تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية.**

- **الجهاز المصرفي:** تبلغ حصة المؤسسات المصرفية الإسلامية حوالي ١٦٪ من أصول القطاع المصرفي، بينما أوشك البنك المركزي العُماني حالياً على الانتهاء من وضع استراتيجية متوسطة المدى للقطاع، بما فيها تسهيل المقرض الأخير ونظام لتأمين الودائع المصرفية وفق الشريعة الإسلامية. ومن شأن صدور القانون المصرفي الجديد، وقوانين أخرى، أن يحقق هدف اتساق التشريعات مع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، وأن يوفر اليقين القانوني بشأن الإجراءات التي تُنشر في إطار تسوية أوضاع البنوك المتعثرة. ويهدف البنك المركزي العُماني إلى تعزيز قدراته لإدراج مخاطر المناخ في تقييمه للاستقرار المالي وتشجيع التمويل الأخضر.

- **أسواق رأس المال:** صدر قانون الأوراق المالية في عام ٢٠٢٢ لتنظيم قطاع الأوراق المالية. وقامت الهيئة العامة لسوق المال برفع حدود الملكية الأجنبية في الشركات المساهمة إلى ١٠٠٪ لتحفيز التدفقات الرأسمالية الداخلة ومشاركة الوافدين في البورصة

المحلية. وتعكف الهيئة حاليا كذلك على الانتهاء من صياغة لائحة السندات والصكوك، والتي تتضمن شروط الاستثمار المستدام والمسؤول. وتخطط السلطات لإدراج بعض المؤسسات المملوكة للدولة في بورصة الأسهم.

- **رقمنة النظام المالي:** يمضي التحول الرقمي قُدماً ولكن بحرص. ويواصل البنك المركزي العُماني تطوير المنظومة البيئية للتكنولوجيا المالية بإطلاق إطار المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية واختبار استخدام تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة لتمويل التجارة. ويعكف البنك كذلك على وضع استراتيجية للصيرفة المفتوحة واستكشاف فرص اعتماد عملة رقمية يصدرها البنك المركزي، وهي حاليا في مراحلها الأولى. وينبغي إيلاء الأولوية لمواكبة التطور ومراقبة المخاطر، بما فيها مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تنطوي عليها المبادرات الرقمية.
- **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** تواصل السلطات العمل على تعزيز إطارها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإصدار التعليمات الرقابية المعدلة في إبريل ٢٠٢٢ لتحسين الامتثال وتعزيز الرقابة القائمة على المخاطر، بما فيها الرقابة الميدانية والمكتبية. وتهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مواصلة تحسين سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعملياتها، كما حققت السلطات تقدماً في إحراز عدد من الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية.

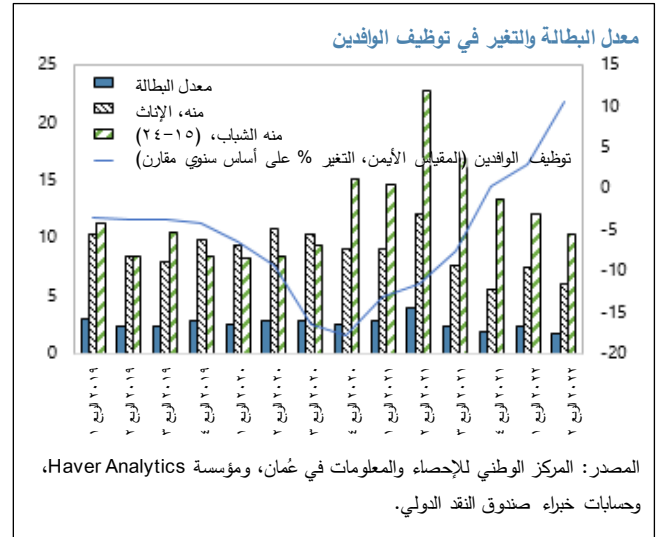
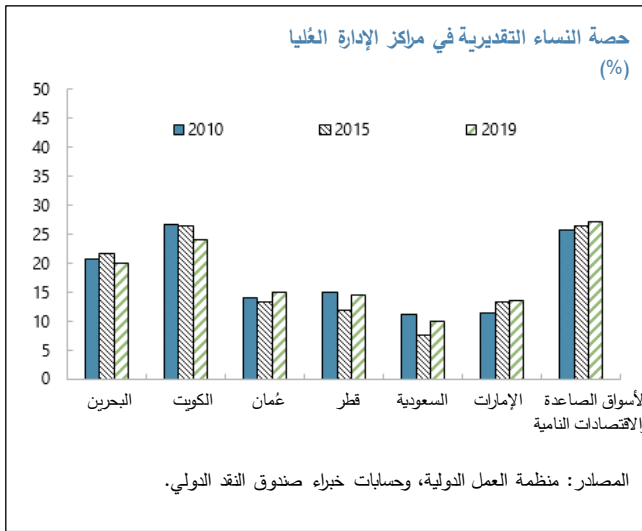
٢٧- **آراء السلطات:** أقرت السلطات بالحاجة إلى تعزيز آلية انتقال آثار السياسة النقدية وأكدت قيام البنك المركزي العُماني باتخاذ خطوات لتعزيز إطار السياسة النقدية. وسوف تواصل تنفيذ مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية وحساب الخزينة الموحد بالتنسيق مع الأطراف المعنية لضمان الحفاظ على كفاية السيولة في الجهاز المصرفي، وألقت الضوء على الجهود المتواصلة لتطوير أسواق رأس المال، بما في ذلك وضع إطار لأسواق السندات بالعملة المحلية.

جيم- الإصلاحات الهيكلية: إعطاء دفعة للنمو والوظائف

٢٨- هناك حاجة إلى تحقيق نمو قوي وغني بالوظائف ومستدام بقيادة القطاع الخاص لمنح فرص للباحثين عن وظائف وضمان رفع مستويات المعيشة لأجيال المستقبل. والتنفيذ الدؤوب لبرنامج الإصلاح الذي وضعته السلطات في ظل "رؤية ٢٠٤٠" ضروري لتحقيق هذا الهدف. ولتحقيق ذلك، تعمل وحدة متابعة تنفيذ رؤية ٢٠٤٠ بنشاط على وضع خطط الإصلاح وتحديثها ومتابعة المبادرات الحالية مع الهيئات الحكومية المعنية. ووضع برنامج إصلاح واسع النطاق يعالج التحديات متعددة الأوجه ضمن إطار متسق سيكتسب أهمية قصوى في تحقيق برنامج السلطات الطموح للإصلاح الهيكلي. ومن الضروري اتخاذ تدابير ملموسة للإصلاح بتسلسل مدروس والدأب في تنفيذها، تصحبها مشاورات واسعة ومتواصلة مع جميع الأطراف المعنية لضمان كسب التأييد الاجتماعي الواسع لبرنامج الإصلاح. وتتضمن أهم الأولويات تعزيز مرونة سوق العمل، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الخاصة، والمُضي قدماً في إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، والاستفادة من التحول الرقمي، ومواصلة العمل على تنفيذ المبادرات الخضراء.

٢٩- وتمثل إصلاحات سوق العمل مطلباً ضرورياً لتعزيز القدرة التنافسية والنمو الشامل للجميع وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص. وتهدف رؤية ٢٠٤٠ إلى تشجيع الاستثمارات الجديدة التي تقوم على اقتصاد المعرفة، وتطوير نظام التعليم، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. وأحرزت الحكومة تقدماً نحو تحسين أداء سوق العمل ومرونته - بوسائل منها تخفيف القيود على انتقال الوافدين بين الوظائف، وتخفيض رسوم تعيين الوافدين، وإطلاق مبادرات التدريب والتأهيل التي ترعاها الحكومة لتسهيل البحث عن وظائف في القطاعين العام والخاص. وقدم صندوق الأمان الوظيفي، الذي تأسس في نوفمبر ٢٠٢٠، إعانات البطالة لتسهيل إعادة توزيع العاملين. ولا يزال العمل جارياً على تحديث قانون العمل. وإجراء إصلاحات أعمق لدعم التحول إلى سوق عمل منسق قائم على احتياجات السوق سوف يتضمن:

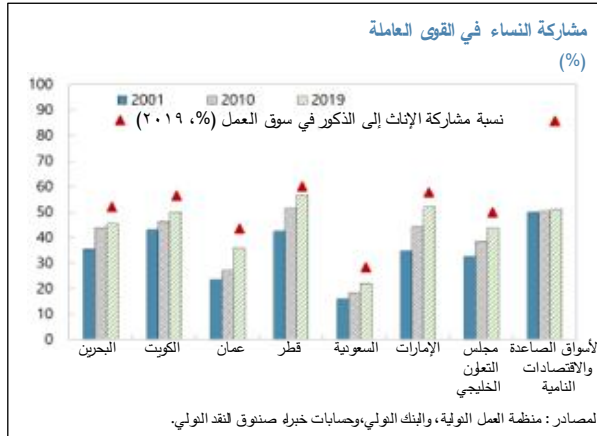
- التخلص بشكل تدريجي من العوامل التي قد تقضي إلى عرقلة كفاءة السوق وتجزؤ أسواق العمل في القطاعين الخاص والعام، بما في ذلك المرونة في تعيين العاملين وصرفهم من العمل، والسياسات التي تميز المواطنين مقارنة بالوافدين. ويمكن إعادة النظر في الحد الأدنى للأجور حاليا وهو ٣٢٥ ريال عُماني في الشهر لكي يعكس إنتاجية العمل على نحو أفضل وسيكون من المفيد كذلك توسيع نطاق الحد الأدنى الإلزامي من الأجور ليعطي الوافدين. أما نمو الأجور في القطاع العام فينبغي ألا يفوق نموها في القطاع الخاص للمساعدة على ضمان تحقيق المكاسب من الإصلاحات والحفاظ على اتساق الحوافز بين الوظائف في القطاعين العام والخاص. ويمكن المساعدة على تعزيز الابتكار وتحسين الأداء الوظيفي من خلال تقوية مقاييس الأداء في القطاع العام وربطها بسلم الرواتب والترقيات.
- مواصلة العمل على زيادة توظيف النساء لتعزيز النمو الشامل والمستدام، بوسائل منها مواصلة تحسين بيئة عمل النساء وإتاحة المرونة في ساعات العمل ومواقعه (الإطار ١). ويمكن توليد آثار محاكاة إيجابية تشجع على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بترقية مزيد من النساء إلى مراكز عُليا وتشجيع رائدات الأعمال في ظل المبادرات المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



- مواصلة تحسين أطر السياسات بشأن الوافدين واعتماد سياسات عمل أكثر مرونة بالنسبة للوافدين من أجل تسهيل إعادة توزيع الموارد وجذب عاملين ذوي مهارات عالية، ومن ثم، زيادة الإنتاجية والاستفادة من انتقال التداعيات الإيجابية من الوافدين إلى الاقتصاد الأوسع - بما في ذلك نقل المهارات وإعطاء دفعة للاستهلاك والاستثمار. ومن شأن قرار الحكومة بتخفيض رسم تجديد تصاريح عمل الوافدين وإصدارها أن يساعد على تخفيف أعباء الأنشطة التجارية ودعم التعافي. وكذلك، فإن قرار السماح للوافدين بالاستثمار في قطاع العقارات سيشجع على زيادة استهلاك الوافدين واستثماراتهم ويؤدي بالتالي إلى دعم الطلب المحلي. وأطلقت السلطات برنامج "إقامة مستثمر" الذي يمنح تصاريح إقامة لأصحاب الكفالات الذاتية، مما سيساعد على توفير مزيد من فرص العمل بينما يسهم في جذب الاستثمارات والحفاظ عليها.
- الاستفادة من التضايف بين الإصلاحات المقررة لشبكة الأمان الاجتماعي وإصلاحات سوق العمل. فإصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي - التي من شأنها تبسيط برامج المساعدة الاجتماعية المختلفة ومعالجة مواطن الضعف المحتملة في شبكات الأمان

الاجتماعي- تتيح فرصة للمُضي قُدُما في إصلاحات سوق العمل من خلال تقوية الحماية الاجتماعية للمواطنين أثناء فترة التحول.

الإطار ١: تمكين المرأة العُمانية في سوق العمل

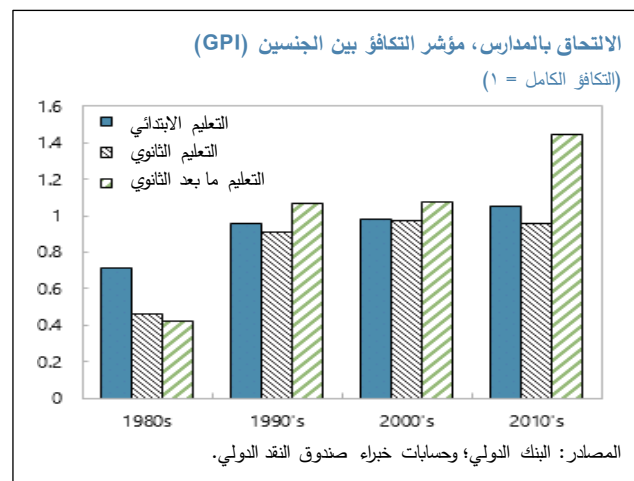
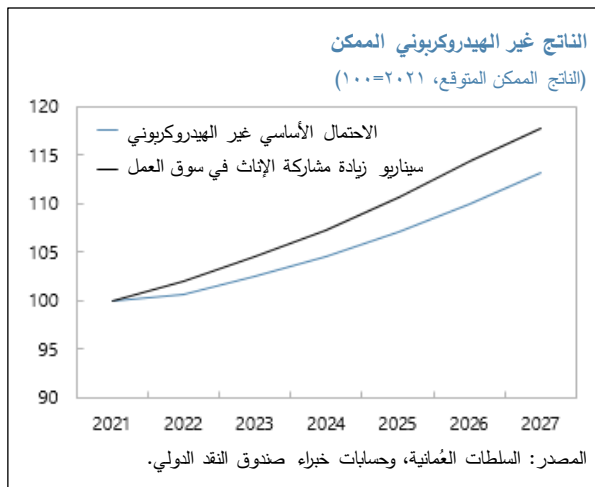


اتخذت عُمان خطوات كبيرة نحو تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل. وعلى مدار العقدين الماضيين، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٣٪ إلى ٣٥٪ في ٢٠٢١، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى مستوى الإنجاز التعليمي للمرأة العُمانية، والتغيرات الديمغرافية بما فيها الهجرة إلى التجمعات الحضرية، والتوسع في قطاع الخدمات، والمبادرات الحكومية، بما فيها المبادرات في ظل "الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة العُمانية" (٢٠٠٧-٢٠٢٠).

ومع هذا، لا تزال مشاركة الإناث متدنية مقارنة بمعظم دول مجلس التعاون الخليجي واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كما أنها أقل من نصف نسبة مشاركة الرجال. فتتخفّض نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل على العكس من ارتفاع مستويات إنجازهن العلمي مقارنة بالرجال، مما يشير إلى سوء توزيع الموارد في الاقتصاد.

وفي نفس الوقت، ظلت نسبة النساء العُمانية في مراكز الإدارة العليا ثابتة تقريبا على مدار العقدين الماضيين.

وبينما لا يبدو أن هناك قيودا قانونية على مشاركة الإناث في سوق العمل، ينبغي مواصلة بذل الجهود لدعم انضمام النساء إلى سوق العمل. ولتحقيق هذا الهدف، فالمجال متاح لمواصلة تحسين بيئة عمل المرأة، بوسائل منها توفير المرونة في تحديد مواعيد العمل ومواقعه، والتوسع في تقديم منافع الأمومة، وتحسين الخدمات المقدمة لرعاية الطفل، وتسهيل البحث عن وظائف. والمُضي في تنمية القطاع الخاص سيسهل كذلك تشكيل حلقة إيجابية يتعاقب فيها التقدم نحو التوسع الحضري وزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن زيادة مشاركة الإناث من النسبة الحالية وهي ٣٥٪ لتبلغ مستوى المتوسط العالمي أي نحو ٥٠٪ سيرفع إجمالي الناتج المحلي الممكن غير الهيدروكربوني بأكثر من ٣٪ على المدى المتوسط.



٣٠- وأخذت عُمان تبذل الجهود لتحسين بيئة الأعمال. وأصدرت الحكومة مجموعة من القوانين مثل قانون استثمار رأس المال الأجنبي، الذي يسمح بملكية ١٠٪ للشركات برأس مال أجنبي والشركات الفردية المساهمة، وقانون الشركات التجارية لتحسين بيئة الأعمال. وفي أكتوبر ٢٠٢١، صدرت اللوائح التنفيذية لقانون الشركات التجارية بهدف تحسين الإطار التنظيمي للشركات التجارية.

وفي هذا الصدد، يجدر الترحيب بالخطوات التي اتخذت مؤخراً لإطلاق خدمة الترخيص الإلكترونية من خلال بوابة "استثمر بسهولة" التي يحكمها قانون استثمار رأس المال الأجنبي.

٣١- وسيكون المضي في تنفيذ إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة ضروريا لتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة وتشجيع المنافسة. واسترشادا ببرنامج "رابط"، أصدر جهاز الاستثمار العُماني ميثاق حوكمة الشركات المملوكة للدولة في فبراير ٢٠٢٢ لضمان الكفاءة في استخدام الموارد البشرية والمالية والأصول، وأهدافه الرئيسية هي تعزيز الحوكمة وتحديد الأولويات الاستراتيجية وإطار التقييم على مستوى المؤسسات المرتبطة بجهاز الاستثمار العُماني. ولتعزيز الشفافية المالية، يخطط جهاز الاستثمار العُماني للإفصاح عن مقاييس الأداء المالي الرئيسية في الشركات المملوكة للدولة. ولن تزيد حصة جهاز الاستثمار العُماني في المشروعات الجديدة عن ٤٠٪ بهدف تحفيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. وبينما هذه الإصلاحات محل ترحيب، فمن المهم كذلك تشجيع المنافسة في السوق عن طريق تعزيز دور مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وقصر نشاط الشركات المملوكة للدولة بالتدريج على الصناعات الاستراتيجية بالتوازي مع تنوع النشاط الاقتصادي.

٣٢- والاستفادة من التحول الرقمي وإدارة مخاطره مطلب رئيسي لتعزيز النمو المحتمل. ويتوخى برنامج الاقتصاد الرقمي الوطني في عُمان زيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٤٠. ولتحقيق ذلك، تشرع السلطات في إطلاق مجموعة من المبادرات في ظل البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، منها برنامج التحول الرقمي الحكومي (٢٠٢١-٢٠٢٥)، والذي يهدف إلى رقمنة ٨٠٪ من الخدمات الحكومية بحلول عام ٢٠٢٥، وغيرها. وفي هذا الصدد، يظل إكساب العاملين مهارات جديدة مسألة بالغة الأهمية لضمان مشاركتهم الفعالة في الاقتصاد الرقمي. ونرحب بخطط السلطات لبناء علاقات شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص بهدف دعم تنفيذ خطط البرنامج الوطني للتحول الرقمي.

٣٣- ومن الضروري المضي قدماً في التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره وإدارة مرحلة التحول لتعزيز النمو الأكثر اخضراراً ومعالجة المخاطر المناخية. فتعرض عُمان لمخاطر تغير المناخ (الشكل البياني ٦). ولذلك، أنشأت السلطات الصندوق الوطني للحالات الطارئة بهدف معالجة التحديات المناخية التي تفرضها الكوارث الطبيعية، وتعهدت في ظل "المساهمات المحددة وطنياً" بتخفيض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بنسبة ٧٪ بحلول عام ٢٠٣٠. ونصت الاستراتيجية الوطنية للطاقة على هدف طموح لتوليد ٢٠٪ من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٢٧. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة بقرارات السلطات مؤخراً بتجميد مشروعات الطاقة الجديدة التي تعتمد على الغاز وتلبية أي طلب جديد على الكهرباء من مصادر متجددة. والاستثمارات الجارية في مصادر طاقة أنظف، بما فيها في الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر، ستضع الأسس لمزيد من استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وهناك كذلك حاجة إلى ضمان إدماج الأولويات المرتبطة بالمناخ بشكل تام في أطر السياسة الاقتصادية الكلية وتطوير التمويل الأخضر مع تحول عُمان إلى اقتصاد منخفض الكربون.

٣٤- وتحسنت عمليات إعداد البيانات الاقتصادية ونشرها، ولكن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود. وتتسم تغطية البيانات بأنها كافية لأغراض الرقابة بوجه عام. وقام المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بتحديث بيانات الحسابات القومية بناء على نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ واعتمد سنة أساس جديدة لبيانات الحسابات القومية هي ٢٠١٨ بدلاً من ٢٠١٠. وبدأ المركز ينشر بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس ربع سنوي. وهناك مجال لتوسيع نطاق تغطية بيانات المالية العامة من الحكومة المركزية ليشمل الحكومة العامة وأصول المؤسسات المملوكة للدولة وخصوصاً. وحقق البنك المركزي العُماني تقدماً ملموساً نحو

تحسين جودة إحصاءات القطاع الخارجي، بينما المجال متاح لتحسين جودة بيانات المعاملات الدولية للقطاعات غير المالية والبيانات التاريخية لأنشطة التجارة غير النفطية. ويمكن عمل المزيد لنشر مؤشرات السلامة المالية في الجهاز المصرفي ومؤشرات أسعار العقارات وتوفير بيانات مفصلة عن سوق العمل.

٣٥- آراء السلطات: أكدت السلطات التزامها بتعجيل الإصلاحات الهيكلية انساقاً مع "رؤية ٢٠٤٠". وأنشأت مكاتب لدى المؤسسات الحكومية لضمان التنسيق بشأن تنفيذ هذه الإصلاحات على نحو أفضل. والعمل جارٍ على تحسين مرونة سوق العمل عن طريق تخفيف القيود على الوظائف بدوام مؤقت والانتقال بين وظائف القطاعين الخاص والعام وصياغة قانون العمل وقانون الخدمة المدنية الجديدين. وكثفت السلطات جهودها لمعالجة المخاطر المناخية وإدارة عملية التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، بما في ذلك استكمال مبادرة تحقيق الحياد الكربوني وصياغة قانون المناخ.

تقييم الخبراء

٣٦- يكتسب التعافي الاقتصادي زخماً متزايداً، وقد اتخذت تدابير قوية ساعدت على تخفيف الآثار الصحية والاجتماعية- الاقتصادية للجائحة. ويتوقع ارتفاع النمو غير الهيدروكربوني على المدى المتوسط مدعوماً بآفاق أسعار النفط، والخطط الاستثمارية، والإصلاحات الهيكلية. وكذلك ارتفعت هوامش الأمان المالية والخارجية بفضل زيادة الإيرادات الهيدروكربونية وجهود الضبط المالي القوية. غير أن مخاطر التطورات السلبية، ولا سيما الناجمة عن مصادر عالمية، تهيمن على المدى القصير.

٣٧- ولا تزال السلطات ملتزمة بالضبط المالي بالرغم من العائدات النفطية الاستثنائية والضغط الاجتماعي. ويجري حالياً تنفيذ تصحيحات هائلة في مسار المالية العامة خلال عام ٢٠٢٢، مما ساعد في زيادة الإنفاق الاجتماعي وتحقيق فوائض ضخمة نتيجة لعائدات النفط الاستثنائية. غير أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الاستدامة المالية على المدى المتوسط حسب أهداف خطة التوازن المالي متوسطة المدى وإتاحة الحيز اللازم لإصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي وزيادة النفقات الرأسمالية. لذلك نرحب بالجهود المبذولة لتعزيز الإدارة الضريبية وتطبيق ضريبة الدخل الشخصي. وينبغي إيلاء الأولوية للسحب التدريجي للدعم غير الموجه على الطاقة والمياه. ومن الضروري تكثيف التواصل مع الجمهور لضمان التأييد المستمر لمسار الضبط المالي في ظل تزايد أرباح النفط الاستثنائية.

٣٨- ومما سيساعد في تحقيق الاستدامة المالية تصميم أطر مالية قوية ذات أهداف واضحة وركيزة طويلة المدى. ومن شأن أطر المالية العامة أن ترسي الأساس اللازم لاعتماد قاعدة مالية. وقد يكون من الملائم ربط هذه القاعدة بالرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني لصلابته في مواجهة تقلبات أسعار الهيدروكربونات والتقلبات الاقتصادية الأخرى. ونرحب بالإصلاحات الجارية لتعزيز الإدارة المالية العامة والشفافية، مع ضرورة إيلاء الأولوية لوضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية.

٣٩- ولا يزال نظام ربط سعر الصرف ملائماً، حيث أتاح ركيزة نقدية ذات مصداقية، مما ساعد على خفض معدلات التضخم واستقرارها. وتشكل الاحتياطات الأجنبية الرسمية والحيطة المالية والإصلاحات الهيكلية ركيزة قوية لنظام ربط سعر الصرف. ومن خلال التنسيق على نحو أفضل بين سلطات المالية العامة والسلطات النقدية، وتحسين إدارة السيولة، وتعميق الأسواق المالية، سيتسنى تعزيز القدرات اللازمة لزيادة استقلالية السياسة النقدية.

٤٠- ويواجه النظام المالي مخاطر منخفضة، وإن كان ينبغي للبنك المركزي العُماني إحكام الرقابة باستمرار على جودة الأصول المصرفية ومواصلة العمل على تعزيز الأطر التنظيمية. كذلك ينبغي إيلاء الأولوية لعودة القواعد الاحترازية إلى مستويات ما قبل

الجائحة. وسيساهم إقرار القانون المصرفي الجديد في تحقيق الاتساق بين التشريعات وأفضل الممارسات الدولية. وهناك حاجة إلى التنسيق الدقيق لضمان كفاية سيولة الجهاز المصرفي في ظل تنفيذ الخطط الهادفة إلى تعزيز إطار إدارة السيولة وإنشاء حساب الخزانة الموحد. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في تطوير أسواق رأس المال.

٤١ - ومن الضروري مواصلة العمل الدؤوب على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠ من أجل تحقيق نمو أكثر تنوعا واستدامة واحتواء للجميع. وسيساعد تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي في تسهيل الإصلاحات اللازمة لزيادة مرونة سوق العمل. كذلك ينبغي إيلاء الأولوية لمواصلة إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة من أجل تشجيع المنافسة وتعزيز الحوكمة وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. وسيتعين تطوير مهارات العاملين لتسهيل التحول إلى الاقتصاد الرقمي. وينبغي أيضا إيلاء الأولوية للمضي قدما في التصدي للتحديات المناخية.

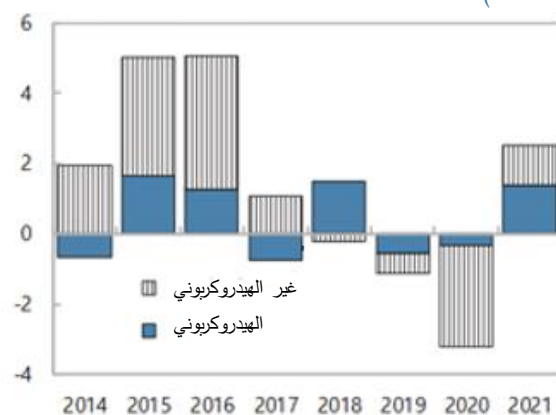
٤٢ - ويقترح الخبراء إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع عُمان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا.

الشكل البياني ١ - عُمان: آخر التطورات الاقتصادية

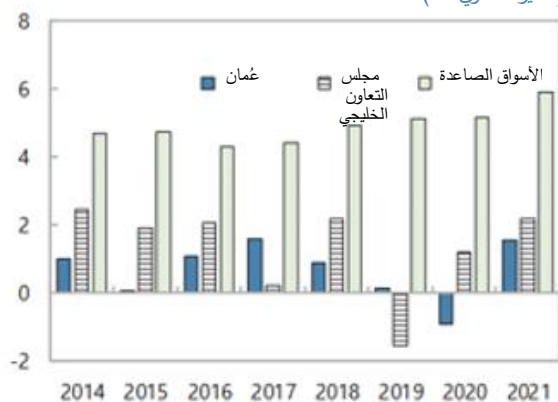
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني
(التغير السنوي %)



المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(المساهمة، %)



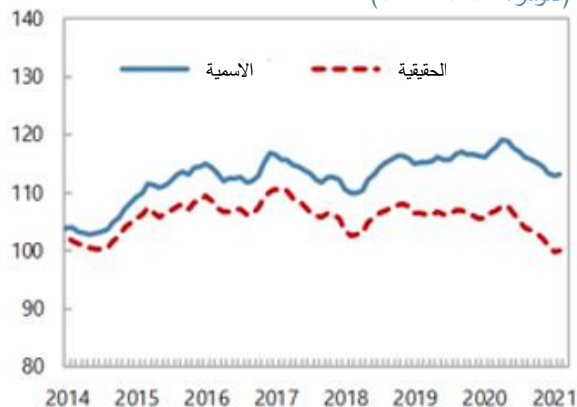
التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين
(التغير السنوي %)



المساهمة في تضخم مؤشر أسعار المستهلك
(%)

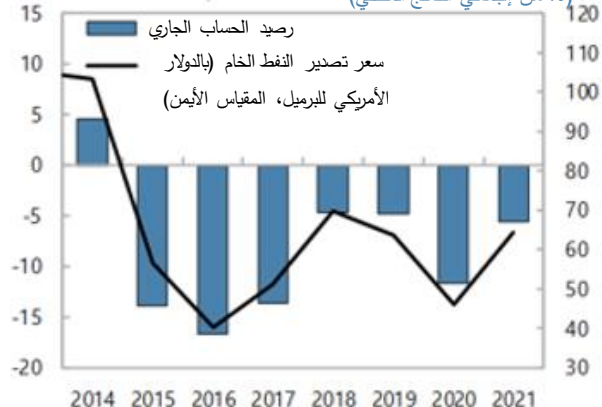


أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية
(المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠)



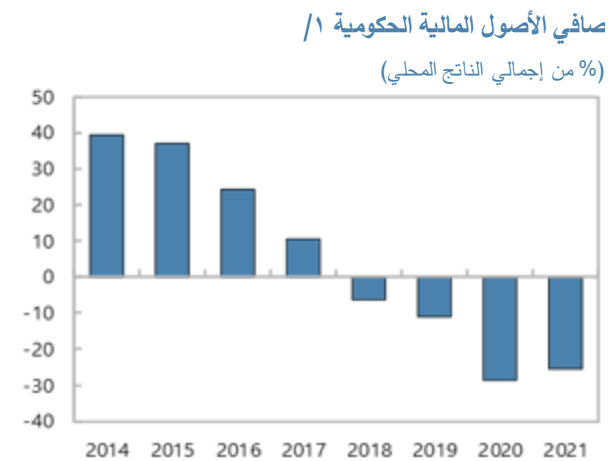
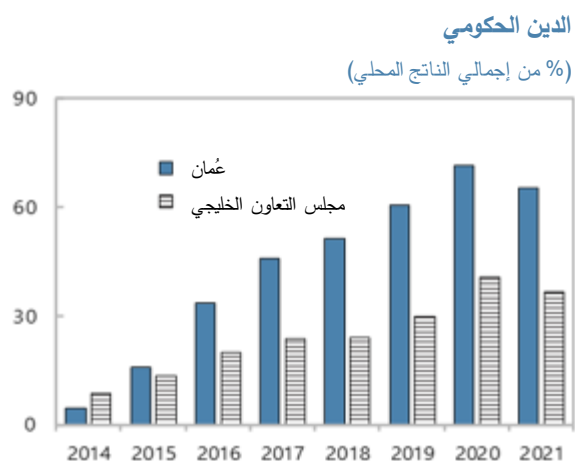
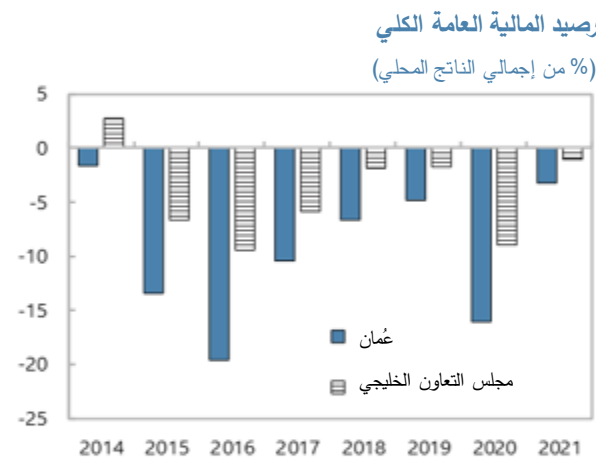
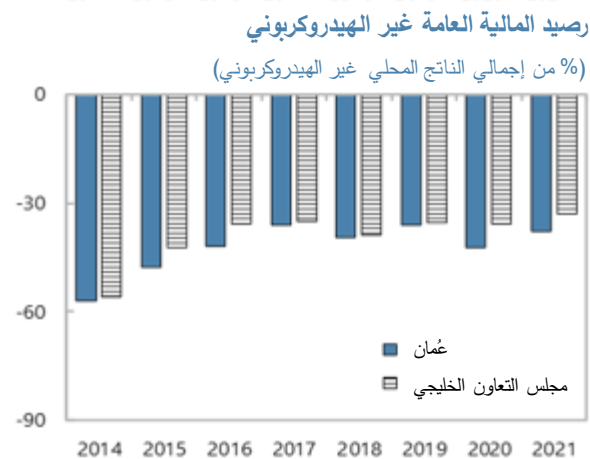
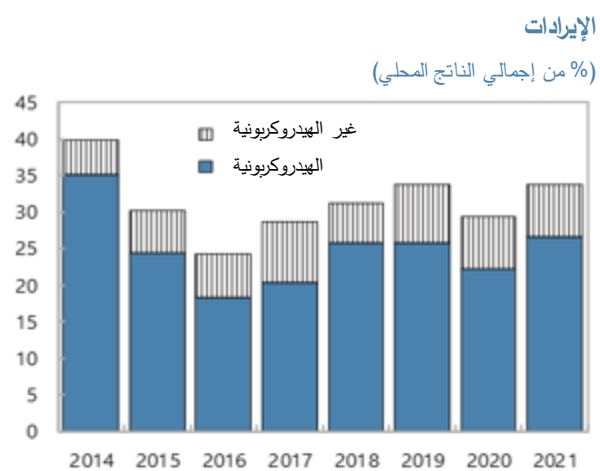
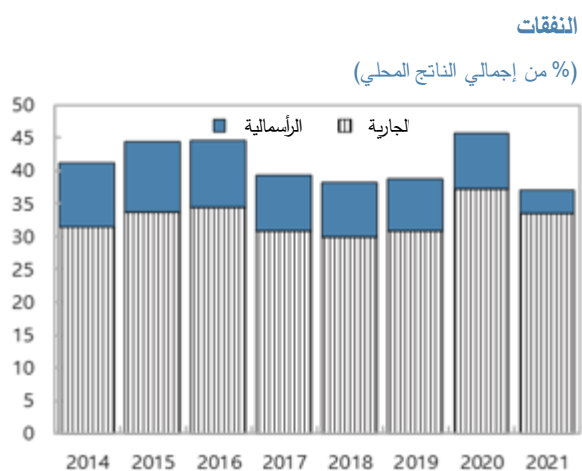
رصيد الحساب الجاري

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات العُمانية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ للأسواق الصاعدة، مجموع إجمالي الناتج المحلي.

الشكل البياني ٢ - عُمان: تطورات قطاع المالية العامة



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ ودائع الحكومة المركزية لدى شركات الإيداع والأصول السائلة لجهاز الاستثمار العماني ناقص ديون الحكومة المركزية.

الشكل البياني ٣ - عُمان: التطورات النقدية والمالية

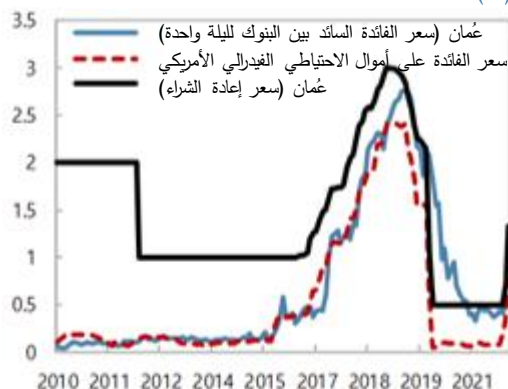
احتياطيات البنوك والنشاط بين البنوك

(مليون ريال عُماني)



أسعار الفائدة

(%)



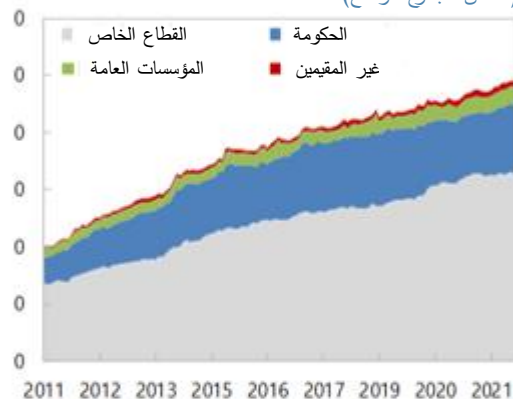
الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص

(التغير السنوي %)



الودائع لدى البنوك المركزية

(% من مجموع الودائع)



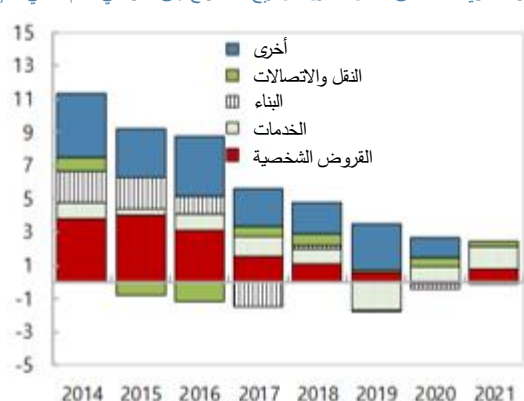
مؤشرات السوق

(١ يناير، ٢٠١٤=١٠٠)



المساهمة في مجموع نمو الائتمان

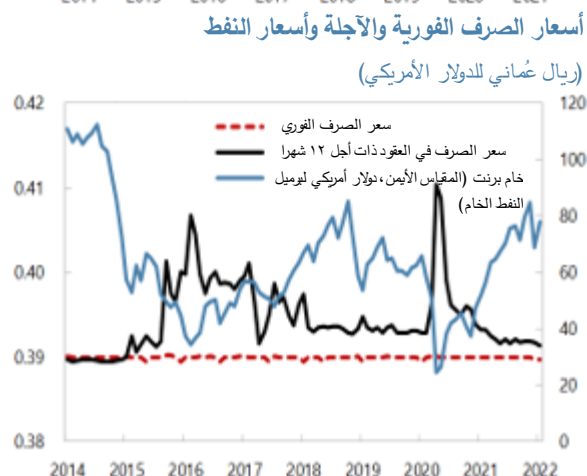
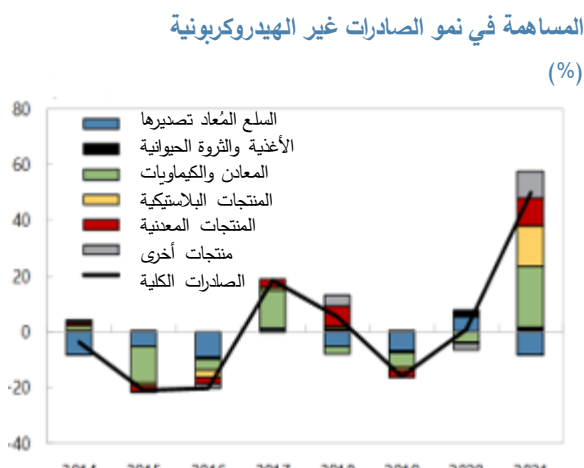
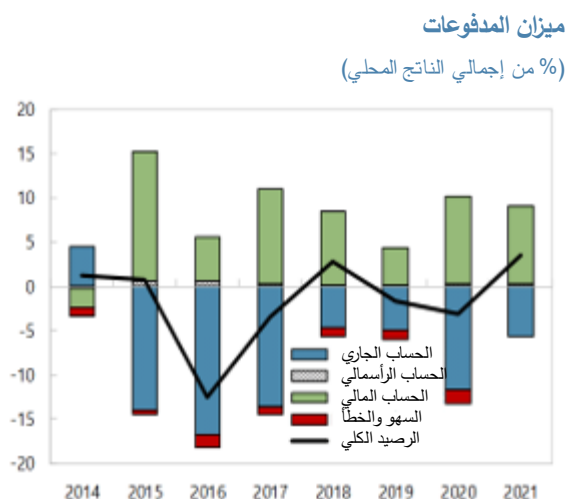
(التغير السنوي %، على أساس مقارن من ربع سنة رابع إلى آخر في العام التالي /١)



المصادر: السلطات الوطنية؛ ومؤسسة L.P Bloomberg، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

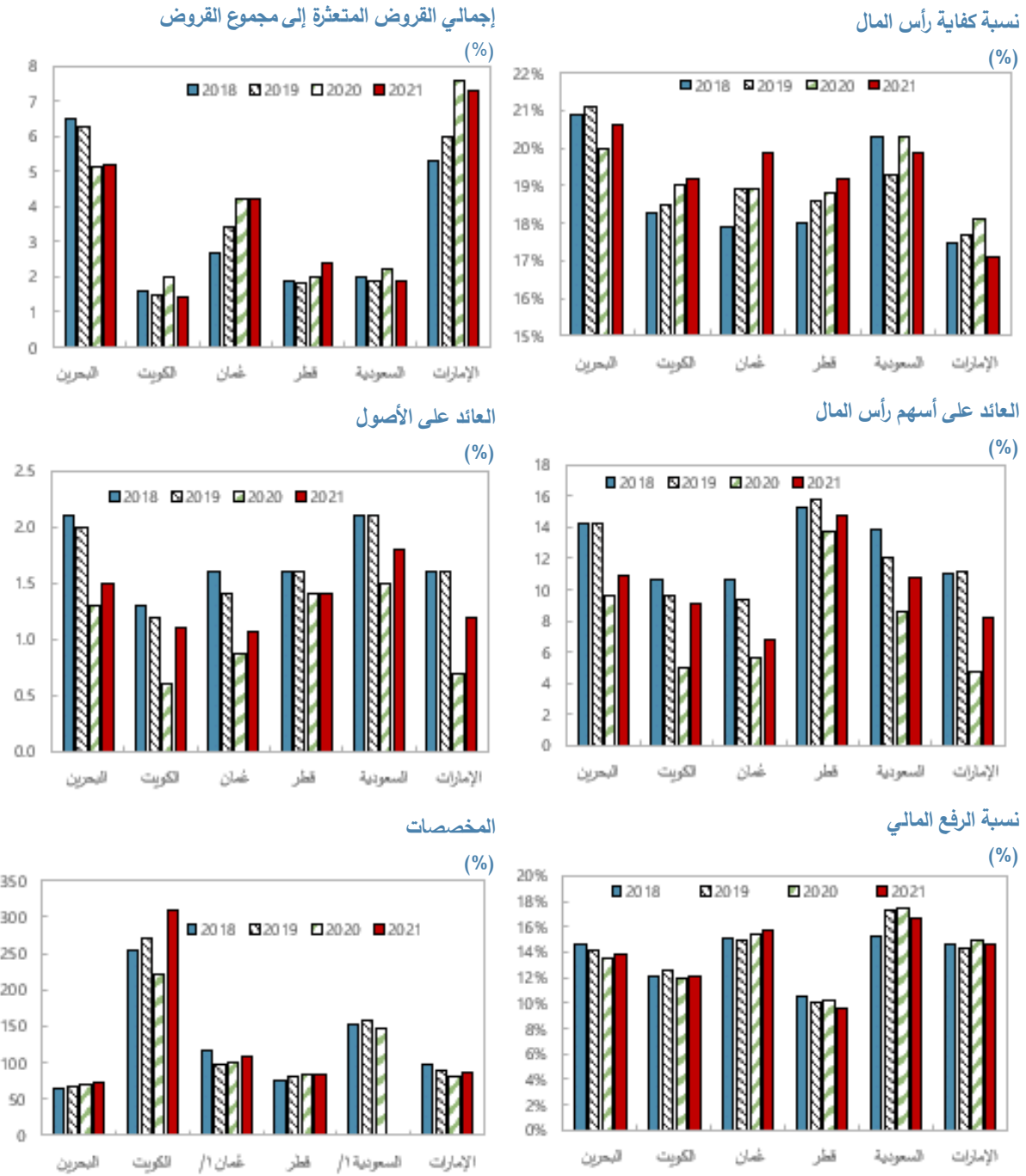
١/ اتسعت تغطية بيانات التجارة غير النفطية في ٢٠٢٠ لتتضمن المعاملات الدولية في مناطق التجارة الحرة. وبالتالي، فإن البيانات من ٢٠٢٠ وما بعدها لا يمكن مقارنتها ببيانات التجارة غير النفطية عن السنوات السابقة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution



١٠/ اتسعت تغطية بيانات التجارة غير النفطية في ٢٠٢٠ لتتضمن المعاملات الدولية في مناطق التجارة الحرة. وبالتالي، فإن البيانات من ٢٠٢٠ وما بعدها لا يمكن مقارنتها ببيانات التجارة غير النفطية عن السنوات السابقة.

الشكل البياني ٥ - عُمان: مؤشرات سلامة القطاع المصرفي

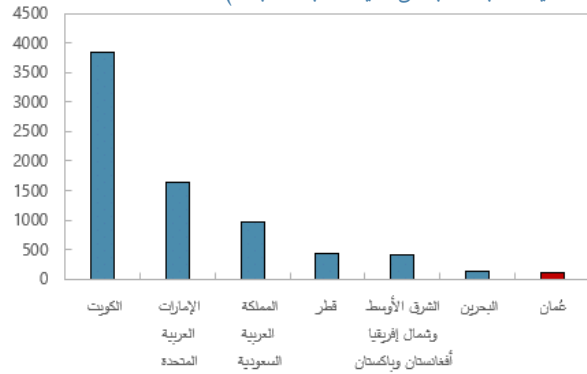


المصادر: السلطات العُمانية؛ ومؤسسة Analytics Haver، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ مجموع المخصصات (العامة + محددة).

الشكل البياني ٦ - عُمان: تغير المناخ

مستوى ضغط المياه، ٢٠١٩

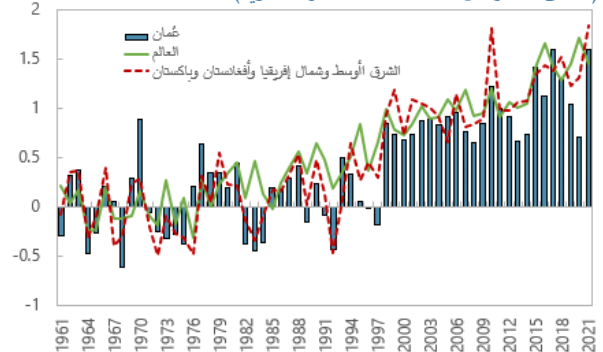
(%، المياه العذبة كنسبة من المياه العذبة المتجددة)



المصادر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية لدى منظمة الأغذية والزراعة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

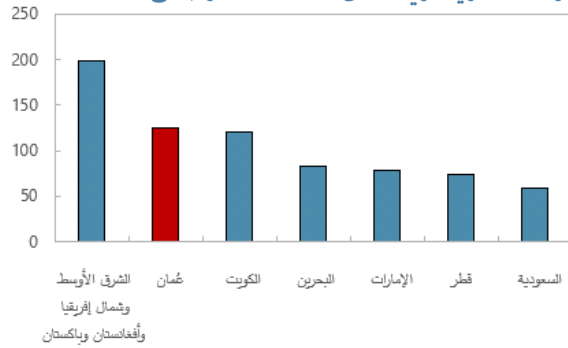
تغير درجة الحرارة مقارنة بعلم المناخ الأساسي

(المتعلق بالفترة من ١٩٥١-١٩٨٠، درجة مئوية)



المصادر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية لدى منظمة الأغذية والزراعة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

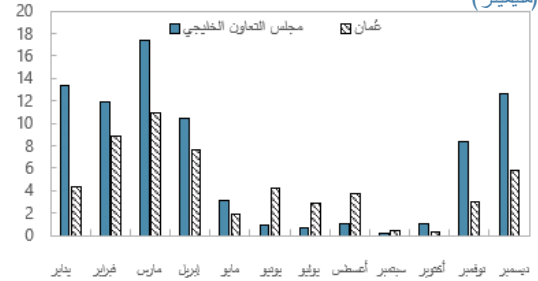
المتوسط السنوي طويل المدى لتساقط الأمطار بعمق، ٢٠١٨



المصادر: النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

تساقط الأمطار الشهري، ١٩٩١-٢٠٢٠

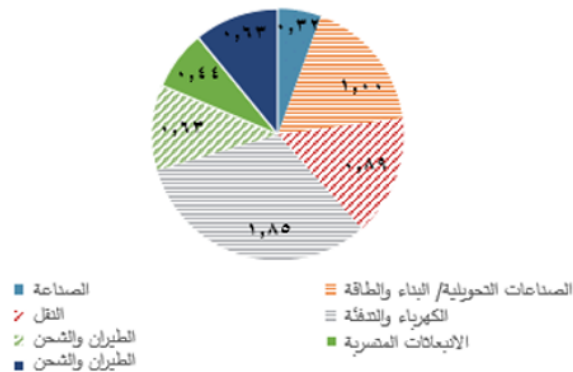
(مليمتر)



المصادر: البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

عُمان: مجموع انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، ٢٠١٨

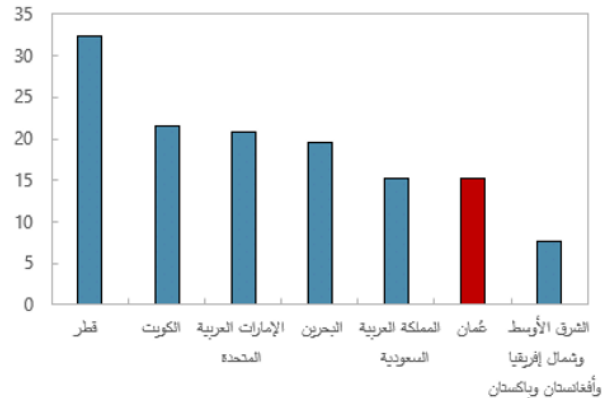
(% من مجموع انبعاثات غاز الاحتباس الحراري)



المصادر: منصة CAIT Climate Data Explorer، وقاعدة بيانات Our World in Data، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

نصيب الفرد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري

(٢٠١٨)



المصادر: قاعدة بيانات Our World in Data، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١ - عمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩ - ٢٠٢٧

توقعات	أولية								
	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
قطاع النفط والغاز									
إجمالي إنتاج النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٣١,٦	٣٢,٥	٣٣,٦	٣٥,١	٣٧,٠	٤٢,١	٢٤,٣	١٨,٠	٢٧,١
متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي/برميل)	٧١,٠	٧٣,٣	٧٦,٢	٨٠,٢	٨٥,٥	٩٥,٠	٦٤,٣	٤٦,٠	٦٣,٦
إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)	١,١٤	١,١٤	١,١٣	١,١٣	١,١٣	١,٠٦	٠,٩٧	٠,٩٥	٠,٩٧
الحسابات القومية									
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)									
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	١١٦,٢	١١٣,٤	١١١,٤	١١٠,٧	١١١,٠	١٠٨,٩	٨٥,٩	٧٤,٠	٨٨,١
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات العمانية)	٤٤,٧	٤٣,٦	٤٢,٨	٤٢,٦	٤٢,٧	٤١,٩	٣٣,٠	٢٨,٤	٣٣,٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢,٧	٢,٥	٢,٣	١,٩	٤,١	٤,٣	٣,٠	٣,٢-	١,١-
إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني الحقيقي ١/	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٦,٤	٨,٥	٣,٧	٠,٩-	١,٥-
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني	٤,٠	٣,٩	٣,٤	٢,٩	٢,٦	٢,٦	١,٨	٤,٥-	٠,٩-
أسعار المستهلكين (متوسط)	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٣,٠	١,٥	٠,٩-	٠,١
مُخَفِّض إجمالي الناتج المحلي	٠,٢-	٠,٨-	١,٦-	٢,١-	٢,١-	٢١,٦	١٢,٧	١٣,٢-	٢,٧-
الاستثمار والأرباح									
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
إجمالي تكوين رأس المال	٢٤,٢	٢٤,١	٢٤,٠	٢٣,٨	٢٣,٥	٢٣,٢	٢٣,٠	٢٨,٣	٢٦,٩
العام	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٧	٧,٥	١٢,٥	١١,٩
الخاص	١٣,٧	١٣,٥	١٣,٤	١٣,٢	١٢,٩	١٢,٥	١٨,٨	١٩,٩	١٧,١
إجمالي المدخرات القومية									
إجمالي المدخرات القومية	٢٥,٤	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٥,٥	٢٦,٠	٢٧,٣	١٥,٣	٣,٩	٢٢,٤
العام	٩,٣	٩,٩	١٠,٩	١٢,٠	١١,٧	١٥,٥	٧,٠	٠,١-	٨,٨
الخاصة	١٦,١	١٥,٤	١٤,٤	١٣,٥	١٤,٢	١١,٨	٨,٤	٤,٠	١٣,٥
مالية الحكومة المركزية									
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
الإيرادات والمنح	٣١,٨	٣٢,٤	٣٣,٤	٣٤,١	٣٣,٦	٣٦,٩	٣٣,٩	٢٩,٦	٣٣,٩
الإيرادات الهيدروكربونية	٢٣,٨	٢٤,٥	٢٥,٨	٢٦,٨	٢٧,١	٣٠,٥	٢٦,٦	٢٢,٣	٢٥,٨
الإيرادات غير الهيدروكربونية والمنح	٨,٠	٧,٩	٧,٦	٧,٣	٦,٦	٦,٥	٧,٣	٧,٤	٨,١
المصروفات	٣٠,٨	٣١,٣	٣١,٨	٣١,٦	٣٢,٠	٣١,٧	٣٧,١	٤٥,٧	٣٨,٨
الجارية	٢٨,٢	٢٨,٧	٢٩,٢	٢٩,٠	٢٩,٤	٢٩,٠	٣٣,٦	٣٧,٢	٣٠,٩
الرأسمالية	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,٥	٨,٥	٧,٩
الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض)	١,٠	١,١	١,٦	٢,٥	١,٦	٥,٣	٣,٢-	١٦,١-	٤,٨-
الرصيد الكلي (معدل) ٢/	١,٠	١,١	١,٦	٢,٥	١,٦	٥,٣	٠,٩-	٩,٩-	٠,٣
الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني (% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)	٢٥,٨-	٢٧,٥-	٢٩,٦-	٣١,٤-	٣٤,٧-	٣٥,٩-	٣٤,٣-	٣٨,٣-	٣٥,٩-
دين الحكومة المركزية، منه:	٣٦,٨	٣٨,٥	٤٠,٢	٤١,٧	٤٢,٥	٤٣,٧	٦٢,٩	٦٩,٧	٥٢,٥
الدين الخارجي	٢٥,٨	٢٧,٤	٢٨,٦	٢٩,٧	٣٠,٣	٣١,٣	٤٧,٢	٥١,٧	٣٩,٣
الدين العام، منه:							١٠٧,٦	١١١,٠	٧٩,١
دين المؤسسات المملوكة للدولة							٤١,٨	٤١,٣	٢٦,٧
صافي الأصول المالية	٥,٦-	٧,٣-	٩,٠-	١٠,٩-	١٢,٥-	١٣,٧-	٢٥,٥-	٢٨,٥-	١١,٢-

(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)									القطاع النقدي
٢,٨	١,٠	١٠,٩-	٣,٨-	٢٥,٨	١٣,١	٣١,٢	٢٨,٤-	٣,٦-	صافي الأصول الأجنبية
٤,٦	٤,٦	٨,٩	٦,٠	٤,١-	٢,٨	١,٤-	٢٣,٤	٤,٤	صافي الأصول المحلية
٤,٤	٤,٣	٤,١	٣,٧	٣,٥	٣,٠	٢,٤	١,١	٢,٨	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
٤,٢	٣,٧	٣,٣	٣,٠	٣,٣	٥,٢	٤,٦	٨,٩	٢,٠	التقود بمعناها الواسع
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف غير ذلك)									القطاع الخارجي
٥٧,٧	٥٧,٥	٥٧,٦	٥٨,٢	٥٩,٣	٦٤,٠	٤٤,٦	٣٣,٥	٣٨,٧	صادرات السلع
٣٣,٥	٣٤,٥	٣٥,٦	٣٧,٢	٣٩,٢	٤٤,٥	٢٦,١	١٨,٢	٢٦,٥	النفط والغاز
٢٤,٢	٢٣,٠	٢٢,٠	٢١,٠	٢٠,٠	١٩,٥	١٨,٥	١٥,٣	١٢,٢	أخرى
٣٦,٠-	٣٤,٦-	٣٣,٦-	٣٢,٩-	٣٢,٣-	٣٢,٨-	٢٨,٠-	٢٥,٨-	٢٠,٥-	واردات السلع
١,٤	١,٣	١,٥	١,٩	٢,٧	٤,٥	٤,٣-	١٢,٣-	٤,٠-	رصيد الحساب الجاري
١,٢	١,٢	١,٣	١,٧	٢,٥	٤,١	٥,٠-	١٦,٦-	٤,٦-	% من إجمالي الناتج المحلي
٢٥,١	٢٤,٢	٢٣,٧	٢٥,١	٢٥,٥	٢١,٦	١٩,٧	١٥,٠	١٦,٧	إجمالي احتياطيات البنك المركزي
٦,٠	٥,٩	٥,٩	٦,٤	٦,٦	٥,٨	٥,٣	٤,٩	٥,٩	بعدد شهور واردات السلع والخدمات في العام التالي
٨٠,٩	٨٠,٣	٨٠,٥	٨٠,٣	٧٩,٨	٧٦,٩	٧٩,٨	٧٢,٨	٧٢,٠	مجموع الدين الخارجي
٦٩,٧	٧٠,٩	٧٢,٢	٧٢,٥	٧١,٩	٧٠,٦	٩٣,٠	٩٨,٤	٨١,٨	% من إجمالي الناتج المحلي
بنود للتفكير:									
١٦,٧-	١٧,٢-	١٧,٨-	١٨,٠-	١٨,٨-	١٧,٧-	٢٠,٢-	٢٢,٤-	٢٤,٦-	الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني ٣/
٢٥,٨-	٢٧,٥-	٢٩,٦-	٣١,٢-	٣٤,١-	٣٢,٦-	٣٢,٦-	٣٥,٩-	٣٦,٣-	الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني (% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني) ٣/
...	١١٩,٥	١١٦,٦	١١٥,٩	سعر الصرف الفعلي الاسمي (٢٠١٠ = ١٠٠)
...	١٠٧,٨	١٠٥,١	١٠٦,٧	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠١٠ = ١٠٠)
...	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٨	سعر الصرف (الريال مقابل الدولار، متوسط الفترة)
المصادر : السلطات العُمانية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.									
١/ يتضمن إنتاج النفط الخام، والتكرير، والغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المسال.									
٢/ البيانات قبل عام ٢٠٢٢ معدلة باستبعاد مصروفات قطاع النفط والغاز التي أصبحت مسؤولية شركة تنمية طاقة عمان في ٢٠٢١.									
٣/ معدل حسب الدورة الاقتصادية.									

الجدول أ٢- عُمان: مالية الحكومة، ٢٠١٩-٢٠٢٧ / ١/
(بملايين الريالات العُمانية ما لم يُذكر خلاف غير ذلك)

توقعات								
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
١٤,١٨٥	١٤,١١٦	١٤,٢٩٢	١٤,٥١٧	١٤,٣٦٢	١٥,٤٧٠	١١,١٩٠	٨,٤٢٥	١١,٤٩٥
٢,٢٤١	٢,١٤٦	١,٩٧٣	١,٨٨٤	١,٥٩٥	١,٥٣٩	١,٢٨٦	٩٢٨	١,١٨٤
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٤	٨٠	٥٥
١١,٩٢٤	١١,٩٥٠	١٢,٣٠٠	١٢,٦١٣	١٢,٧٤٧	١٣,٩١٠	٩,٨٨٠	٧,٤١٧	١٠,٢٥٦
٧,٣٦٧	٧,٦٤٣	٧,٩٣٣	٨,٢٤٥	٨,٥٣٠	٩,١٩٨	٦,١٦١	٤,٣٤٤	٦,٦٢١
٣,٢٤٥	٣,٠٢٧	٣,١١٧	٣,١٤٨	٣,٠٢٧	٣,٥٥٧	٢,٦٢٩	١,٩٨٨	٢,١١٧
١	١	١	١	١	١	١٥	٢٢	٥١
٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٣١٢	١١٠	٦١٧
١,٠٣٦	١,٠٠٤	٩٧٤	٩٤٤	٩١٥	٨٧٩	٧٦٣	٩٥٣	٨٤٩
١٣,٧٤٠	١٣,٦٤٠	١٣,٦١٣	١٣,٤٦٥	١٣,٦٦٠	١٣,٢٧١	١٢,٢٦٠	١٢,٩٩٩	١٣,١٣٠
١٢,٦١٠	١٢,٥١٣	١٢,٤٨٨	١٢,٣٤٣	١٢,٥٤٣	١٢,١٣٥	١١,٠٨٨	١٠,٥٩١	١٠,٤٦٦
٤,٠٧٥	٣,٩٦١	٣,٨٤٠	٣,٧٣٧	٣,٦٣٣	٣,٥٢١	٣,٢٨٤	٣,٦٣١	٣,٣٥٨
٢,٨٠٧	٢,٧٤٨	٢,٦٦٠	٢,٦٢٠	٢,٧٢٨	٢,٥٥٤	٢,٠١٨	١,٤٩٣	١,٣٣٠
١,١٣٨	١,١٧٥	١,٢٩٦	١,٢٢٣	١,٢١٨	١,١٥٩	١,٠٥٤	٨٩٢	٦٨٤
١,٤٨٢	١,٥٣٥	١,٥٩٧	١,٧٣٠	١,٩٩٥	١,٩٩٤	١,١٥٩	١,٣٠٤	١,٣٠٩
.	١٠	٨	١١	١٩
٣,١٠٩	٣,٠٩٤	٣,٠٩٥	٣,٠٣٤	٢,٩٦٩	٢,٨٩٧	٣,٥٦٥	٣,٢٥٩	٣,٧٦٦
.	٧٨٠	٤٢٤	٤٠٧
٣,١٠٩	٣,٠٩٤	٣,٠٩٥	٣,٠٣٤	٢,٩٦٩	٢,٨٩٧	٢,٧٨٥	٢,٨٣٥	٣,٣٥٩
١,١٣٠	١,١٢٧	١,١٢٥	١,١٢٢	١,١١٧	١,١٣٦	١,١٧٢	١,٩٢٥	٢,٤٩٨
١,١٣٠	١,١٢٧	١,١٢٥	١,١٢٢	١,١١٧	١,١٣٦	١,١٧٢	٢,٤٠٨	٢,٦٦٥
.	٩٠٦	٨٨٦
.	٤٣١	٤٥٤
١,١٣٠	١,١٢٧	١,١٢٥	١,١٢٢	١,١١٧	١,١٣٦	١,١٧٢	١,٠٧٢	١,٣٢٥
.	٤٨٣	١٦٧
١,٥٧٤	١,٦٠٣	١,٨٠٤	٢,١٧٣	١,٨٢٠	٣,٣٣٤	١٠٢	٢,١٦٦-	١,٠٢٩
٤٤٥	٤٧٦	٦٧٩	١,٠٥٢	٧٠٢	٢,١٩٩	١,٠٧٠-	٤,٥٧٥-	١,٦٣٥-
٦٤	٦٢	١٥٥	٦٤٦	٥٤٢	٢٧٥-	١١٤-	٢,٥٢٠-	٤٠٤
٣٨١-	٤١٥-	٥٢٤-	٤٠٦-	١٦٠-	٢,٤٧٤-	٩٥٦	٢,٠٥٥	٢,٠٤٠
٤٩	٨٨-	١٥٨-	١١٤-	٣٦	.	٧٤	٦٥٨	٥٢١
٤٢٩-	٣٢٧-	٣٦٧-	٢٩٢-	١٩٦-	٢,٤٧٤-	٨٨٢	١,٣٩٧	١,٥١٩
بنود للتذكرة:								
١٦,٤١٥	١٦,٧٩٦	١٧,٢١١	١٧,٧٣٥	١٨,١٤١	١٨,٣٠١	٢٠,٧٧٥	١٩,٨١٩	١٧,٧٦٤
١١,٥٠٧	١١,٩٣٧	١٢,٢٦٤	١٢,٦٣٠	١٢,٩٢٢	١٣,١١٨	١٥,٥٩٢	١٤,٧١٠	١٣,٣١٣
المصادر : وزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.								
١/ يشمل الجدول عمليات الحكومة المركزية.								
٢/ يتضمن توزيعات أرباح الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال.								
٣/ لا يتضمن "صافي الإقراض وحصص الملكية".								
٤/ يتضمن "صافي الإقراض وحصص الملكية".								

الجدول ٢ب - عُمان: مالية الحكومة، ٢٠١٩-٢٠٢٧ ١/

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات

	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
الإيرادات والمنح	٣١,٨	٣٢,٤	٣٣,٤	٣٤,١	٣٣,٦	٣٦,٩	٣٣,٩	٢٩,٦	٣٣,٩
الضرائب	٥,٠	٤,٩	٤,٦	٤,٤	٣,٧	٣,٧	٣,٩	٣,٣	٣,٥
المنح	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٢
دخل الملكية وغيرها	٢٦,٧	٢٧,٤	٢٨,٧	٢٩,٦	٢٩,٩	٣٣,٢	٢٩,٩	٢٦,١	٣٠,٣
النفط	١٦,٥	١٧,٥	١٨,٥	١٩,٤	٢٠,٠	٢٢,٠	١٨,٧	١٥,٣	١٩,٦
الغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي ٢/	٧,٣	٦,٩	٧,٣	٧,٤	٧,١	٨,٥	٨,٠	٧,٠	٦,٣
الخدمات والمرافق العامة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢
دخل الاستثمار	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٤	١,٨
أخرى	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٣	٣,٤	٢,٥
النفقات	٣٠,٨	٣١,٣	٣١,٨	٣١,٦	٣٢,٠	٣١,٧	٣٧,١	٤٥,٧	٣٨,٨
المصروفات	٢٨,٢	٢٨,٧	٢٩,٢	٢٩,٠	٢٩,٤	٢٩,٠	٣٣,٦	٣٧,٢	٣٠,٩
تعويضات العاملين	٩,١	٩,١	٩,٠	٨,٨	٨,٥	٨,٤	٩,٩	١٢,٨	٩,٩
استخدام السلع والخدمات	٦,٣	٦,٣	٦,٢	٦,٢	٦,٤	٦,١	٦,١	٥,٣	٣,٩
مدفوعات الفائدة	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٣,٢	٣,١	٢,٠
الدعم والمزايا الاجتماعية	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٤,١	٤,٧	٤,٨	٣,٥	٤,٦	٣,٩
منح لبلدان أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١
مصروفات أخرى	٧,٠	٧,١	٧,٢	٧,١	٧,٠	٦,٩	١٠,٨	١١,٥	١١,١
عمليات شركة تنمية نفط عُمان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٤	١,٥	١,٢
أخرى	٧,٠	٧,١	٧,٢	٧,١	٧,٠	٦,٩	٨,٤	١٠,٠	٩,٩
صافي اقتناء الأصول غير المالية	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,٥	٦,٨	٧,٤
اقتناء أصول غير مالية	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,٥	٨,٥	٧,٩
عمليات شركة تنمية نفط عُمان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٢	٢,٦
مشروع إنتاج الغاز	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٥	١,٣
مدنية	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,٥	٣,٨	٣,٩
التصرف في (بيع) أصول غير مالية	-	-	-	-	-	-	-	١,٧	٠,٥
إجمالي رصيد التشغيل	٣,٥	٣,٧	٤,٢	٥,١	٤,٣	٨,٠	٠,٣	٧,٦-	٣,٠
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-) (الرصيد الكلي) ٣/	١,٠	١,١	١,٦	٢,٥	١,٦	٥,٣	٣,٢-	١٦,١-	٤,٨-
صافي اقتناء الأصول المالية ٤/	٠,١	٠,١	٠,٤	١,٥	١,٣	٠,٧-	٠,٣-	٨,٩-	١,٢
صافي تحمل الخصوم	٠,٩-	١,٠-	١,٢-	١,٠-	٠,٤-	٥,٩-	٢,٩	٧,٢	٦,٠
الدين المحلي	٠,١	٠,٢-	٠,٤-	٠,٣-	٠,١	٠,٠	٠,٢	٢,٣	١,٥
الدين الخارجي	١,٠-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٥-	٥,٩-	٢,٧	٤,٩	٤,٥
بنود للتذكرة:									
مجموع الدين الحكومي، منه	٣٦,٨	٣٨,٥	٤٠,٢	٤١,٧	٤٢,٥	٤٣,٧	٦٢,٩	٦٩,٧	٥٢,٥
الدين الخارجي	٢٥,٨	٢٧,٤	٢٨,٦	٢٩,٧	٣٠,٣	٣١,٣	٤٧,٢	٥١,٧	٣٩,٣
الإيرادات غير الهيدروكربونية (% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)	١٢,٣	١٢,٦	١٢,٥	١٢,٧	١٢,٠	١٢,١	١١,٣	١٠,١	١٢,١
سعر النفط المحقق لتوازن المالية العامة (بالدولار الأمريكي)	٦٦,٩	٦٦,٧	٦٨,٤	٧٠,٧	٧٨,٥	٧٥,٢	٧٦,٧	٨٦,٤	٦٤,٧

المصادر: وزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يشمل الجدول عمليات الحكومة المركزية.

٢/ يتضمن توزيعات أرباح الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المسال.

٣/ لا يتضمن "صافي الإقراض وحصل الملكية".

٤/ يتضمن "صافي الإقراض وحصل الملكية".

الجدول ٣ - عُمان: المسح النقدي، ٢٠١٩-٢٠٢٧
(بملايين الريالات العُمانية ما لم يُذكر خلاف ذلك، نهاية الفترة)

توقعات								
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
٥,٨٩٢	٥,٧٢٩	٥,٦٧٣	٦,٣٦٩	٦,٦١٩	٥,٢٦٢	٤,٦٥١	٣,٥٤٥	٤,٩٥١
٨,٨٥١	٨,٥٢٠	٨,٣١٠	٨,٨٦٩	٨,٩٩٩	٧,٥٢٦	٦,٧٩٦	٥,٠١٠	٥,٧٢١
٢,٩٥٩-	٢,٧٩١-	٢,٦٣٦-	٢,٥٠٠-	٢,٣٨٠-	٢,٢٦٤-	٢,١٤٥-	١,٤٦٥-	٧٧٠-
١٩,٤٠٢	١٨,٥٤٢	١٧,٧٢٣	١٦,٢٧٩	١٥,٣٦٢	١٦,٠١٣	١٥,٥٧٠	١٥,٧٩٢	١٢,٨٠٠
٣,١٩٦-	٣,٢٥٨-	٣,١٨٤-	٣,٠٤٠-	٢,٩٣٩-	٢,٩٨٩-	٢,٨٨٤-	٢,٠٦١-	٤,٦٤٧-
١٦٠٦-	١٦٠٦-	١٦٠٦-	١٦٠٦-	١٦٠٦-	١٦٠٦-	١٤٩٤-	١٤٧-	٦٢٤-
.	١١٢	٨٧١	٧٧٩
١,٦٠٦	١,٦٠٦	١,٦٠٦	١,٦٠٦	١,٦٠٦	١,٦٠٦	١,٦٠٦	١,٠١٨	١,٤٠٣
١,٥٩٠-	١,٦٥٣-	١,٥٧٩-	١,٤٣٤-	١,٣٣٤-	١,٣٨٣-	١,٣٩٠-	١,٩١٣-	٤,٠٢٤-
٤,٥١٦	٤,٤٥٣	٤,٥٢٧	٤,٦٧٢	٤,٧٧٢	٤,٧٢٣	٤,٧١٦	٣,٦٨٨	٢,٦٢٣
٦٢٠	٦٢٠	٦٢٠	٦٢٠	٦٢٠	٦٢٠	٦٢٠	٤٧٨	١٣٧
٣,٨٩٥	٣,٨٣٣	٣,٩٠٧	٤,٠٥١	٤,١٥٢	٤,١٠٢	٤,٠٩٥	٣,٢١٠	٢,٤٨٦
٦,١٠٦	٦,١٠٦	٦,١٠٦	٦,١٠٦	٦,١٠٦	٦,١٠٦	٦,١٠٦	٥,٦٠٢	٦,٦٤٦
٦,٢٠٦	٥,٨٣٣	٥,٤٨٨	٥,١٨٦	٤,٩١٨	٤,٦٦٥	٣,٧٥٢	٣,١٤٢	٢,٧٢٥
٢٩,٦٥٢	٢٨,٤٠٧	٢٧,٢٣٦	٢٦,١٥٥	٢٥,٢٢٢	٢٤,٣٦٩	٢٣,٦٥٩	٢٣,١٥٦	٢٢,٩٥١
٢٩,٤٠٤	٢٨,١٦٩	٢٧,٠٠٧	٢٥,٩٣٦	٢٥,٠١٠	٢٤,١٦٥	٢٣,٤٦١	٢٢,٩١٣	٢٢,٦٧٣
١٣,٢٦٠-	١٢,٤٣٩-	١١,٨١٦-	١٢,٠٢٣-	١١,٨٣٩-	١٠,٠٣٢-	٨,٩٥٧-	٨,٤٤٤-	٨,٢٢٨-
٥,٩٣٨-	٥,٦٠٨-	٥,٣٩٧-	٥,٩٥٦-	٦,٠٨٦-	٤,٦١٣-	٣,٩٩٥-	٣,٤٨٤-	٣,٨٥٢-
٧٣٢١-	٦٨٣٢-	٦٤١٩-	٦٠٦٦-	٥٧٥٢-	٥٤١٩-	٤٩٦٢-	٤٩٦٠-	٤٣٧٦-
٢٥٢٩٤	٢٤٢٧١	٢٣٣٩٧	٢٢٦٤٨	٢١٩٨١	٢١٢٧٥	٢٠٢٢١	١٩٣٣٧	١٧٧٥٢
٧,١٨٨	٦,٨٩٧	٦,٦٤٩	٦,٤٣٦	٦,٢٤٧	٦,٠٤٦	٥,٧٤٧	٥,٥٦٢	٥,٣٤٤
١,٣٠٧	١,٣٠٧	١,٣٠٧	١,٣٠٧	١,٣٠٧	١,٣٠٧	١,٣٠٧	١,٣٧٩	١,٢٤٥
٥,٨٨١	٥,٥٩٠	٥,٣٤٢	٥,١٢٩	٤,٩٤٠	٤,٧٣٩	٤,٤٣٩	٤,١٨٣	٤,٠٩٩
١٨,١٠٦	١٧,٣٧٣	١٦,٧٤٨	١٦,٢١١	١٥,٧٣٥	١٥,٢٢٩	١٤,٤٧٤	١٣,٧٧٥	١٢,٤٠٨
٢,٤٠٧	٢,٣٠٩	٢,٢٢٦	٢,١٥٥	٢,٠٩١	٢,٠٢٤	١,٩٢٤	١,٨٩٧	١,٧٦٥
بنود للتكرار:								
٦,٠	٥,٩	٥,٨	٥,٧	٥,٦	٥,٥	٥,٣	٥,٩	٤,٩
مضاعف النقود بمعناها الواسع (نسبة)								
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
٤,٢	٣,٧	٣,٣	٣,٠	٣,٣	٥,٢	٤,٦	٨,٩	٢,٠
٢,٨	١,٠	١٠,٩-	٣,٨-	٢٥,٨	١٣,١	٣١,٢	٢٨,٤-	٣,٦-
٤,٦	٤,٦	٨,٩	٦,٠	٤,١-	٢,٨	١,٤-	٢٣,٤	٤,٤
٤,٤	٤,٣	٤,١	٣,٧	٣,٥	٣,٠	٢,٤	١,١	٢,٨
٦٦,٤	٦٥,٢	٦٣,٦	٦١,٤	٥٩,١	٥٨,٢	٧١,٧	٨١,٤	٦٧,٨
١٠٢,٦	١٠٤,١	١٠٥,٧	١٠٦,٩	١٠٨,٣	١٠٩,٦	١١٢,٥	١١٦,٠	١٠٣,١
المصادر: البنك المركزي العُماني، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.								
١/ تتضمن أساساً ودائع وزارة المالية.								
٢/ تتضمن الودائع بالعملة الأجنبية والودائع المرتبطة بخطابات الاعتماد.								

الجدول ٤ - عُمان: موجز ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠٢٧
(بملايين الدولارات الأمريكية)

بيانات أولية		توقعات						
٢٠١٩	٢٠٢٠ / ١	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
الميزان التجاري	١٨,٢٢٩	٧,٦٣٨	١٦,٥٤٢	٣١,٢٠٠	٢٦,٩٢٨	٢٥,٣٣٥	٢٤,٠٤٤	٢٢,٨٤٣
الصادرات	٣٨,٦٨٥	٣٣,٤٨٣	٤٤,٥٩١	٦٤,٠٢٣	٥٩,٢٥٦	٥٨,٢١٨	٥٧,٦٤٢	٥٧,٤٩٠
الهيذروكربونية، منها:	٢٦,٥١٥	١٨,٢٠٠	٢٦,٠٩٠	٤٤,٤٧٥	٣٩,٢١٦	٣٧,٢٣٤	٣٥,٦١٤	٣٤,٤٦٢
النفط الخام	١٩,٦٥١	١٣,١٤٣	١٨,٦٨٦	٣٢,٦٣٧	٣٠,٠٦٠	٢٨,٣٦٦	٢٦,٩٦٩	٢٥,٩١٧
الغاز الطبيعي المسال	٤,٤٤٨	٣,٤١٣	٤,٣٢٩	٥,٨٢٣	٣,٧٧٦	٣,٨٢٣	٣,٧٨٤	٣,٧٨٧
سلع أخرى	٨,٤٠٢	١٠,٦٥٤	١٥,٠٦٣	١٥,٧٩٤	١٥,٩٦٣	١٦,٥٧٩	١٧,٢٤٥	١٧,٨٠٩
السلع المعاد تصديرها	٣,٧٦٨	٤,٦٢٩	٣,٤٣٨	٣,٧٥٤	٤,٠٧٧	٤,٤٠٦	٤,٧٨٣	٥,٧٠٥
الواردات (تسليم ظهر السفينة - "فوب")	٢٠,٤٥٧	٢٥,٨٤٥	٢٨,٠٤٩	٣٢,٨٢٣	٣٢,٣٢٨	٣٢,٨٨٤	٣٢,٥٩٨	٣٥,٩٦١
الخدمات (صاف)	٧,٢١٤	٥,٩٤١	٦,٧٢٠	١٠,٠٩٠	٩,٢٢٧	٩,١٣٥	٩,٠٢٦	٨,٦٢٨
الدخل (صاف)	٥,٩٠٠	٥,٢٣٢	٥,٩٩٣	٦,٦٣٣	٤,٦٠٦	٤,٢٩٠	٤,٨١٨	٤,٧٩٨
مدفوعات رسمية	١,٣٩٤	١,٧٦٣	٢,١٢٧	٢,٢٥٤	٢,٣١٩	٢,٣٢١	٢,٤٦٥	٢,٢٢٢
التحويلات الجارية، بما فيها المنح الرسمية (صاف)	٩,١٣٤	٨,٧٧٢	٨,١١٨	١٠,٠٢٧	١٠,٣٧٤	١٠,٠٤١	٨,٧٤٥	٨,٠٨٩
رصيد الحساب الجاري	٤,٠١٩	١٢,٣٠٧	٤,٢٨٩	٤,٤٥٠	٢,٧٢١	١,٨٦٨	١,٤٥٥	١,٣٢٩
الحساب الرأسمالي	٩٤	١٨٠	٤٠	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
الحساب المالي	٣,٠٨٨	١٠,٤٨٧	٨,٢٤٩	٢,٦٠٥	١,٠٥٩	٢,٥٥٩	٢,٩٦٢	٨٣٣
الاستثمار الأجنبي المباشر	٤,٧٠٣	٣,٥٨٥	٤,٤١٦	٢,١٠٥	١,٠٧٦	٥٩٥	١٧٤	٢٣٥
استثمارات الحافظة	٣٣٤	٢,٤٣٥	٣,٦٩٤	٤,٨٩٨	٨٠٠	١,١٨٠	١,٤٨٣	١,٦٥٥
استثمارات أخرى	١,٩٥٠	٤,٤٦٧	١٣٨	١٨٨	٨١٧	١,٦٧٤	١,٦٥٣	٥٨٧
السهم والخطأ	٥٥٧	٤٤٧	٩٠٩	٠	٠	٠	٠	٠
الرصيد الكلي	١,٣٩٥	٢,٠٨٦	٣,٠٩٠	١,٨٩٨	٣,٨٣٢	٣٣٩	١,٤٥٥	٥٤٨
التغير في الاحتياطات الرسمية (- = زيادة) / ٢	١,٣٩٤	٢,٠٨٨	٣,٠٩٠	١,٨٩٨	٣,٨٣٢	٣٣٩	١,٤٥٥	٥٤٨
بنود للتفكير:								
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	٤,٦	١٦,٦	٥,٠	٤,١	٢,٥	١,٧	١,٣	١,٢
إجمالي احتياطات البنك المركزي (بملايين الدولارات)	١٦,٦٦٢	١٥,٠٠٨	١٩,٧٣١	٢١,٦٢٩	٢٥,٤٦١	٢٥,١٢٣	٢٣,٦٦٨	٢٥,٠٧٦
بما يعادل أشهر الواردات من السلع والخدمات في السنة التالية	٥,٩	٤,٩	٥,٣	٥,٨	٦,٦	٦,٤	٥,٩	٥,٩
مجموع الدين الخارجي (بملايين الدولارات)	٧٢,٠٠٤	٧٢,٨٠٤	٧٩,٨٣٨	٧٦,٨٩٣	٧٩,٧٩٩	٨٠,٢٧٧	٨٠,٤٥٢	٨٠,٩١٧
% من إجمالي الناتج المحلي	٨١,٨	٩٨,٤	٩٣,٠	٧٠,٦	٧١,٩	٧٢,٥	٧٢,٢	٧٠,٩
المصادر: البنك المركزي العُماني ووزارة المالية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.								
١/ اتسع نطاق تغطية بيانات التجارة غير النفطية في ٢٠٢٠ ليتضمن المعاملات الدولية في مناطق التجارة الحرة. وبالتالي، فإن البيانات اعتباراً من عام ٢٠٢٠ وما بعده لا يمكن مقارنتها ببيانات التجارة غير النفطية عن السنوات السابقة.								
٢/ التدفقات التاريخية تتضمن تراكم الاحتياطات لدى البنك المركزي العُماني وصندوق الاحتياطي العام للدولة.								

الجدول ٥ - عُمان: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠٢٢-٢٠١٦
(%)

٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
كفاية رأس المال								
١٨,٦	١٨,٩	١٩,٤	١٨,٨	١٨,٥	١٧,٩	١٧,٤	١٦,٧	رأس المال التنظيمي /١
١٧,٨	١٨,١	١٨,٥	١٧,٨	١٧,٤	١٦,٦	١٥,٨	١٤,٩	رأس المال الأساسي /٢
١٥,٠	١٥,١	١٥,٦	١٥,٩	١٥,٩	١٦,٢	١٦,٥	١٥,٠	نسبة رأس المال إلى الأصول في البنوك
جودة القروض								
٤,٣	٤,٣	٤,٢	٤,٢	٣,٥	٢,٧	٢,٤	٢,١	القروض المتعثرة
١,٣	١,٤	١,٣	١,٦	١,٤	١,٠	٠,٩	٠,٦	صافي القروض المتعثرة /٣
٩,٣	٦,٨	٥,٨	٤,٣	٣,٨	٢,٣	١,٩	١,٢	نسبة القروض المعاد هيكلتها/جدولتها إلى مجموع القروض
٧٠,٠	٦٩,٢	٦٨,٨	٦٣,٤	٦١,٠	٦٥,٨	٦٢,٦	٦٦,٨	نسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض المتعثرة
٨,٧	٧,٤	٨,٠	٧,٤	٧,٨	١٠,٩	٧,١	٦,٢	نسبة قروض الأطراف ذات الصلة إلى مجموع رأس المال
الربحية								
١,٣	١,٢	١,١	٠,٩	١,٤	١,٦	١,٥	١,٤	العائد على الأصول /٤
٨,٢	٧,٧	٦,٨	٥,٧	٩,٤	١٠,٦	٩,٣	١٠,٥	العائد على أسهم رأس المال /٥
السيولة								
٧٨,٩	٧٨,٥	٧٧,٥	٧٩,٧	٧٩,٨	٧٧,٧	٨٠,٢	٧٩,٧	نسبة الإقراض
٤٨,٢	٤٨,١	٤٧,٨	٥٠,٠	٤٥,٨	٥٤,٦	٤٥,٢	٤٥,١	نسبة ودائع العملاء إلى مجموع الأصول
١١٧,٢	١١٦,٣	١١٨,٦	١١٦,٧	١١٦,٣	١١٤,٦	١١٦,٢	١١٠,٦	صافي نسبة التمويل المستقر
١٨٩,٦	١٨٢,٢	٢١٢,١	١٩٦,٣	٢٢٠,١	٢٥٣,٦	٢١٥,٩	٢٥٩,٤	نسبة تغطية السيولة
مخاطر السوق								
١٢٣,٧	١٢٥,٠	١٢٣,٩	١٢٠,٣	١١٦,٩	١١٢,٩	١١٥,٦	١٠٨,٨	نسبة الأصول بالعملة الأجنبية إلى الالتزامات بالعملة الأجنبية
١٧٢,١	١٧٦,٣	١٨٤,٦	١٦٠,٥	١٤٧,٦	١١٩,٦	١٤٢,٠	١٢٠,٣	نسبة القروض بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية
١٢,٠	١٦,١	١٣,٩	١٥,٣	٩,٤	١٢,٢	١٦,٠	١١,٣	نسبة صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية إلى رأس المال
المصدر: البنك المركزي العُماني.								
١/ نسبة رأس المال التنظيمي = (مجموع شريحتي رأس المال الأولى والثانية) / مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.								
٢/ نسبة رأس المال الأساسي = شريحة رأس المال الأولى/مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.								
٣/ صافي القروض المتعثرة = النسبة بين إجمالي القروض المتعثرة مخصوما منها الفائدة المجنية والمخصصات المحددة إلى إجمالي السلف مخصوما منها الفائدة المجنية والمخصصات المحددة.								
٤/ العائد على الأصول = صافي الربح قبل الضرائب / مجموع الأصول.								
٥/ العائد على أسهم رأس المال = صافي الربح قبل الضرائب / مجموع أسهم رأس المال.								

المرفق ١ - حالة تنفيذ التوصيات الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١

التوصية	الحالة
<p><u>المالية العامة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • من الضروري مواصلة تنفيذ "الخطّة المالية متوسطة الأجل" لتعزيز استدامة المالية العامة والحساب الخارجي. • من شأن إقامة إطار مالي واضح أن يساعد في تحقيق الركيزة المالية المرجوة. • تعزيز الإدارة المالية العامة وحوكمة المالية العامة. • وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تم تنفيذ تصحيح مالي قدره ٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني الهيكلي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وهو ما يعكس في الأساس ترشيد النفقات، بما في ذلك خفض فاتورة الأجور، وترشيد المصروفات الرأسمالية، وإصلاح الدعم، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. • تهدف الحكومة ضمناً إلى الوصول بنسبة العجز إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٣,٠٪ ولكنه هدف غير معن في القانون. • نشر البيان الأولي للميزانية العامة للدولة للمرة الأولى، والبدء في إنشاء حساب الخزانة الموحد، ومواصلة العمل على استحداث وظيفة لمشتريات الحكومة المركزية. • يجري العمل حالياً على وضع قانون للدين العام، وسجل مركزي لإدارة الأصول، واستراتيجية دين متوسطة الأجل.
<p><u>القطاع النقدي والمالي</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • المضي قدماً نحو تعزيز فعالية السياسة النقدية. • توخي الحرص في إدارة العلاقة بين الجهات السيادية والبنوك. • مواصلة العمل على تعزيز الأطر التنظيمية. 	<ul style="list-style-type: none"> • يعكف البنك المركزي العماني في الوقت الحالي على وضع إطار لتنبؤات السيولة وإدارتها، كما يواصل العمل على تطوير القدرات اللازمة لبناء النماذج. • سيساهم إنشاء حساب الخزانة الموحد في الحد تدريجياً من الروابط بين الجهات السيادية والبنوك. • إصدار قانون الأوراق المالية. ويجري العمل حالياً على وضع استراتيجية متوسطة الأجل للمعاملات المصرفية الإسلامية ومشروع لائحة تنظيم السندات والصكوك (بما في ذلك متطلبات الاستثمار المستدام والمسؤول). ويعمل البنك المركزي العماني على إطلاق مبادرات لتمكين الصيرفة المفتوحة والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية.
<p><u>الإصلاحات الهيكلية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • التعجيل بإصلاح سوق العمل. • تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي. • المضي قدماً في إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة. 	<ul style="list-style-type: none"> • فرضت السلطات رسوم مخفضة على استقدام الوافدين، كما أطلقت مبادرات برعاية الحكومة للتدريب والتأهيل لتسهيل البحث عن فرص العمل في القطاعين العام والخاص. كذلك يجري العمل على تحديث قانون العمل. • يجري العمل حالياً على تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي من خلال إصلاحات شاملة. • أصدر جهاز الاستثمار العماني مدونة حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة لضمان كفاءة استخدام الموارد البشرية والمالية والأصول، كما وفق على الإفصاح عن أهم مقاييس الأداء المالي لتلك المؤسسات.

المرفق ٢ - تقييم القطاع الخارجي

التقييم العام: كان المركز الخارجي لعمان في عام ٢٠٢١ أقل قوة إلى حد ما من المستوى الذي تقتضيه الأسس الاقتصادية والسياسات المرغوبة على المدى المتوسط. وشهد عام ٢٠٢١ تراجعا ملحوظا في تقديرات عجز الحساب الجاري، وهو ما يُعزى أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط، وجهود الضبط المالي في إطار الخطة المالية متوسطة الأجل التي وضعتها السلطات، ولستئناف النشاط الاقتصادي عقب توقفه نتيجة الجائحة في عام ٢٠٢٠.

الاستجابة المحتملة على مستوى السياسات: ينبغي السعي بقوة إلى موصلة التصحيح المالي الطموح وتدابير الإصلاح الهيكلي على المدى المتوسط في ظل التوقعات الإيجابية الحالية لأسعار النفط، مما سيساعد في بناء احتياطات وقائية أجنبية في عُمان. ويتوقع أن تساهم تعبئة الإيرادات غير النفطية وتجنب سياسات المالية العامة المسيرة للاتجاهات الدورية في الوصول بالحساب الجاري إلى المستوى الذي تقتضيه السياسات المرغوبة والأسس الاقتصادية. ومن شأن الإصلاحات الهيكلية التي تساعد في تحسين التنافسية وتنويع الاقتصاد وتشجيع القطاعات التجارية غير الهيدروكربونية أن تدعم تعزيز المركز الخارجي على المدى المتوسط.

الأصول والخصوم الأجنبية: المركز والمسار

خلفية: سجل صافي وضع الاستثمار الدولي تراجعا إضافيا في نهاية عام ٢٠٢١ ليصل رصيده إلى -٣٣,٣ مليار دولار أمريكي مقابل -٢٨,٨ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٠. وتجاوز الاقتراض الخارجي وتدفقات الحافظة الوافدة الارتفاع الكبير في الاحتياطات الأجنبية وقتناء الأصول الخارجية. وسجلت الأصول الخارجية نموا قدره ٨٪ في نهاية عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٩٥,١ مليار دولار أمريكي. وتشكل الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي العماني ٢٠,٧٪ من مجموع الأصول الأجنبية، بينما تمثل الأصول الاحتياطية الحكومية ١٨,٣٪. وتمثل النسبة المتبقية أصول القطاع العام والقطاع المالي والقطاع غير المالي وقطاع الأسر. وبلغت الخصوم الخارجية ١٢٨,٤ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢١، مقابل ١١٧,١ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠٢٠.

التقييم: يتوقع تحسن صافي وضع الاستثمار الدولي لعمان على المدى المتوسط، مدعوما بفائض الحساب الجاري، والتصحيح المالي المتوقع في إطار الخطة المالية متوسطة الأجل، والإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تنويع الصادرات غير الهيدروكربونية وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدخلة. وسيساهم تصحيح الحساب الجاري اتساقا مع الأسس الاقتصادية والسياسات المرغوبة في دعم تحسن صافي وضع الاستثمار الدولي وعودته إلى مسار موجب قوي.

٢٠٢١ (%) من إجمالي الناتج المحلي)	صافي وضع الاستثمار الدولي: -٣٨,٨	جمالي الأصول: ١١٠,٨	الأصول الاحتياطية: ٢٢,٩	إجمالي الخصوم: ١٤٩,٥	خصوم الدين: ٩٦,٧
-----------------------------------	----------------------------------	---------------------	-------------------------	----------------------	------------------

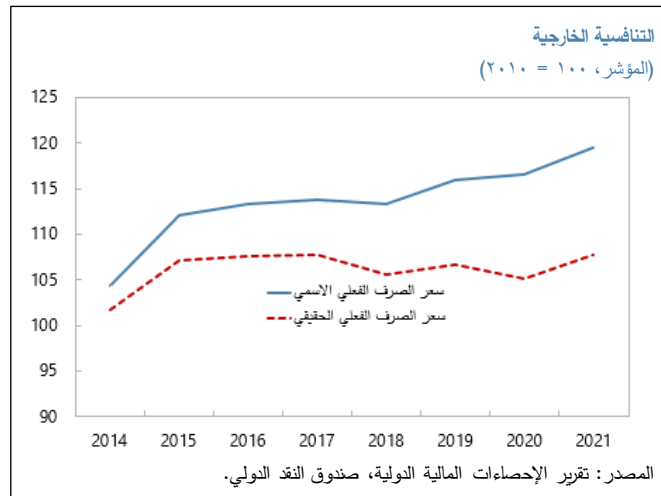
الحساب الجاري

خلفية: سجل عجز الحساب الجاري تحسنا هائلا، حيث وصل إلى ٥,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١ مقابل ١٦,٦٪ عام ٢٠٢٠. ويُعزى هذا التحسن أساسا إلى ارتفاع أسعار الهيدروكربونات والتصحيح المالي، فضلا عن النمو القوي في الصادرات غير الهيدروكربونية وتراجع صافي تحويلات العاملين في الخارج. ويتوقع أن يسجل رصيد الحساب الجاري فائضا في عام ٢٠٢٢ وعلى المدى المتوسط للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤ نتيجة توقعات أسعار النفط الحالية، ولستمرار جهود الضبط المالي، والنمو المتوقع في الصادرات غير الهيدروكربونية. وهناك أوجه عدم يقين تحيط بتوقعات الحساب الجاري نتيجة لتقلبات أسعار النفط وترخي جهود الضبط المالي والمخاطر الجغرافية-السياسية.

التقييم: وفقا لمنهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي، سجلت فجوة الحساب الجاري تحسنا هائلا، حيث بلغت -١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١ مقابل -٨,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠. ويُعزى تراجع الفجوة جزئيا إلى جهود الضبط المالي، كما ساهم في تحقيق فجوة موجبة في السياسات بلغت ١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يؤكد على ضرورة موصلة جهود الضبط المالي للحفاظ على سلامة مركز القطاع الخارجي. وحسب منهج الحساب الجاري، تشير تقديرات الخبراء إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يتجاوز قيمته الحقيقية بنسبة ٤,٠٪. كذلك يركز في تقييم الحساب الجاري عوامل التصحيح غير المرتبطة بالنامذج، مثل تداعيات إعصار شاهين، والآثار المطولة للجائحة على السياحة، وتدبير الدعم الحكومي الاستثنائية. وبلغت عوامل التصحيح ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. وأجرى الخبراء تقييما إضافيا لرصيد الحساب الجاري باستخدام منهجين من المناهج القائمة على نموذج لستهلاك الدخل السنوي الحقيقي التي تُستخدم في تقدير مدى لستدامة الحساب الجاري في البلدان المصدرة للسلع الأولية. وتستند هذه المناهج إلى توزيع ثروة الموارد لأغراض الاستهلاك عبر الفترات، وتقوم على فرضية الدخل الدائم. وحسب نتائج النموذج، تبلغ فجوة الحساب الجاري -٢,٠٪ و-٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي عند استخدام منهج الدخل السنوي الثابت ومنهج نصيب الفرد من الدخل السنوي الثابت الحقيقي على الترتيب، مما يشير إلى الحاجة إلى زيادة الوفورات المالية من الإيرادات الهيدروكربونية. وحسب المنهجين المذكورين، يتجاوز سعر الصرف الفعلي الحقيقي قيمته الحقيقية بحوالي ٨,٠٪ في المتوسط.

عُمان: نتائج نموذج التقييم المبسط للرصيد الخارجي، ٢٠٢١			
الدخل السنوي الثابت للفرد	الدخل السنوي الثابت	نموذج سعر الصرف الفعلي الحقيقي ١/	نموذج الحساب الجاري ١/
(% من إجمالي الناتج المحلي)			
٥,٠٠-	٥,٠٠-	٥,٠٠-	٥,٠٠-
			المساهمة الدورية (من النموذج) (-)
			معامل تعديل لمراعاة آثار كوفيد-١٩ (-) ٢/
			الكوارث الطبيعية والصراعات (-)
٣,٣-	٣,٣-	٣,٣-	٣,٣-
٠,٦	١,٣-	١,٨-	١,٨-
٣,٩-	٢,٠-	١,٥-	١,٥-
			منها فجوة السياسات النسبية المرونة
٠,٣٧-	٠,٣٧-	٠,٣٧-	٠,٣٧-
١٠,٦	٥,٤	٢,٥-	٤,٠
فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)			
١/ استناداً إلى منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة (EB-lite, 3.0).			
٢/ تعديل دوري إضافي لمراعاة التأثير المؤقت للجائحة على السياحة (سالب) ٠,١٤ % من إجمالي الناتج المحلي).			
٣/ المعدل لاستبعاد العوامل الدورية، بما في ذلك الاتساق متعدد الأطراف.			

سعر الصرف الحقيقي



خلفية: أدى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي بنسبة ٢,٧٪ في عام ٢٠٢١، ليتجاوز السعرون بذلك متوسطهما خلال عشر سنوات بنسبة ١٪. وفي الوقت نفسه، تحسنت معدلات التبادل التجاري في عُمان خلال عام ٢٠٢١ بفضل ارتفاع أسعار الهيدروكربونات.

التقييم: يشير نموذج تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي باستخدام منهجية التقييم المبسط للقطاع الخارجي إلى فجوة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي قدرها -٢,٥٪. وبوجه عام، تشير تقديرات الخبراء القائمة على نموذج الحساب الجاري إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي تجاوز قيمته الحقيقية بنسبة ٤٪ في عام ٢٠٢١.

الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وتدابير السياسات

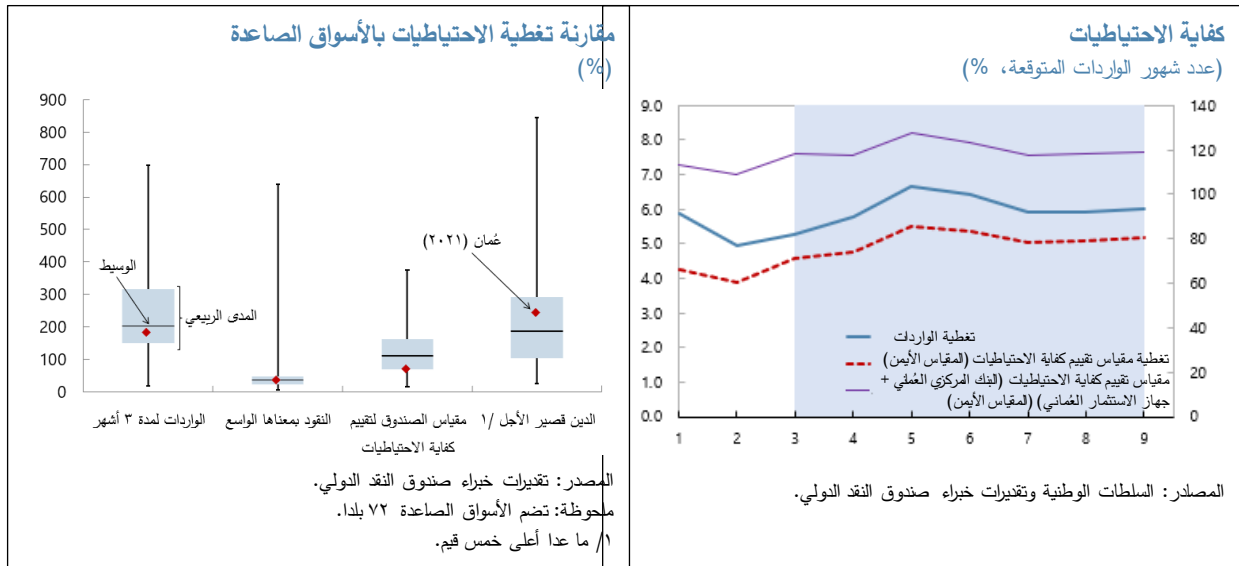
خلفية: تراجع صافي التدفقات المالية في عُمان إلى ٨,٢٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ مقابل ١٠,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠. ونشأت التدفقات الصافية في معظمها من عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى مستويات ما قبل الجائحة، وإصدار سندات الدين، وتوزيع مخصصات من حقوق السحب الخاصة بقيمة ٧٣٣ مليون دولار أمريكي. وارتفع الاقتراض السيادي بأكثر من الضعف ليصل إلى ٥,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، بينما ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى ٤,٤ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعزى أساساً إلى دخول تدفقات مالية بقيمة ٤,٠ مليارات دولار أمريكي. وتركزت معظم هذه التدفقات في قطاع الهيدروكربونات.

التقييم: بينما ارتفع الاقتراض الحكومي الخارجي كنسبة من إجمالي التدفقات الداخلة في عام ٢٠٢١، ساهم استمرار جهود الضبط المالي وارتفاع عائدات النفط الاستثنائية في سد جزء كبير من الدين القائم. وسيساعد ذلك في الحد من ضغوط القوائد على حساب الدخل الأولي ضمن الحساب الجاري، لاسيما

في ظل تشديد الأوضاع المالية العالمية في الوقت الحالي. وبفضل استمرار جهود زيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية والإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى زيادة تنوع الأنشطة الاقتصادية، يُتوقع تراجع المخاطر الناجمة عن الخروج المفاجئ للتدفقات الرأسمالية مع تراجع الحاجة إلى التمويل الخارجي. ومن شأن توفير بيئة مواتية للشركات وضمان تكافؤ الفرص أن يشجع دخول المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات غير الهيدروكربونية في عُمان، مما سيتيح دعماً إضافياً لخطط التنوع الاقتصادي وسيحد من تركيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في قطاع النفط.

التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات

خلفية: سجلت احتياطيات البنك المركزي العُماني ارتفاعاً قدره ٤,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ بفضل تراجع عجز الحساب الجاري، وزيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، وإصدار سندات الدين، بالإضافة إلى توزيع مخصصات من حقوق السحب الخاصة بقيمة ٧٤٣ مليون دولار أمريكي في أغسطس ٢٠٢١. وفي نهاية عام ٢٠٢١، بلغت الاحتياطيات ١٩,٧ مليار دولار أمريكي (٥,٣ أشهر من الواردات، و٣٧,٥٪ من النقود بمعناها الواسع)، أي ما يعادل ٧١,٤٪ من معيار الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات، مقابل ٦١٪ في عام ٢٠٢٠، وإن كانت هذه النسبة لا تزل دون نطاق الكفاية الذي يتراوح ما بين ١٠٠٪ و ١٥٠٪.



التقييم: بالرغم من أن الاحتياطيات الرسمية دون معيار الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات، فإن إضافة الأصول الخارجية السائلة لجهاز الاستثمار العُماني إلى احتياطيات البنك المركزي العُماني الرسمية يؤدي إلى رفع مستوى الاحتياطيات ليتجاوز نسبة الكفاية في عام ٢٠٢١ وما يليه إذا ما دعت الحاجة إلى توفير لاحتياطيات إضافية من النقد الأجنبي. وبفضل توقعات أسعار الطاقة المواتية على المدى المتوسط وتدابير إصلاح المالية العامة، يُتوقع أن تسجل احتياطيات البنك المركزي العُماني الأجنبية تحسناً هائلاً لتصل إلى ٨٠,٧٪ من معيار تقييم كفاية الاحتياطيات في عام ٢٠٢٧. وبالرغم من ذلك، تتطلب مواجهة تقلبات أسعار النفط الاحتفاظ باحتياطيات إضافية تتجاوز معيار كفاية الاحتياطيات لاستخدامها في حالة وقوع صدمات في سعر الصرف.

المرفق ٣ - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

تراجعت المخاطر المهددة لاستمرارية القدرة على تحمل الدين العام (الحكومة المركزية) بفضل ارتفاع أسعار النفط والتصحيح المالي في إطار الخطة المالية متوسطة الأجل التي أعلنتها السلطات. وحسب السيناريو الأساسي، يُتوقع أن تساهم جهود الضبط المالي الجارية في خفض الدين العام إلى حوالي ٣٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما يُتوقع أن يبلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية ٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٧. وبالرغم من الاحتياطات المالية الوقائية الضخمة، يظل مسار الدين العام عرضة للمخاطر، لا سيما الناجمة عن تطورات أسواق النفط، والضغط من أجل إنفاق عائدات النفط الاستثنائية، وصدمات الرصيد الأولي ونمو إجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف وأسعار الفائدة. وسجل الدين الخارجي العُماني زيادة هائلة في السنوات الأخيرة ويظل عرضة لصدمات أسعار الصرف والحساب الجاري.

ألف - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام

التطورات والسيناريو الأساسي

١- **خصائص الدين:** سجل الدين العام ارتفاعاً هائلاً من ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٧٠٪ عام ٢٠٢٠، وتراجع فيما بعد عام ٢٠٢١ بفضل ارتفاع أسعار النفط وتنفيذ الخطة المالية متوسطة الأجل. وانخفضت حيازات الدين المحلي من ١٨٪ إلى ١٥,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، كما انخفضت حيازات الدين الخارجية من ٥١,٧٪ إلى ٤٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها. ويتركز الدين العُماني ضمن فئة آجال الاستحقاق المتوسطة إلى الطويلة الأجل، وتمثل السندات والصكوك حوالي ٧٥٪ و ٧٠٪ من الدين المحلي والخارجي في نهاية عام ٢٠٢١ على الترتيب. وسجل صافي الدين - ودائع الحكومة المركزية لدى شركات الإيداع وأصول جهاز الاستثمار العُماني السائلة ناقصاً دين الحكومة المركزية - ٢٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠٢١ مقابل -٢٤,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٦ بسبب الارتفاع الهائل في حجم الخصوم المالية.

٢- **الافتراضات الاقتصادية الكلية:** يُتوقع تعافي النمو غير الهيدروكربوني تدريجياً من تداعيات جائحة كوفيد-١٩ ليصل إلى حوالي ٤٪ بحلول ٢٠٢٧، بينما يُتوقع أن يبلغ النمو الكلي ٢,٧٪ نتيجة تباطؤ نمو إنتاج الهيدروكربونات. وسيساعد تنفيذ الضبط المالي في إطار الخطة المالية متوسطة الأجل التي وضعتها السلطات على تحول رصيد المالية العامة الكلي من العجز، الذي بلغ ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١، إلى الفائض في عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع ارتفاع الرصيد الأولي الهيكلي غير الهيدروكربوني، الذي يستبعد الإيرادات والمصروفات الهيدروكربونية، من -٢٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى -١٧,٧٪ خلال الفترة نفسها. وتشير التوقعات إلى تراجع إجمالي الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط، حيث بلغ حوالي ٢٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١،^١ ويُتوقع انخفاضها إلى ٣,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢ - بسبب ارتفاع أسعار النفط والضغط المالي والتعافي الاقتصادي وتحول مسؤولية مصروفات النفط والغاز إلى شركة تنمية طاقة عُمان - ثم إلى ٣,٥٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٣. ويُفترض تمويل الجزء الأكبر من إجمالي الاحتياجات التمويلية من خلال إصدار ديون محلية وخارجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل وسحب جانب محدود من هوامش الأمان المالي. لذلك يُتوقع أن يساهم تحسن الرصيد الأولي وتراجع الحاجة إلى تمويل الدين في خفض إجمالي (صافي) الدين العام إلى حوالي ٣٧٪ (-٥,٦٪)

^١ بلغت مدفوعات مداد أذون الخزانة ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي نهاية عام ٢٠٢١، وصل رصيد أذون الخزانة، التي صدر معظمها لأغراض العمليات النقدية، إلى ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويفترض تجديد هذا الرصيد خلال فترة التوقعات.

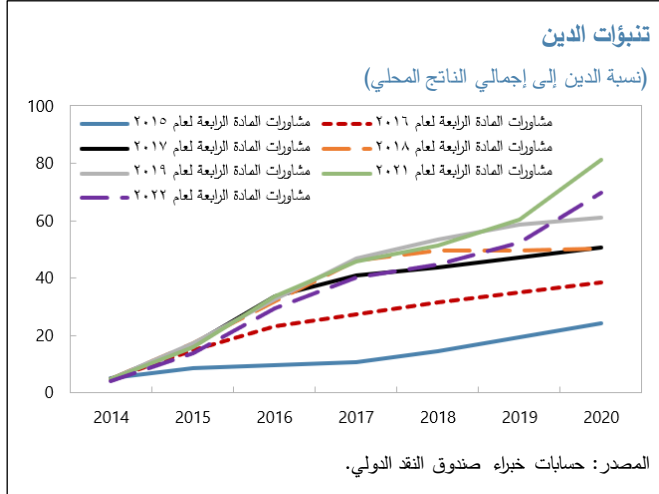
من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧. ويُفترض تمويل الجزء الأكبر من الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط من خلال إصدارات الدين.

٣- مسار الدين الحكومي عرضة للصدمات:

- **الخريطة الحرارية:** تتجاوز مؤشرات الخريطة الحرارية مقاييس المخاطر المرتفعة في تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين، حيث تنحرف معظم المؤشرات عن خصائص الدين المرجوة في السيناريو الأساسي، ما عدا مؤشر التصورات السوقية، حيث تراجعت فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية إلى حد كبير. وتعد الصدمة السالبة في نمو إجمالي الناتج المحلي هي الأكثر تأثيراً بين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، مما يؤكد على أهمية الضبط المالي في تعزيز استدامة المالية العامة والحساب الخارجي.
- **صدمة النمو:** تؤدي التداعيات على نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الناجمة عن صدمة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قدرها انحراف معياري واحد، بما يعادل ٣,٦ نقطة مئوية سنوياً في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، إلى ارتفاع دين الحكومة المركزية على المدى المتوسط. وفي هذا السيناريو، تتدهور ديناميكيات الدين مقارنة بالسيناريو الأساسي، حيث يرتفع الدين إلى ٥٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧ (بحوالي ١٧ نقطة مئوية عن السيناريو الأساسي).
- **صدمة الرصيد الأولي:** تؤدي هذه الصدمة إلى تدهور الرصيد الأولي بمقدار ٣,٩ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، وارتفاع الدين العام إلى ٤٨,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧ (متجاوزاً السيناريو الأساسي بحوالي ١١,٥ نقطة مئوية).^٢ ويزداد إجمالي الاحتياجات التمويلية بنسبة ٥,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ ويبلغ حوالي ٥,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ (متجاوزاً السيناريو الأساسي بمقدار ٤,٥ نقطة مئوية).
- **صدمة أسعار الفائدة:** بينما سجلت فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية تراجعاً ملحوظاً منذ أواخر عام ٢٠٢٠، يمثل تشديد الأوضاع المالية أحد المخاطر التي تشهدها فترة التوقعات. وتتأثر توقعات الدين إلى حد كبير بصدمات أسعار الفائدة الحقيقية - نتيجة حساسية مُخفِض إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي أسعار الفائدة الحقيقية، تجاه تقلبات أسعار الطاقة.^٣ ويستقر مسار الدين في هذا السيناريو عند مستوى ٥١,٧٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧.
- **صدمة مالية كلية مركبة:** تجمع الصدمة المالية الكلية المركبة بين صدمتي النمو وأسعار الفائدة وصدمة الرصيد الأولي كما ورد في الأمثلة السابقة، إلى جانب صدمة في أسعار الصرف. وتؤدي هذه الصدمات إلى تداعيات كبيرة على دين الحكومة المركزية وإجمالي الاحتياجات التمويلية تصل إلى حوالي ٦٩٪ و ١١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٧ على الترتيب.
- **صدمة الخصوم الاحتمالية:** تمت معايرة صدمة الخصوم الاحتمالية لتبلغ ١٠٪ من أصول البنوك (ما عدا المطالبات على الحكومة). والدين العُماني عرضة لمخاطر صريحة نتيجة الخصوم الاحتمالية المرتبطة بالشركات المملوكة للدولة، والتي وصلت إلى حوالي ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢١. وتنشأ عن هذه الصدمة ديون إجمالية واحتياجات تمويلية إجمالية قدرها ٥٤,١٪ و ٧,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب، بحلول عام ٢٠٢٧.

^٢ تساوي صدمة الرصيد الأولي نصف الانحراف المعياري التاريخي على مدار عشر سنوات.

^٣ أدى النصب الكبير لقطاع الطاقة العُماني والتقلبات الحادة الأخيرة في أسعار الطاقة إلى تقلبات شديدة في مسار مُخفِض إجمالي الناتج المحلي، مما ساهم في الزيادة الحادة في سعر الفائدة الفعلي الحقيقي.



٤- وسيكون من المهم للغاية الحفاظ على انضباط المالية العامة وإعادة بناء هوامش الأمان المالي لتعزيز استدامة المالية العامة والحساب الخارجي. وإلى جانب الارتفاع الحاد في مستويات الدين نتيجة تراجع أسعار النفط خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سجل اتجاه الدين صعوداً طفيفاً خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بسبب عدم كفاية التصحيحات المالية، وارتفعت مستويات الدين بحدّة لاحقاً عام ٢٠١٩ (بسبب انكماش قطاع النفط) وتفاقت عام ٢٠٢٠ (نتيجة صدمة مزدوجة من الجائحة وإنهيار أسعار النفط). ولا يزال الدين العام عرضة للمخاطر، لا سيما الناجمة عن تطورات أسواق النفط وصدّات نمو إجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف

والرصيد الأولي وأسعار الفائدة. ويُتوقع أن يساهم الضبط المالي (مدعوماً بالخطة المالية متوسطة الأجل) وارتفاع أسعار النفط والإصلاحات الهيكلية الجارية في تحقيق خفض هائل في مستويات الدين على المدى المتوسط.^٤

باء - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي

٥- شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً هائلاً في الدين الخارجي العُماني، حيث ارتفع من حوالي ٧٢٪ إلى ٩٣٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وهو ما يُعزى أساساً إلى زيادة الدين الخارجي للحكومة المركزية من حوالي ٢٨,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى ٤٧,٢٪ خلال الفترة نفسها. ويُعزى الجزء المتبقي من الزيادة إلى القطاع الخاص غير المالي، ولا سيما الشركات المملوكة للدولة التي حصلت على المزيد من القروض الخارجية خلال الفترة. ويُتوقع تراجع مجموع الدين الخارجي في ظل جهود الضبط المالي الجارية.

٦- وتؤكد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على حساسية ديناميكيات الدين الخارجي لعدد من الصدمات الاقتصادية الكلية، لا سيما صدمات أسعار الصرف والحساب الجاري. ففي حالة تراجع سعر الصرف الحقيقي لمرة واحدة بنسبة ٣٠٪ في عام ٢٠٢٢، يرتفع الدين الخارجي إلى مستوى الذروة ليصل إلى ٩٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٧. وتؤدي زيادة عجز الحساب الجاري (بخلاف مدفوعات الفائدة) بنصف انحراف معياري سنوياً بداية من عام ٢٠٢٢ إلى ارتفاع حاد في الدين الخارجي ليصل إلى ٩٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٧. وفي حال وقوع صدمة دائمة مركبة قدرها ربع انحراف معياري في سعر الفائدة ومعدل النمو ورصيد الحساب الجاري بخلاف الفوائد، يرتفع الدين الخارجي إلى ٨٧٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧.

^٤ يتيح ارتفاع أسعار النفط في الوقت الحالي إجراء تصحيح ضخم على مدار ثلاث سنوات في الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية (الشكل البياني ٣).

الشكل البياني ١- تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام - السيناريو الأساسي

(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

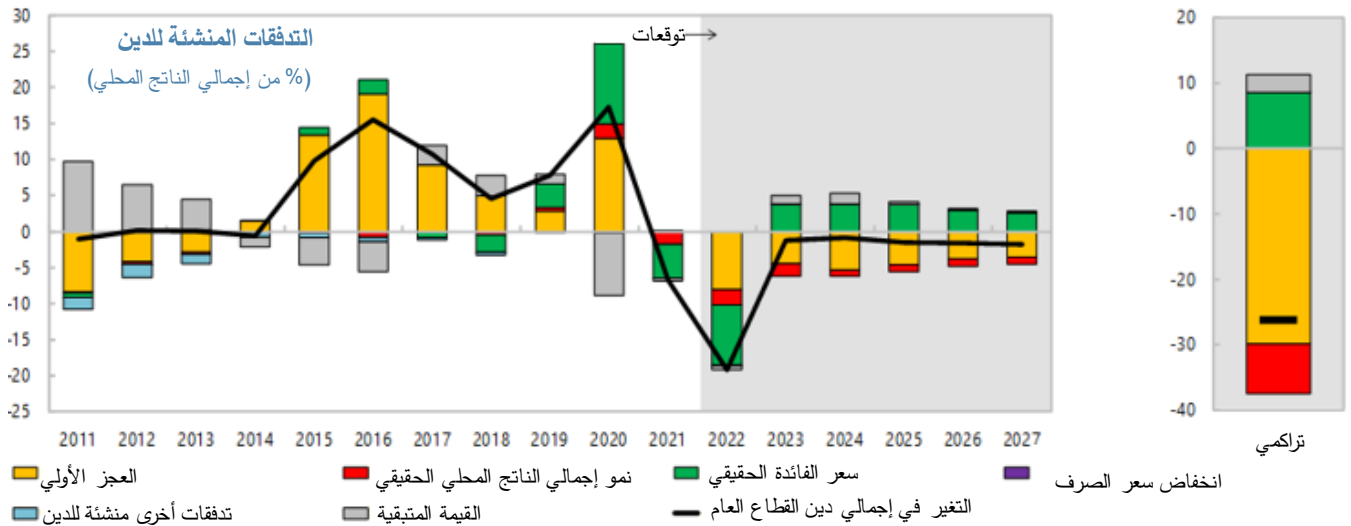
مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق ١/

حسب الوضع في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٢		
٢٩٢	مؤشر EMBIG (نقاط أساس)	٣/
٢٥٠	فرق التأمين على مبادلات مخاطر الائتمان	٥ سنوات (نقاط أساس)
محلي	أجنبي	التصنيف
Ba3	Ba3	موديز
BB-	BB-	ستاندرد آند بور
BB	BB	فيتش

متوقعة							فعالية			٢٠١٩-٢٠١١	٢٠٢٠	٢٠٢١
٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨						
٤٣,٧	٤٢,٥	٤١,٧	٤٠,٢	٣٨,٥	٣٦,٨	٣٤,٩	٢٢,٠	٢٦,٩	٢٨,٥	٢٠,٥	٢٢,٣	إجمالي الدين العام الاسمي
٥,٢	١,٠	١,٣	٣,١	٢,٩	٣,٩	٣,٩	٧,٩	٢٤,٩	٢٣,٥	٢٠,٥	٢٢,٣	إجمالي احتياجات التمويل العملة
١٣,٧	١٢,٥	١٠,٩	٩,٠	٧,٣	٥,٦	٤,٣	٢,٠	٢,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٣	صافي الدين العام
٤٢,٨	٤٢,٢	٤١,٥	٤٠,٢	٣٨,٦	٣٦,٨	٣٤,٩	٢٢,٣	٢٦,٩	٢٨,٥	٢٠,٥	٢٢,٣	الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي الممكن)
٤,٣	٤,١	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٢,٧	٣,٢	٣,٢	٣,٠	٣,٠	٣,٢	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
٢١,٦	٢١,١	٢١,١	١,٦	٠,٨	٠,٢	٠,٢	٠,٨	١٣,٢	١٢,٧	١٢,٧	١٣,٢	التضخم (مؤشر إجمالي الناتج المحلي, %)
٢٦,٨	٢٦,٨	١,٩	٠,٢	١,٧	٢,٥	٢,٥	٣,٩	١٦,٠	١٦,١	١٦,١	١٦,٠	نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)
٥,٦	٦,٧	٦,٧	٧,٣	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٣,٦	٥,٠	٥,٣	٥,٣	٣,٦	سعر الفائدة الفعلي (%)

المساهمة في التغيرات في الدين العام

فعلية										متوقعة					
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩-٢٠١١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	تراكمية	الرصيد الأولي					
٦,٨-	١٧,٢	٥,٢	١٩,٢-	١,٢-	٠,٨-	١,٥-	١,٦-	١,٨-	٢٦,٢-	المحقق					
٦,٣-	٢٥,٨	٣,٢	١٨,٦-	٢,٥-	٢,٣-	١,٨-	١,٨-	١,٩-	٢٨,٩-	لاستقرار					
٠,٠	١٢,٩	٣,٩	٨,٠-	٤,٥-	٥,٣-	٤,٦-	٣,٨-	٣,٥-	٢٩,٨-	الدين %					
٣٣,٩	٢٩,٦	٣٥,٣	٣٦,٩	٣٦,٦	٣٤,١	٣٣,٤	٣٢,٤	٣١,٨	٢٠٢,٢	١,٦					
٣٣,٩	٤٢,٦	٣٩,٣	٢٨,٩	٢٩,١	٢٨,٨	٢٨,٨	٢٨,٦	٢٨,٢	١٧٢,٤						
٦,٥-	١٢,١	٠,١	١,٠٥-	٢,٠	٣,٠	٢,٨	٢,٠	١,٦	٠,٩						
٦,٥-	١٣,١	٠,١	١,٠٥-	٢,٠	٣,٠	٢,٨	٢,٠	١,٦	٠,٩						
٤,٧-	١١,١	٠,٣	٨,٤-	٣,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٠	٢,٦	٨,٥						
١,٨-	٢,٠	٠,٢-	٢,١-	١,٨-	٠,٨-	٠,٩-	١,٠-	١,٠-	٧,٧-						
٠,٠	٠,٠	٠,٠						
٠,١	٠,٢-	٠,٨	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠						
٠,١	٠,٢-	٠,٨	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠						
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠						
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠						
٠,٤-	٨,٦-	٢,٠	٠,٦-	١,٢	١,٥	٠,٣	٠,١	٠,١	٢,٧						



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يُعرف القطاع العام بأنه الحكومة المركزية.

٢/ استناداً إلى البيانات المتاحة.

٣/ فروق أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل مقارنة بالسندات الأمريكية.

٤/ يُعرف بأنه مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (ما عدا الضمانات) في نهاية السنة السابقة.

٥/ مشتقة على أنها $\frac{g + \pi(1+g) - (r - \pi(1+g))}{1+g}$ مضروبة في نسبة الدين في الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة، و π = معدل نمو مُخفّض إجمالي الناتج المحلي، و g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

٦/ = نسبة الدين المقوم بالعملة الأجنبية، و e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقياساً بالزيادة في قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية).

٧/ تُشتق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية ٥ على أنها $r - \pi(1+g)$ ومساهمة النمو الحقيقي على أنها $-g$.

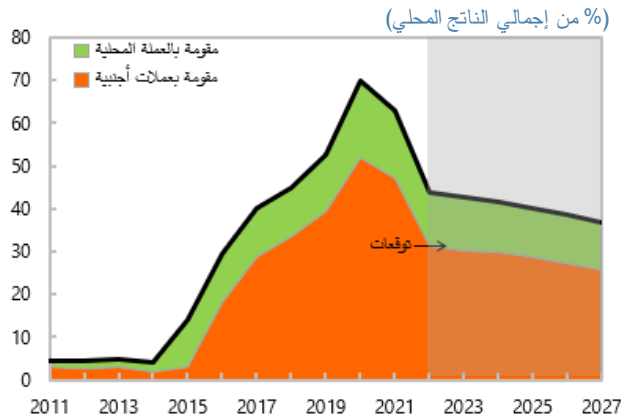
٨/ تتضمن تغيرات الأصول وإيرادات الفائدة التي يحققها صندوق الاحتياطي العام للدولة. وفيما يخص التوقعات، فإنها تتضمن تغيرات سعر الصرف خلال فترة التوقعات.

٩/ يفترض أن تظل المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتدفقات الأخرى المحددة المنشئة للدين) عند نفس مستوى آخر سنة شملت التوقعات.

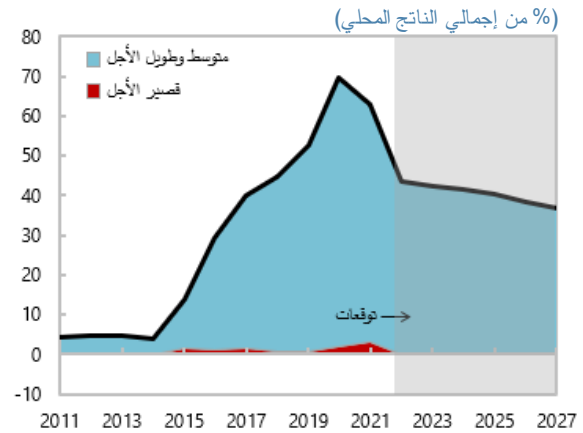
الشكل البياني ٢- تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام - تكوين الدين العام والسيناريوهات البديلة

تكوين الدين العام

حسب العملة



حسب أجل الاستحقاق



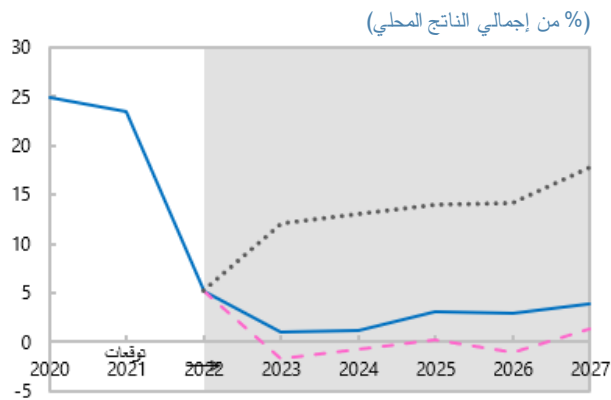
سيناريوهات بديلة

الرصيد الأولي الثابت

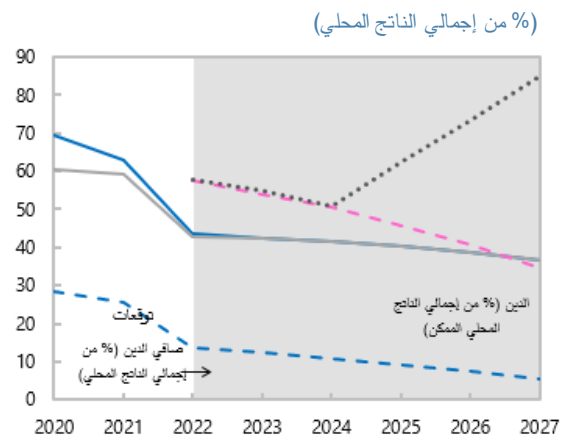
السيناريو التاريخي

السيناريو الأساسي

إجمالي احتياجات تمويل القطاع العام



إجمالي الدين العام الاسمي



الافتراضات الأساسية

(%)

٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	السيناريو التاريخي	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	السيناريو الأساسي
٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٤,٣	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢,٧	٢,٥	٢,٣	١,٩	٤,١	٤,٣	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠,٢	٠,٨	١,٦	٢,١	٢,١	٢١,٦	التضخم	٠,٢	٠,٨	١,٦	٢,١	٢,١	٢١,٦	التضخم
٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٥,٧	٨,٠	الرصيد الأولي	٣,٥	٣,٨	٤,٦	٥,٣	٤,٥	٨,٠	الرصيد الأولي
٧,٧	٧,١	٧,١	٦,٦	٦,٥	٥,٦	سعر الفائدة الفعلي	٦,٨	٦,٨	٧,٣	٦,٧	٦,٧	٥,٦	سعر الفائدة الفعلي
سيناريو الرصيد الأولي الثابت							٢,٧	٢,٥	٢,٣	١,٩	٤,١	٤,٣	نمو إجمالي الناتج المحلي
التضخم							٠,٢	٠,٨	١,٦	٢,١	٢,١	٢١,٦	التضخم
الرصيد الأولي							٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	الرصيد الأولي
سعر الفائدة الفعلي							٦,٦	٦,٧	٧,١	٦,٦	٦,٥	٥,٦	سعر الفائدة الفعلي

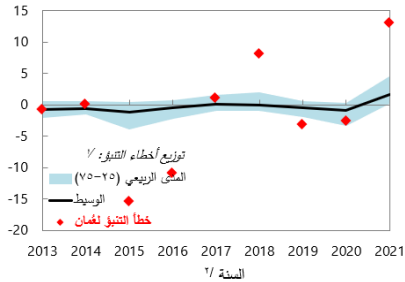
المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣- تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام - مدى واقعية افتراضات السيناريو الأساسي

التضخم (المُخفّض)

(%، فعلي - متوقع)

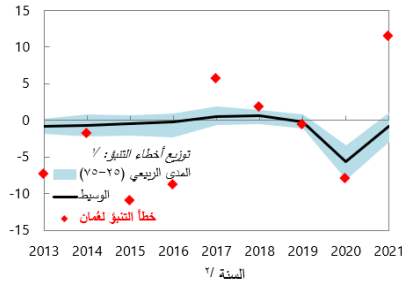
عُمان - خطأ التنبؤ الوسيط، ٢٠٢١-٢٠٢٠: -٠,٧٦ - ٣,٤%
الترتيب المئيني:



الرصيد الأولي

(% من إجمالي الناتج المحلي، فعلي - متوقع)

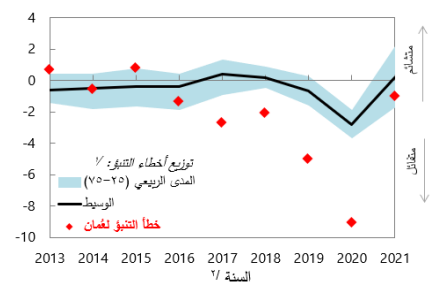
عُمان - خطأ التنبؤ الوسيط، ٢٠٢١-٢٠٢٠: -١,٧٠ - ١٥%
الترتيب المئيني:



نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(%، فعلي - متوقع)

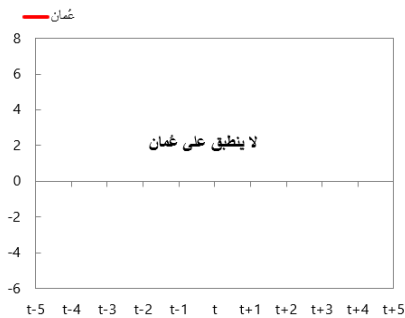
عُمان - خطأ التنبؤ الوسيط، ٢٠٢١-٢٠٢٠: -١,٣٣ - ٢,٣%
الترتيب المئيني:



٣/ تحليل الإنتعاش والكساد

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(%، فعلي - متوقع)

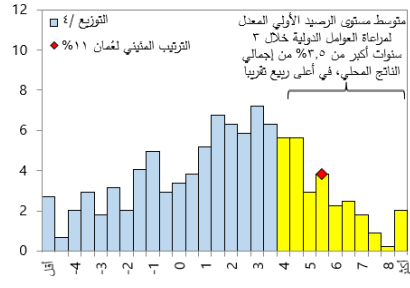


تقييم مدى واقعية التصحيح المالي المتوقع

متوسط مستوى الرصيد الأولي المعدل

لاستبعاد العوامل الدورية خلال ٣ سنوات

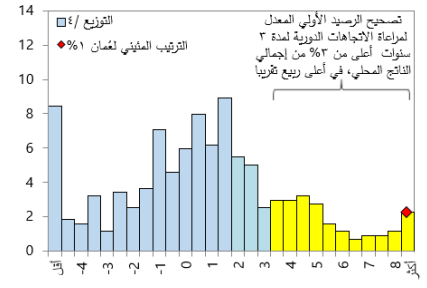
(% من إجمالي الناتج المحلي)



تصحيح لمدة ٣ سنوات للرصيد الأولي

المعدل لاستبعاد العوامل الدورية

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يتضمن التوزيع جميع البلدان الخاضعة للرقابة، والترتيب المئيني يشير إلى جميع البلدان.

٢/ التوقعات الواردة في عدد الربع من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر العام السابق.

٣/ لا ينطبق على عُمان لعدم توافر معيار فجوة الناتج الموجبة ولا معيار نمو الائتمان الخاص.

٤/ البيانات تشمل المشاهدات السنوية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١ بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والصاعدة التي يتجاوز فيها مستوى الدين ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي. النسبة المئوية من العينة تظهر على المحور الرأسي.

الشكل البياني ٤- تقييم المخاطر في إطار تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام

خريطة حرارية

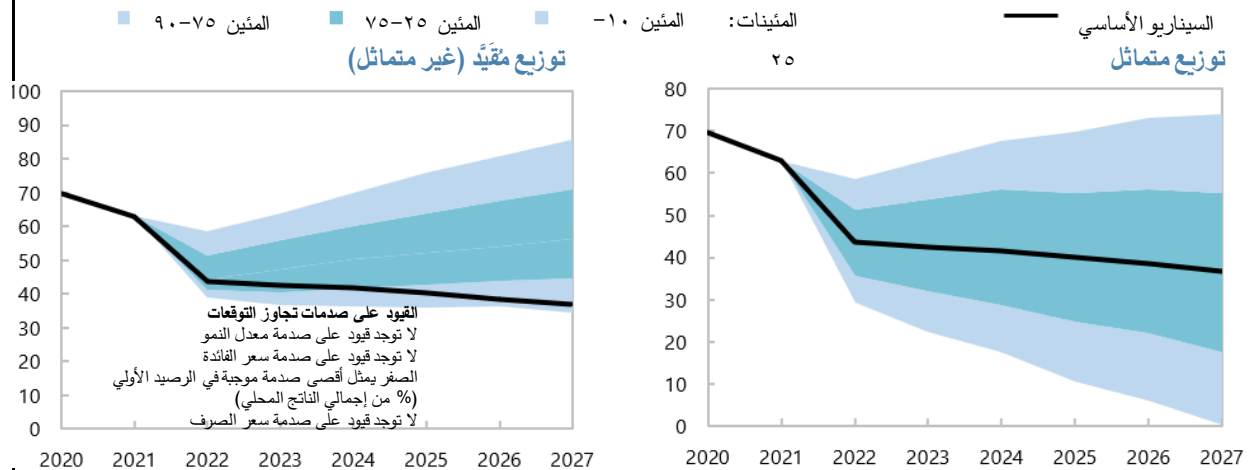
صدمة النمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	صدمة الرصيد الأولي	صدمة سعر الفائدة الحقيقي	صدمة سعر الصرف	صدمة الالتزامات الاحتمالية
صدمة النمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	صدمة الرصيد الأولي	صدمة سعر الفائدة الحقيقي	صدمة سعر الصرف	صدمة الالتزامات الاحتمالية
تصورات السوق	شروط التمويل الخارجي	تغير نسبة الدين قصير الأجل	الدين العام في حيازة غير مقيمين	الدين بعملات أجنبية

مستوى الدين ١/

إجمالي احتياجات التمويل ٢/

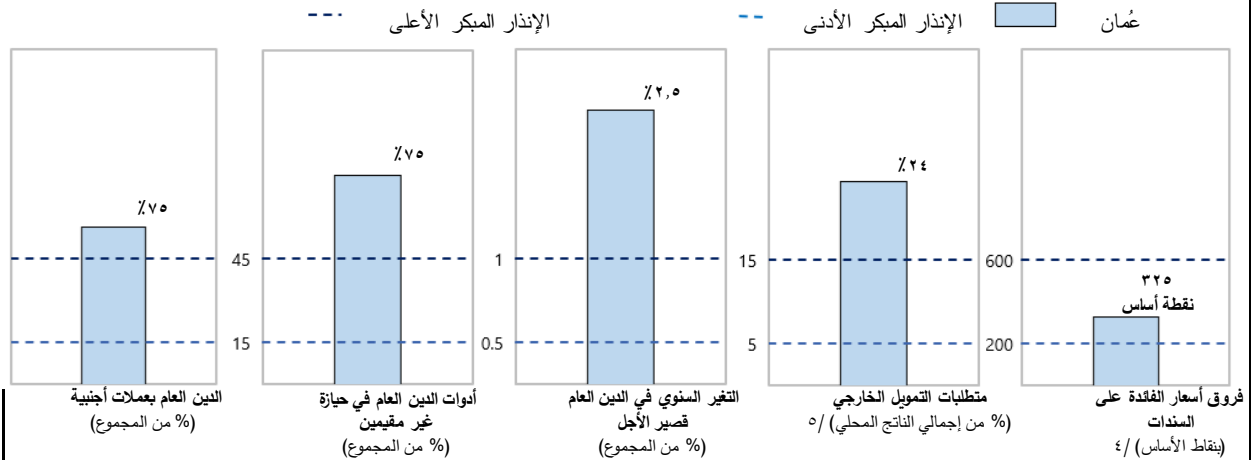
أنماط الدين ٣/

تطور درجات كثافة التنبؤ بإجمالي الدين العام الاسمي (% من إجمالي الناتج المحلي)



مواطن الضعف في أنماط الدين

(المؤشرات مقابل معايير تقييم المخاطر، في عام ٢٠٢١)



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تُظلّل الخلية باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز معيار عبء الدين البالغ ٧٠٪ في إطار سيناريو صدمة محددة أو في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر في حالة تجاوز المعيار في إطار سيناريو صدمة محددة وليس في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر في حالة تجاوز المعيار في إطار السيناريو الأساسي، وتظل باللون الأبيض إذا لم يكن اختبار القدرة على تحمل الضغوط ذا دلالة.

٢/ تُظلّل الخلية باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز معيار احتياجات التمويل الإجمالية البالغ ١٥٪ في إطار سيناريو صدمة محددة أو في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر في حالة تجاوز المعيار في إطار سيناريو صدمة محددة وليس في إطار السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر في حالة تجاوز المعيار في إطار السيناريو الأساسي، وتظل باللون الأبيض إذا لم يكن اختبار القدرة على تحمل الضغوط ذا دلالة.

٣/ تُظلّل الخلية باللون الأخضر إذا كانت القيمة الخاصة بالبلد أقل من المعيار الأدنى لتقييم المخاطر، وباللون الأحمر إذا كانت القيمة تتجاوز المعيار الأعلى لتقييم المخاطر، وباللون الأصفر إذا كانت القيمة بين المعيارين الأدنى والأعلى لتقييم المخاطر. وإذا كانت البيانات غير متاحة أو كان المؤشر ليس مهماً، تظل الخلية باللون الأبيض.

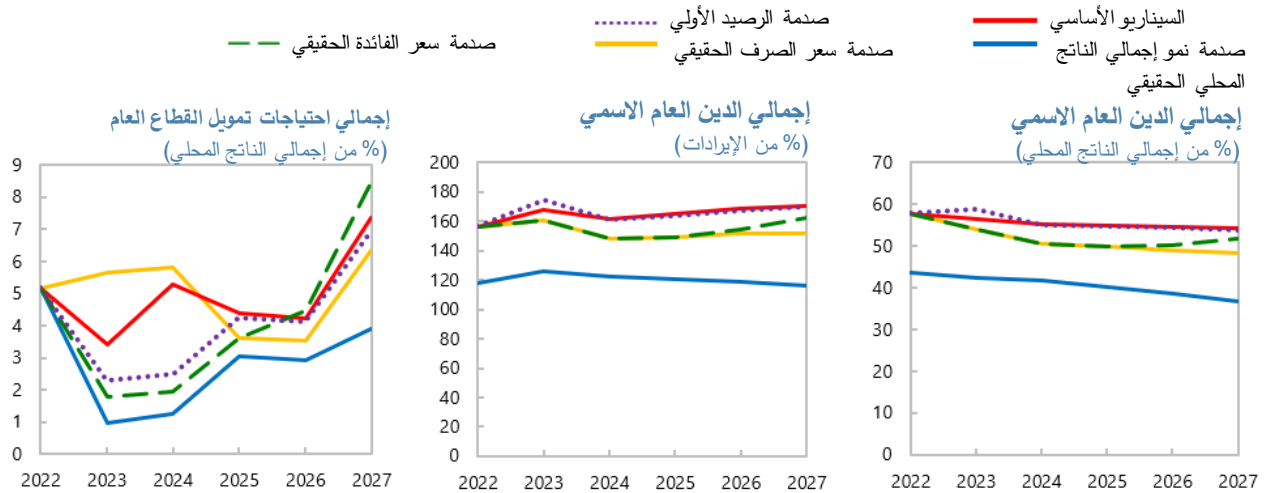
وفيما يلي المعيار الأدنى والمعيار الأعلى المستخدمان في تقييم المخاطر:

٢٠٠ و ٦٠٠ نقطة أساس لفروق أسعار الفائدة على السندات؛ و ١٥٪ و ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لمتطلبات التمويل الخارجي؛ و ١٠٪ و ١٠٪ للتغير في نسبة الدين قصير الأجل؛ و ١٥٪ و ٤٥٪ للدين العام في حيازة غير المقيمين؛ و ٢٠٪ و ٦٠٪ لنسبة الدين المقوم بعملات أجنبية.

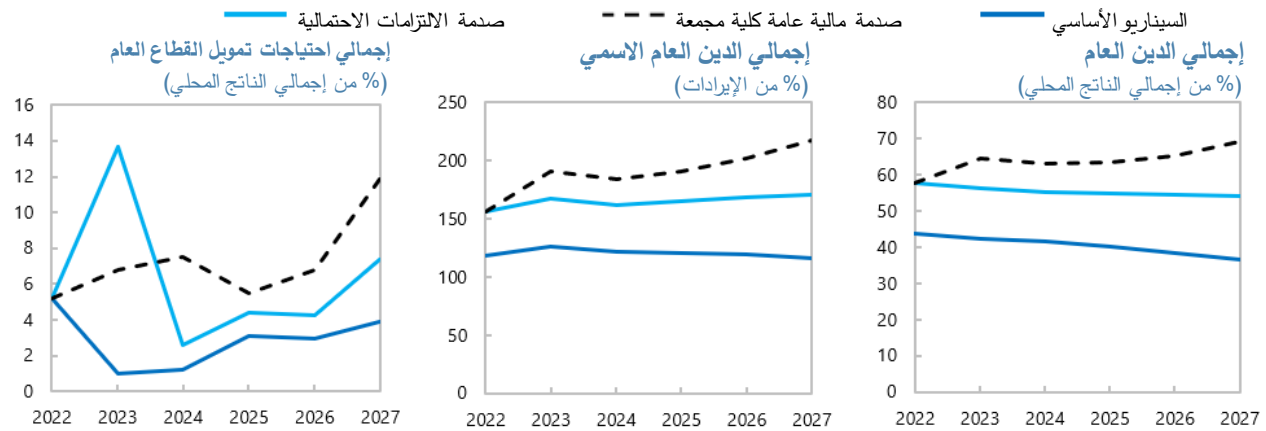
٤/ فرق أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل مقارنة بالسندات الأمريكية؛ المتوسط على مدى الأشهر الثلاثة السابقة، من ١٩ يونيو ٢٠٢٢ حتى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٢.

٥/ تُعرّف متطلبات التمويل الخارجي بأنها مجموع عجز الحساب الجاري، واستهلاك مجموع الدين الخارجي متوسط وطول الأجل، ومجموع الدين الخارجي قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

الشكل البياني ٥- تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - اختبارات القدرة على تحمل الضغوط اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المالية الكلية



مجموعة إضافية من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط



الافتراضات الأساسية (%)

٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
٤,٣	٤,١	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٤,٣	٤,١	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٧
٢١,٦	٢١,١	٢,١٠	٢,١٠	١,٦٠	٠,٢٠	٢١,٦	٢١,١	٢,١٠	٢,١٠	١,٦٠	٠,٢٠
٨,٠	٠,٦	١,٥	٤,٦	٣,٨	٣,٥	٨,٠	٠,٦	١,٥	٤,٦	٣,٨	٣,٥
٥,٦	٦,٥	٦,٦	٧,١	٦,٧	٦,٨	٥,٦	٦,٥	٦,٦	٧,١	٦,٧	٦,٨
٤,٣	٤,١	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٤,٣	٤,١	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٧
٢١,٦	٢١,١	٢,١٠	٢,١٠	١,٦٠	٠,٢٠	٢١,٦	٢١,١	٢,١٠	٢,١٠	١,٦٠	٠,٢٠
٨,٠	٠,٦	١,٥	٤,٦	٣,٨	٣,٥	٨,٠	٠,٦	١,٥	٤,٦	٣,٨	٣,٥
٥,٦	٦,٥	٦,٦	٧,١	٦,٧	٦,٨	٥,٦	٦,٥	٦,٦	٧,١	٦,٧	٦,٨
٤,٣	٤,١	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٤,٣	٤,١	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٧
٢١,٦	٢١,١	٢,١٠	٢,١٠	١,٦٠	٠,٢٠	٢١,٦	٢١,١	٢,١٠	٢,١٠	١,٦٠	٠,٢٠
٨,٠	٠,٦	١,٥	٤,٦	٣,٨	٣,٥	٨,٠	٠,٦	١,٥	٤,٦	٣,٨	٣,٥
٥,٦	٦,٥	٦,٦	٧,١	٦,٧	٦,٨	٥,٦	٦,٥	٦,٦	٧,١	٦,٧	٦,٨
٤,٣	٤,١	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٤,٣	٤,١	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٧
٢١,٦	٢١,١	٢,١٠	٢,١٠	١,٦٠	٠,٢٠	٢١,٦	٢١,١	٢,١٠	٢,١٠	١,٦٠	٠,٢٠
٨,٠	٠,٦	١,٥	٤,٦	٣,٨	٣,٥	٨,٠	٠,٦	١,٥	٤,٦	٣,٨	٣,٥
٥,٦	٦,٥	٦,٦	٧,١	٦,٧	٦,٨	٥,٦	٦,٥	٦,٦	٧,١	٦,٧	٦,٨

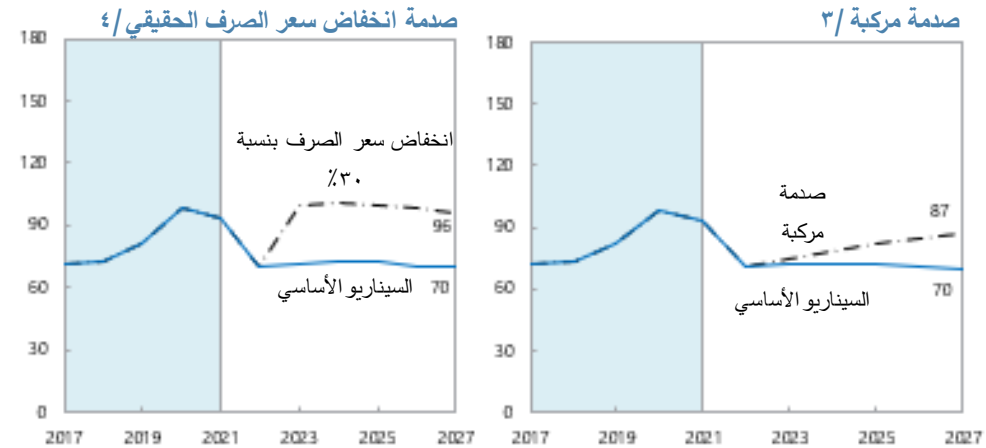
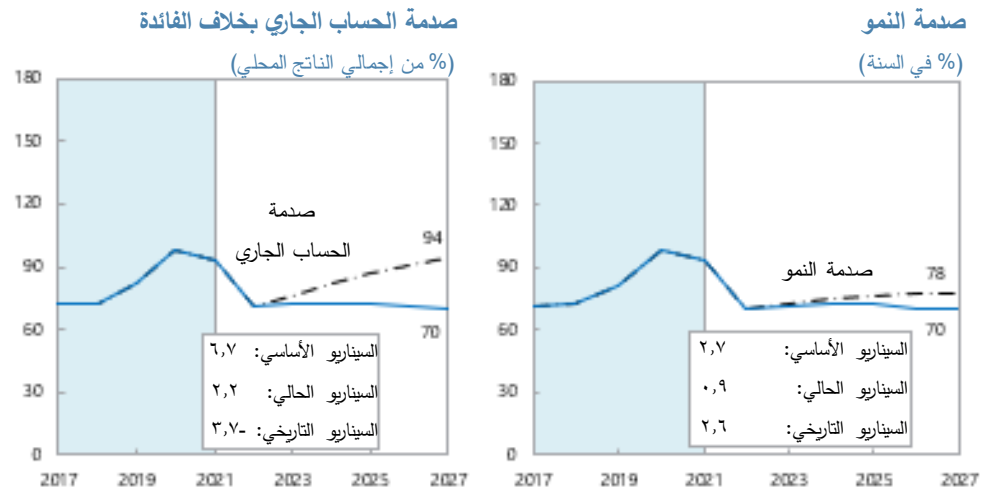
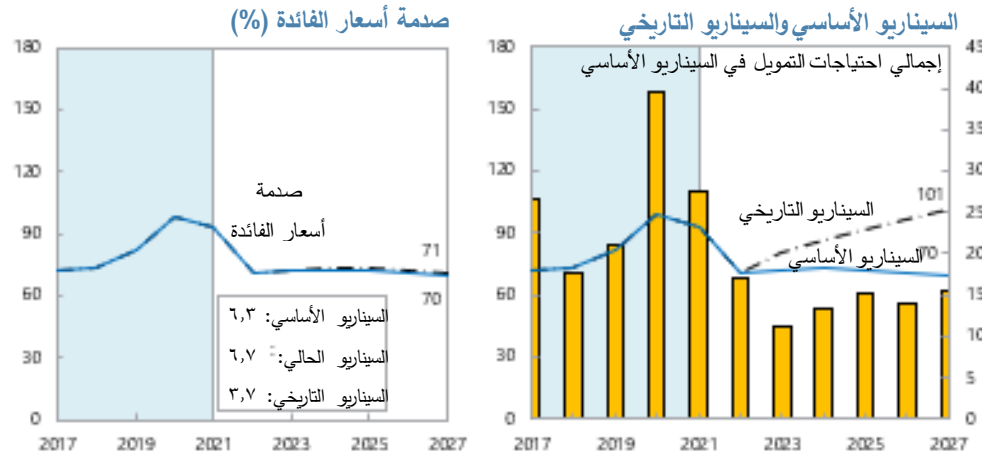
المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٦- إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، ٢٠١٧-٢٠٢٧

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الحساب الجاري بخلاف الفوائد المحقق لاستقرار الدين ٢/	توقعات						الفعلي					
	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
السيناريو الأساسي: دين لخارجي	٢٠,٨	٦٩,٧	٧٠,٩	٧٢,٢	٧٢,٥	٧١,٩	٧٠,٦	٩٣,٠	٩٨,٤	٨١,٨	٧٢,٩	٧٢,٠
التغير في الدين الخارجي	١,٢-	١,٣-	٠,٣-	٠,٦	١,٣	٢٢,٤-	٥,٤-	١٦,٧	٨,٩	٠,٩	١٦,٣	١٦,٣
التدفقات المحددة المنشئة للدين الخارجي (٩+٨+٤)	٢,٧-	٢,٩-	٣,٤-	٤,٣-	٧,٤-	١٠,٥-	١٢,٧-	٢٨,٠	٢,٠	١٠,٤-	٨,٨	٨,٨
عجز الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات ائقانة	٥,٤-	٥,٥-	٦,٥-	٧,٥-	٨,٥-	١٠,٠-	٢,٦	١٣,٤	١,٤	١,١	١٠,٩	١٠,٩
عجز رصيد السلع والخدمات	١١,٤-	١٢,٨-	١٣,٧-	١٥,٤-	١٧,٠-	٢١,٢-	١٠,٤-	٢,٢-	١٢,٦-	١٢,١-	٢,٣-	٢,٣-
الصادرات	٥٣,٤	٥٤,٢	٥٥,١	٥٥,٨	٥٦,٤	٦٠,٧	٥٣,٦	٤٨,٣	٤٩,٦	٥٠,٧	٤٥,٦	٤٥,٦
الواردات	٤١,٩	٤١,٤	٤١,٤	٤٠,٤	٣٩,٥	٣٩,٥	٤٣,٣	٤٦,٠	٣٧,٠	٣٨,٥	٤٣,٢	٤٣,٢
التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية غير المنشئة للدين (سالب)	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,٤-	١,٠-	١,٢-	٥,١-	٤,٦-	٥,٣-	٦,٣-	٠,٧-	٠,٧-
ديناميكية الدين للقائية ١/	٢,١	٢,٢	٣,٠	٣,٥	٢,١	٠,٦	١٠,٢-	١٩,٢	٦,٠	٥,٣-	١,٤-	١,٤-
المساهمة من سعر الفائدة الاسمي	٣,٩	٤,٠	٤,٦	٤,٩	٤,٩	٣,٨	٣,٤	٣,٦	٣,١	٣,١	٢,٥	٢,٥
المساهمة من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	١,٨-	١,٨-	١,٦-	١,٤-	٢,٨-	٣,٢-	٢,٥-	٣,١	٠,٩	٠,٨-	٠,٢-	٠,٢-
المساهمة من التغيرات في السعر وسعر الصرف ٢/	١١,١-	١٢,٥	٢,٠	٧,٦-	٣,٨-	٣,٨-
القيمة المتبقية، بما في ذلك التغير في الأصول الأجنبية الإجمالية (٣-٢)/٣	١,٥	١,٦	٣,١	٥,٠	٨,٧	١١,٨	٧,٢	١١,٣-	٦,٩	١١,٣	٧,٥	٧,٥
نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (%)	١٣٠,٥	١٣٠,٦	١٣١,٠	١٣٠,٠	١٢٧,٤	١١٦,٣	١٧٣,٤	٢٠٣,٩	١٦٥,٠	١٤٣,٩	١٥٨,٠	١٥٨,٠
إجمالي احتياجات التمويل الخارجي (إمليارات الدولارات الأمريكية) ٤/	١٨,١	١٥,٨	١٦,٩	١٤,٩	١٢,٥	١٨,٧	٢٣,٦	٢٩,٣	١٨,٥	١٦,١	٢١,٥	٢١,٥
% من إجمالي الناتج المحلي	١٥,٦	١٣,٩	١٥,٢	١٣,٤	١١,٣	١٧,٢	٢٧,٤	٣٩,٦	٢١,٠	١٧,٦	٢٦,٥	٢٦,٥
سناريو المتغيرات الرئيسية عند متوسطها لتاريخي ٥/	٠,٣-	١٠٠,٩	٩٦,٣	٩٢,٠	٨٧,٠	٨٠,٧	٧٠,٦	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الافتراضات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي يقوم عليها السيناريو الأساسي	٢,٧	٢,٥	٢,٣	١,٩	٤,١	٤,٣	٣,٦	٢,٦	٣,٠	٣,٢-	١,١-	١,٣
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	٠,٢-	٠,٨-	١,٦-	٢,١-	٢,١-	٢١,٦	١٠,٥	٠,٩-	١٢,٧	١٣,٢-	٢,٧-	١١,٧
مُخفَض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (لتغير %)	٥,٧	٥,٧	٦,٤	٦,٨	٧,١	٥,٢	٠,٨	٣,٧	٤,٠	٣,٧	٤,١	٤,٨
سعر الفائدة الخارجي الاسمي (%)	٠,٨	٠,١	٠,٦-	١,٤-	٥,٣-	٤٣,٦	٢٠,٦	١,٣	٢٩,٠	١٨,٢-	٥,٨-	٢٥,٨
نمو الصادرات (بالدولار الأمريكي، %)	٣,٧	١,٨	٣,٠	٢,٢	١,٨	١٥,٨	١٢,١	٣,١	٩,١	٤,٥	٧,٦-	٠,٩
نمو الواردات (بلدولار الأمريكي، %)	٥,٤	٥,٥	٦,٥	٧,٥	٨,٥	١٠,٠	٩,٠	٣,٧-	٢,٦-	١٣,٤-	١,٤-	١,١-
رصيد الحساب الجزي، ما عدا مدفوعات ائقانة	٠,٦-	٠,٤-	٠,١-	٠,٤	١,٠	١,٢	٣,٠	٢,٣	٥,١	٤,٦	٥,٣	٦,٣
التدفقات الرأسمالية الداخلة الصافية غير المنشئة للدين	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧
١/ تُشتق على أنها $(r - g - r(1+g) + ea(1+r))/(1+g+r+gr)$ مضروبة في رصيد الدين في ائقارة السابقة، حيث r = سعر فائدة ائقلى الاسمي على الدين الخارجي، و r = التغير في مُخفَض إجمالي الناتج المحلي الداخلي بالدولار الأمريكي، و g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي و e = ارتفاع العملة بالقيمة الاسمية (زيادة في قيمة العملة المحلية بلدولار الأمريكي)، و a = نسبة الدين المقوم بالعملة المحلية إلى مجموع الدين الخارجي.												
٢/ تُعرّف المساهمة من التغير في السعر وسعر الصرف على أنها $(-r(1+g) + ea(1+r))/(1+g+r+gr)$ مضروبة في رصيد الدين في ائقارة السابقة، ويرتفع r نتيجة لارتفاع قيمة العملة لمحلية ($e<0$) وارتفاع التضخم (لنستأن إلى مخفض إجمالي الناتج المحلي).												
٣/ التوقعات تشمل أثر التغيرات في سعر النفط												
٤/ تُعرّف على أنها عجز الحساب الجزي، زائد استهلاك الدين متوسط طويل لأجل، زائد الدين قصير لأجل في نهاية ائقارة لسابقة.												
٥/ المتغيرات الرئيسية تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر فائدة الاسمي، ونمو المخفَض بالدولار، والحسب الجاري بخلاف الفوائد والتدفقات الداخلة بخلاف الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي												
٦/ الرصيد التلثت على المدى الطويل الذي يحقق استقرار نسبة الدين بائقراض أن المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر فائدة الاسمي، ونمو المخفَض بالدولار، والتدفقات الداخلة بخلاف الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تظل عند مستوياتها في سنة التوقعات السابقة.												

الشكل البياني ٧- استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي: اختبار الحدود ١/، ٢/
(الدين الخارجي % من إجمالي الناتج المحلي)

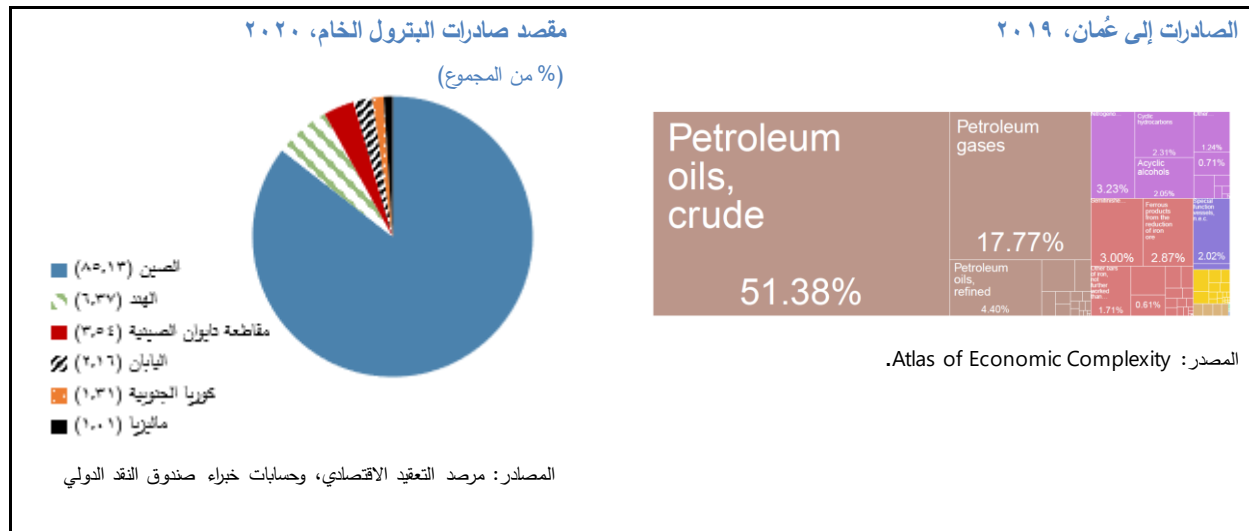


المصادر: صندوق النقد الدولي، بيانات الاقتصاد المختص بعمان، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ تمثل المساحات المظلمة بيانات فعلية، والصدمة المنفردة هي صدمات دائمة مقدارها نصف انحراف معياري. والأرقام داخل المربعات تمثل متوسط التوقعات للمتغيرات ذات الصلة في السيناريو الأساسي والسيناريو المعروض حالياً. كذلك يعرض الشكل البياني المتوسط التاريخي للمتغير على مدى عشر سنوات.
٢/ بالنسبة للسيناريوهات التاريخية، تُحسب المتوسطات التاريخية على مدى عشر سنوات، وتستخدم المعلومات لتوقع ديناميكية الدين لخمس سنوات مقبلة.
٣/ تُطبق صدمات دائمة مقدارها ربع انحراف معياري على سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو ورصيد الحساب الجاري.
٤/ يتراجع سعر الصرف الحقيقي لمرة واحدة بنسبة ٣٠٪ في عام ٢٠١٠.

المرفق ٤ - تداعيات الحرب في أوكرانيا^١

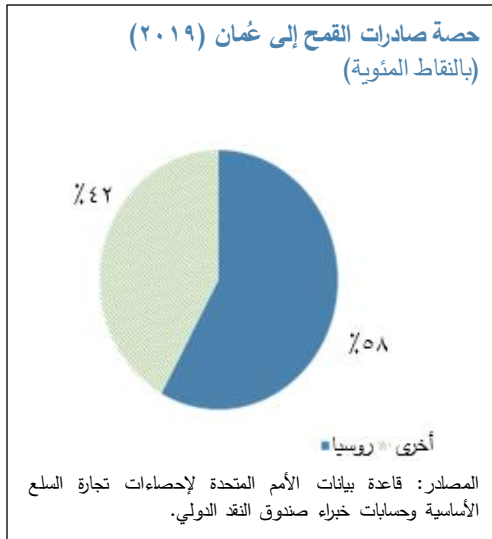
تنشأ عن الحرب في أوكرانيا تداعيات مباشرة طفيفة على الاقتصاد العُماني. وبوجه عام، يُتوقع أن تساهم العائدات الاستثنائية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في تحسن أرصدة المالية العامة والحساب الجاري إلى حد كبير. ويمكن أن يكون لارتفاع أسعار الطاقة والغذاء العالمية تأثير محدود على التطورات السعيرية في عُمان من خلال قناة الاستيراد بسبب انكشافها تجاه روسيا وأوكرانيا من خلال واردات القمح. كذلك فإن الروابط المالية والتجارية محدودة.

١- يتمثل التأثير المباشر الأساسي على عُمان في الانعكاسات الإيجابية الناتجة في معظمها عن ارتفاع أسعار النفط. وحسب التقديرات، تبلغ الطاقة الإنتاجية النفطية الفائضة في عُمان حوالي ١٠٪ (حوالي ١٠٠ ألف برميل يوميًا)، بينما يصل مستوى الإنتاج في الوقت الحالي إلى حوالي مليون برميل يوميًا. ويستحوذ إنتاج الغاز الطبيعي على نصيب أقل، حيث يبلغ ١٧٪ تقريبًا من إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني عام ٢٠٢٢، ويقترب من مستوى الطاقة الإنتاجية الكاملة. وقد تنشأ عن الآثار غير المباشرة انعكاسات سلبية على الطلب على النفط في حالة حدوث تباطؤ أكثر عمقًا في نشاط الاقتصاد العالمي، لا سيما في الصين التي تستورد حوالي ٨٠٪ من إجمالي الصادرات النفطية العمانية. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى المزيد من المخاطر التي قد تهدد تحول الطاقة في عُمان بينما يتحول العالم تدريجياً إلى مصادر طاقة أنظف على المدى المتوسط. وللتخفيف من هذه المخاطر، تستثمر عمان في مصادر الطاقة الخضراء، بما في ذلك الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر.



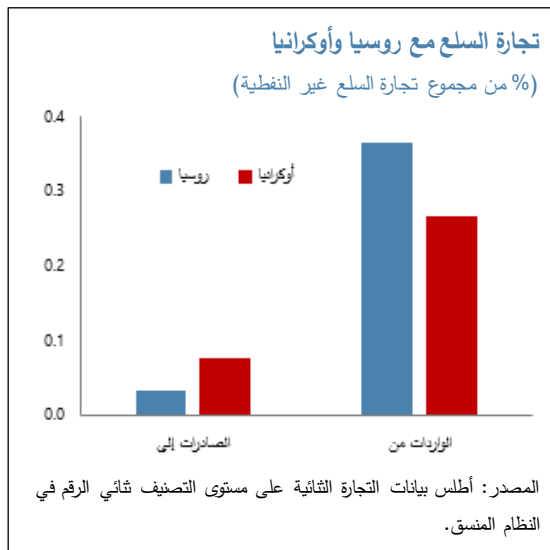
٢- وأمكن حتى الآن احتواء الضغوط التضخمية على أسعار الغذاء والطاقة. ومنذ أوائل عام ٢٠٢٢، تأثرت ديناميكيات التضخم باتساع القاعدة الضريبية نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة في إبريل ٢٠٢١، والحدود القصوى على أسعار بنود غذائية مختارة (القمح والدقيق) وأنواع وقود مختارة (بنزين ٩١ وبنزين ٩٥ والديزل منذ نوفمبر ٢٠٢١)، وتحسن قيمة الدولار الأمريكي. ويمثل الخبز والحبوب ٣٪ فقط من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. وسيستمر تطبيق الحد الأقصى لأسعار الوقود المحلية لحين تراجع أسعار النفط دون ٧٥ دولارا للبرميل. وعُمان ليست بمعزل عن التطورات السعيرية العالمية. فإذا ارتفع التضخم في الاقتصادات الكبرى نتيجة عوامل مثل ارتفاع أسعار النفط والغذاء وتكلفة إنتاجهما، يمكن أن يكون لهذه الارتفاعات السعيرية تأثير أكبر على التطورات السعيرية في عُمان من خلال قناة الاستيراد.

^١ أعد هذا المرفق عبد الله الحسن (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).



٣- ومن المتوقع تحسن أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي كثيرا في الأجل القريب نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وحتى قبل الحرب، استقادت عُمان بالفعل من زيادة تدفقات الإيرادات الهيدروكربونية عن مستواها المستهدف في الموازنة (التي تقتض أن سعر النفط يساوي ٥٠ دولارا للبرميل). فكل دولار إضافي في سعر النفط سيضيف حوالي ١٠٠ مليون ريال عُماني إلى إيرادات المالية العامة سنويا. ويُتوقع أن يسجل رصيد المالية العامة فائضا قدره ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢ (للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٣)، مما سيؤدي إلى تراجع كبير في إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. وبالمثل، يُتوقع أن يبلغ الحساب الجاري الخارجي ٦,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢ (مقابل -٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١).

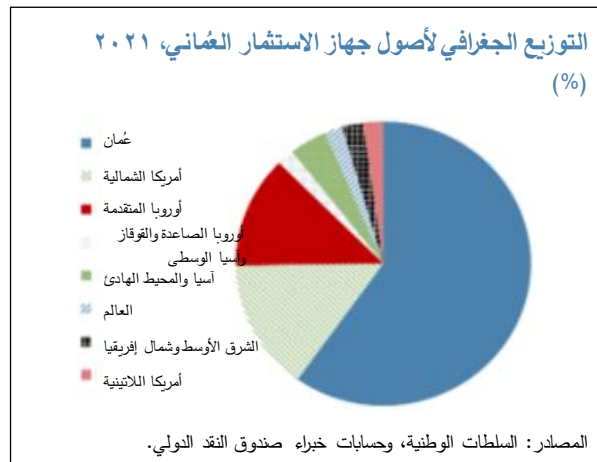
٤- ومن منظور تجاري مباشر، لا تعد روسيا وأوكرانيا من كبار الشركاء التجاريين لعُمان. فالواردات من روسيا وأوكرانيا



تمثل أقل من ١٪ من مجموع الواردات العُمانية. وتعتمد عُمان على روسيا وأوكرانيا في استيراد حوالي ٦٠٪ من مجموع وارداتها من القمح، ولكنها نجحت في مراكمة رصيد كبير من البنود الغذائية وبدأت في اللجوء إلى أسواق جديدة لضمان أمنها الغذائي. وفيما يتعلق بالصادرات غير النفطية العُمانية، فإنها تظل أقل من ٠,١٪ من مجموع تجارة السلع غير النفطية. وبوجه عام، جاءت روسيا وأوكرانيا في نهاية عام ٢٠٢١ في الترتيب رقم ٩٢ و٧١ بين البلدان المستوردة من عُمان.

٥- ولا تعتمد عُمان على عائدات سياحية كبيرة من روسيا أو

أوكرانيا. ورغم عدم توافر بيانات دقيقة حول نصيب السائحين من روسيا وأوكرانيا، فإن من بين السائحين القادمين إلى عُمان عام ٢٠٢١ والذين بلغ عددهم ٠,٦٥ مليون سائح، جاء ثلاثة أرباعهم تقريبا من بلدان مجلس التعاون الخليجي والهند واليمن وباكستان ومصر. ويعد قطاع السياحة محدودا أيضا، حيث يمثل أقل من ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.



٦- ولا توجد أي روابط مالية على ما يبدو. فلا وجود لأي ملكيات مشتركة في الجهاز المصرفي بين عُمان وروسيا وأوكرانيا. ولا وجود كذلك لأي روابط من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر (وإن كان المسح المنسق للاستثمار المباشر لا يتضمن سوى معلومات محدودة) أو انكشافات مالية من خلال قناة الاستثمار الأجنبي المباشر. وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، تركزت استثمارات أصول جهاز الاستثمار العُماني (٤٢,٣ مليار دولار أمريكي) في عُمان (٦٠٪) وأمريكا الشمالية (١٨٪) وأوروبا المتقدمة (١٠٪) وآسيا والمحيط الهادئ (٥٪). وتمثل أوروبا المساعدة وآسيا الوسطى حوالي ١,٥٪ من استثمارات جهاز الاستثمار العُماني (حوالي ٦٧٦ مليون دولار أمريكي).

المرفق ٥ - مصفوفة تقييم المخاطر

مصدر المخاطر والاحتمالية النسبية لتحقيقها		الأثر المتوقع		الاستجابة المقترحة من خلال السياسات	
مرتفع		منخفض			
تفاقم التداعيات الناجمة عن حرب روسيا في أوكرانيا: تؤدي زيادة العقوبات بسبب الحرب وأوجه عدم اليقين ذات الصلة إلى تفاقم الاضطرابات التجارية والمالية وتقلب أسعار السلع الأولية. وتعد أوروبا والبلدان منخفضة الدخل والأسواق الصاعدة المستوردة للسلع الأولية من بين المناطق الأشد تضرراً.		التداعيات المباشرة على الاقتصاد العُماني محدودة. ونظراً لمحدودية الروابط التجارية والمالية المباشرة مع روسيا وأوكرانيا، لا يزال التأثير المباشر الأولي إيجابياً حتى الآن، ومعظمه ناتج عن ارتفاع أسعار النفط. ويظل الأمن الغذائي يمثل مشكلة نظراً لاعتماد عُمان على روسيا وأوكرانيا في توفير حوالي ٦٠٪ من مجموع وارداتها من القمح.		مواصلة العمل على ضمان الأمن الغذائي من خلال دعم القطاع الزراعي واللجوء إلى أسواق جديدة. توجيه دعم الطاقة والغذاء إلى الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. مراقبة تداعيات تشديد الأوضاع المالية العالمية على الدين الحكومي والقطاع المالي والحد منها.	
مرتفع		مرتفع			
صدمة أسعار السلع الأولية: يؤدي مزيج من استمرار انقطاعات سلاسل الإمداد (نتيجة الصراعات وقيود التصدير على سبيل المثال) وصددمات الطلب السالبة إلى تقلبات متكررة في أسعار السلع الأولية وحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.		قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تصنح هائل في المراكز المالية والخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية على السيولة داخل الجهاز المصرفي. غير أن انخفاض أسعار النفط قد يتسبب في تداعيات سلبية في القطاع غير الهيدروكربوني.		تعبئة الإيرادات غير الهيدروكربونية للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية. يجب إرساء ركيزة واضحة لسياسة المالية العامة للحد من مخاطر السياسات المالية المسيرة لتجاهات الدورات الاقتصادية. استئناف إصلاحات أسعار الطاقة. إحكام الرقابة على السيولة في الجهاز المصرفي وتأثيرها على جودة الأصول. تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية لتعزيز التنافسية، وتنويع الاقتصاد، والحد من تأثير تقلبات أسعار النفط.	
متوسط		متوسط			
تفشّي فيروس كوفيد-١٩ محلياً: يؤدي تفشي الفيروس في البلدان ذات معدلات التطعيم البطيئة أو ظهور سلالات متحورة أكثر قدرة على نقل العدوى ومضادة للقاحات إلى فرض إغلاق عامة مجدداً أو وقف النشاط التجاري. ويؤدي ذلك إلى انقطاعات مطولة في سلاسل الإمداد وتباطؤ النمو وخروج التدفقات الرأسمالية والوصول إلى نقطة المديونية الحرجة في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.		بالرغم من ارتفاع معدلات التطعيم في عُمان، فإن ظهور موجات جديدة من الإصابات بفيروس كوفيد-١٩ ربما يؤثر على عُمان من خلال سوق النفط العالمية (الطلب) والاقتصاد المحلي. وسيؤدي تراجع أسعار النفط إلى تدهور المراكز المالية والخارجية، وتداعيات مطولة على نشاط القطاع الخاص. وإذا ما تم فرض التدابير الاحتوائية مجدداً، قد يؤدي ذلك إلى تأخير خطى التعافي وتراجع النمو الاقتصادي نتيجة كبح الاستهلاك والاستثمار. وسيؤدي ضعف ديناميكيات النمو إلى تراجع استمرارية القدرة على تحمل الدين والاضطرار إلى إجراء تصحيحات مالية أكثر حدة، وبالتالي تدهور معدلات النمو.		مواصلة دعم النظام الصحي، بما في ذلك من خلال إجراء الاختبارات وتوفير التطعيمات على نطاق واسع. استخدام الاحتياطات الوقائية المتاحة في تقديم دعم إضافي موجه إلى الفئات المستحقة إذا لزم الأمر.	
متوسط		متوسط			
انفلات ركيزة التوقعات التضخمية والركود التضخمي: تؤدي الصدمات في أسعار إمدادات الغذاء والطاقة إلى ارتفاع حاد في التضخم الكلي، ويمتد تأثيرها إلى التضخم الأساسي، مما يؤدي بالتالي إلى انفلات ركيزة التوقعات التضخمية والوقوع في دوامة زيادة الأجور والأسعار في ظل ضيق أسواق العمل. وفي حالة قيام البنوك المركزية بتشديد السياسات النقدية بأكثر من المتوقع، سيؤدي ذلك إلى تراجع الطلب العالمي وانخفاض أسعار العملات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتعرّك الكيانات السيادية. وقد تنشأ حالة من الركود التضخمي نتيجة هذه العوامل مجتمعة.		يفرض خروج التدفقات الرأسمالية ضغوطاً على أوضاع السيولة وربما على احتياطي النقد الأجنبي أيضاً. وقد تزداد تكلفة خدمة الدين وترتفع مخاطر المالية العامة وتجديد ديون الشركات. وقد يؤدي تراجع النمو العالمي إلى انخفاض أسعار النفط، وبالتالي تدهور المراكز المالية والخارجية، مما سيكون له تداعيات سلبية على النمو والتوظيف والقطاع المالي.		مواصلة تشديد السياسة النقدية تماثياً مع توجهات بنك الاتحاد الفيدرالي وإحكام الرقابة على تطورات أسواق النقد الأجنبي والأسواق المالية. المضي قدماً في تنفيذ الضبط المالي للحد من فروق أسعار الفائدة على الاقتراض وإعادة بناء الاحتياطات الوقائية. توجيه الدعم للشركات التي تتوافر فيها مقومات الاستمرار في القطاعات الأشد تضرراً.	
متوسط		متوسط			
الضغوط من أجل إنفاق عائدات النفط الاستثنائية: التأخر في تنفيذ الخطة المالية متوسطة الأجل بسبب الضغوط الاجتماعية المحلية قد يؤدي إلى عدم كفاية التصحيحات المالية المنفذة.		إرجاء التنفيذ قد يؤدي إلى زيادة مواطن الضعف المالية والخارجية، مما ينشأ عنه تحول سلبي في مشاعر المستثمرين وتفاقم مخاطر التمويل.		المضي قدماً في تنفيذ الخطة المالية متوسطة الأجل لتعزيز استدامة المراكز المالية والخارجية على المدى المتوسط. وضع ركيزة مالية واضحة للحد من مخاطر السياسات المالية المسيرة لتجاهات الدورات الاقتصادية.	
متوسط		منخفض			
الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ: تؤدي زيادة تواتر الكوارث الطبيعية إلى أضرار اقتصادية حادة في الاقتصادات الأصغر حجماً المعرضة للمخاطر وتسريع وتيرة الهجرة. كذلك تؤدي الأحداث المتطرفة في الاقتصادات الكبرى التي تؤثر على البنية التحتية الأساسية إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي العالمي والمزيد من الانقطاعات في سلاسل الإمداد والضغط التضخمي.		تؤدي الكوارث الطبيعية كالأعاصير إلى أضرار في البنية التحتية واضطرابات تجارية وتراجع الطلب والتوظيف، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم أعباء المالية العامة من خلال زيادة المصروفات الرأسمالية والتحويلات.		إعادة بناء الاحتياطات الوقائية المالية والخارجية لمواجهة تداعيات تراجع الطلب مستقبلاً، لا سيما على المجموعات المعرضة للمخاطر. مواصلة تحسين بيئة الأعمال لزيادة الإنتاجية والتنافسية، وتشجيع التنوع الاقتصادي للحد من الآثار السلبية.	
ملحوظة: تبين مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تُحدث تغييراً جوهرياً في مسار السيناريو الأساسي (السيناريو الذي يرى خبراء الصندوق أن احتمالات تحقيقه هي الأرجح). ودرجة الاحتمالية النسبية هي تقييم الخبراء الشخصي للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (المقصود بكلمة "منخفض" درجة احتمال أقل من ١٠٪، و"متوسط" درجة احتمال بين ١٠٪ و٣٠٪، و"مرتفع" درجة احتمال بين ٣٠٪ و٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء خبراء الصندوق بشأن مصادر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وقد تتفاعل المخاطر، التي لا يتأفى وقوع أحدها مع وقوع الآخر، وتتحقق معاً.					

المرفق ٦ - مخاطر المالية العامة^١

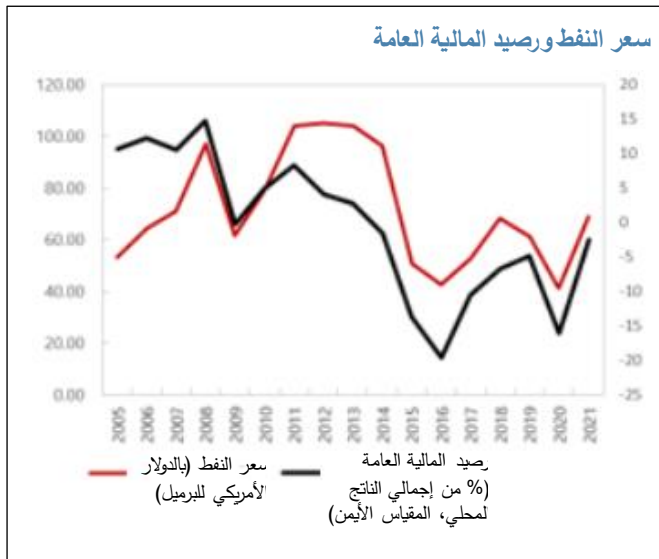
تواجه المالية العامة في عُمان مخاطر متعددة الجوانب قد تنشأ عنها تداعيات كبيرة على رصيد المالية العامة الكلي والدين العام. ورغم أهمية جهود الإصلاح المالي الجارية في إطار الخطة المالية متوسطة الأجل التي وضعتها السلطات، سيساهم تحديد مخاطر المالية العامة وإدارتها والحد منها في تعزيز الاستدامة المالية.

ألف - السياق

١- تمثل ثروة النفط والغاز (المواد الهيدروكربونية) والقطاع العام الكبير ركيزة اقتصادية مهمة. فالنفط والغاز هما المصدر الأول لدخل التصدير وإيرادات المالية العامة، ويؤثر هذا الدخل على باقي الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي. وحتى نهاية عام ٢٠٢١، ظل الاقتصاد العُماني معتمداً إلى حد كبير على الهيدروكربونات التي تمثل حوالي ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، و٧٥٪ من مجموع إيرادات المالية العامة، و٥٨٪ من مجموع الصادرات السلعية. وإلى جانب الحكومة المركزية، يتضمن القطاع العام ما يقرب من ١٧٠ شركة مملوكة للدولة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد تنشأ عن حالة عدم اليقين بشأن أوضاع الاقتصاد الكلي، لا سيما الصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وتحقق الخصوم الاحتمالية المستحقة على الشركات المملوكة للدولة، وإعانات الدعم، آثار أشد وطأة على رصيد المالية العامة والدين العام.

باء - مصادر مخاطر المالية العامة

٢- تواجه المالية العامة في عُمان مخاطر متعددة الجوانب. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر عن عدة مصادر منها:^٢



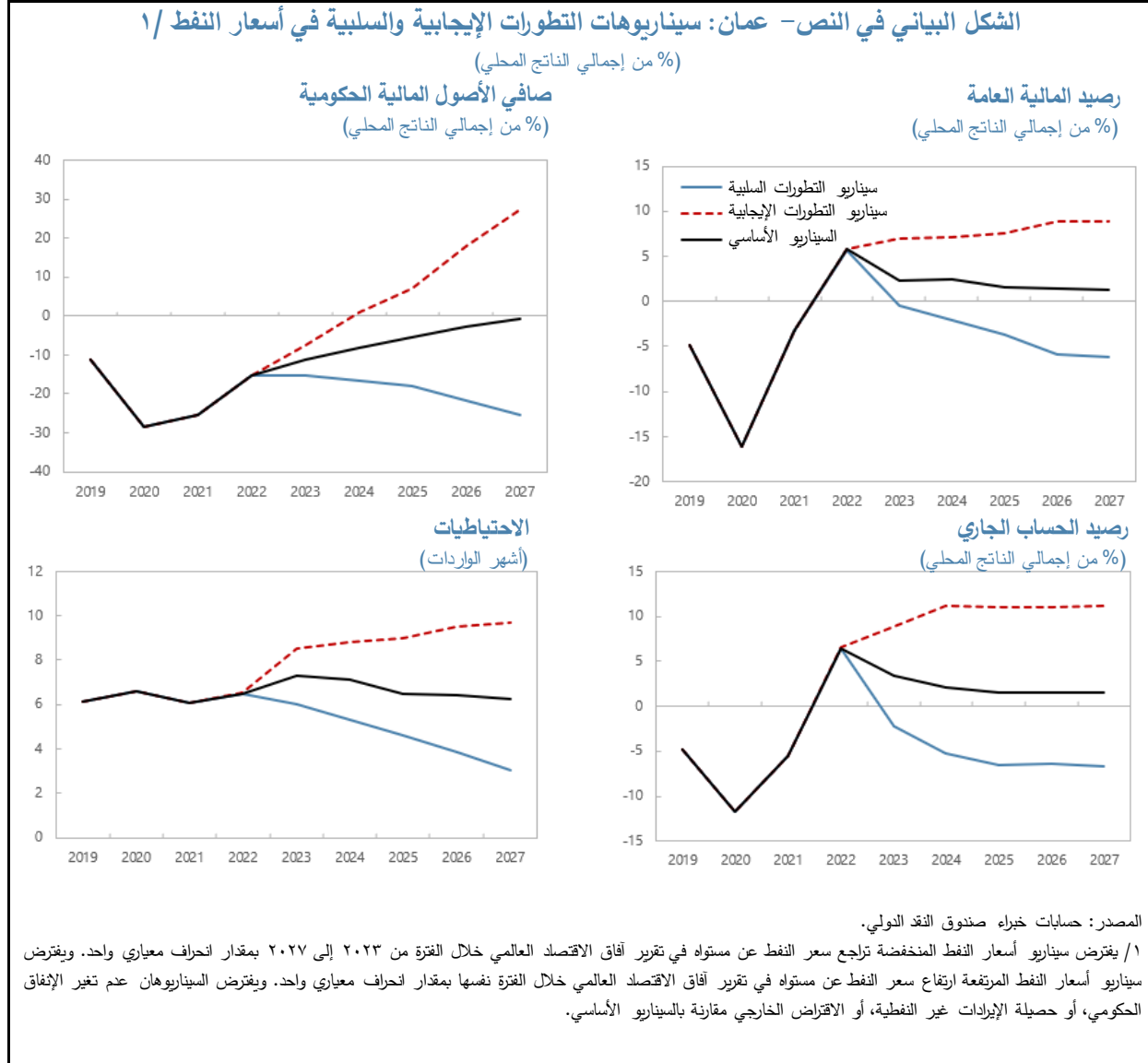
• عدم اليقين بشأن أوضاع الاقتصاد الكلي، لا سيما نتيجة تقلبات أسعار النفط، أمر متكرر نسبياً ويؤثر إلى حد كبير على رصيد المالية العامة الكلي والدين العام. وقد ازدادت تقلبات أسعار النفط وصعوبة التنبؤ بها في السنوات الأخيرة، مما يفرض تحديات كبيرة على المالية العامة. وفي ظل الاعتماد الكبير على النفط، أدت الصدمات الناجمة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى وصول عجز المالية العامة إلى ١٩٪ و ١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠ على سبيل المثال. وحسب سيناريو الضغوط، تؤدي صدمة معاكسة في أسعار النفط قدرها انحراف معياري

واحد إلى زيادة قوة الميزانية وصافي مركز الأصول المالية للحكومة المركزية في حالة ارتفاع أسعار النفط، وإلى تراجع مركز

^١ أعد هذا المرفق عبد الله الحسن (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

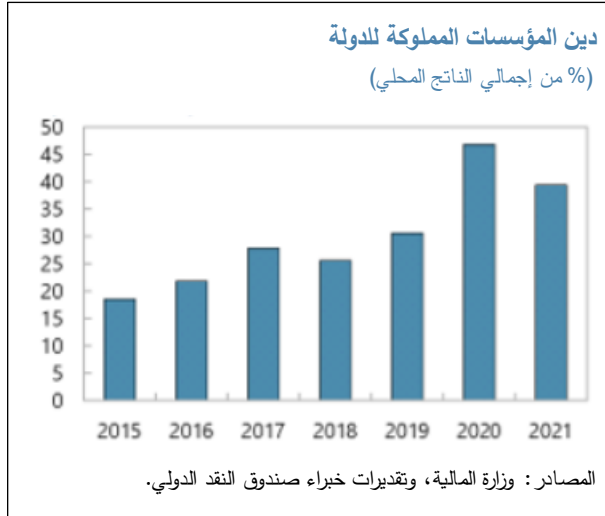
^٢ الصدمة المالية يمكن أن تكون كبيرة وسلبية وغير خطية. ويتضح من التحليلات القُطرية المقارنة أن الحكومات تواجه في المتوسط صدمة مالية معاكسة قدرها ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي كل ١٢ عاماً (راجع IMF 2016).

المالية العامة والاحتياطيات الوقائية المالية في حالة الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وبالمثل، بينما تهدف السلطات ضمناً إلى احتواء دين الحكومة المركزية دون ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط في إطار الخطة المالية متوسطة الأجل، من الضروري تقييم الأثر المحتمل على الدين العام في حالة تحقق مخاطر المالية العامة.



- **تحقق الخصوم الاحتمالية الناتجة عن الشركات المملوكة للدولة** يمكن أن يفرض على المالية العامة مخاطر صريحة (من خلال ضمانات القروض الحكومية على سبيل المثال) أو ضمنية (الدعم المقدم خلال فترة تباطؤ النشاط الاقتصادي على سبيل المثال). وقد ارتفع دين الشركات المملوكة للدولة من ١٦٪ عام ٢٠١٥ إلى حوالي ٤٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١. وبلغت الضمانات الحكومية الصريحة الممنوحة للشركات المملوكة للدولة ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقد يؤدي تدهور الأداء المالي لإحدى هذه الشركات إلى المطالبة بضمان الصريح أو فرض تكلفة على المالية العامة نتيجة الدعم المباشر من

الميزانية لتعويض الأنشطة المولدة للخسائر. فضلا عن ديون الشركات المملوكة للدولة، لا تتوافر سوى بيانات مالية محدودة عن الشركات المملوكة للدولة في عُمان، ولا توجد معلومات كافية عن حجم هذا القطاع. ويعتزم جهاز الاستثمار العُماني الإفصاح عن أهم مقاييس الأداء المالي للشركات المملوكة للدولة لتعزيز حوكمة الشركات والتسهيل على الشركات الراغبة في تنفيذ عمليات طرح أولي عام لتلبية متطلبات الشفافية.



• **الشركات بين القطاعين العام والخاص** لا تزال وليدة في عُمان، حيث تم إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص عام ٢٠١٩. وتهدف السلطات إلى تنفيذ عدد من المشروعات في إطار هذه الشراكة في قطاعات التعليم والصحة والنقل والخدمات اللوجستية. وبينما يمكن أن تساهم هذه الشركات في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، غالبا ما يكون هيكلها المالي معقدا وتنشأ عنها مخاطر مالية بسبب الترتيبات التعاقدية التي تقوم عليها.

• **المخاطر المرتبطة بتغير المناخ في عُمان** ازدادت في الآونة الأخيرة كما يتضح من التغيرات في عدد الأعاصير الاستوائية

وقوتها. ولم تنشأ عن الكوارث الطبيعية حتى الآن سوى مخاطر مالية محدودة. وبلغت التكلفة المالية لإعصار شاهين عام ٢٠٢١ حوالي ٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولمواجهة التحديات المناخية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، تم إنشاء الصندوق الوطني للطوارئ، وبلغت المساهمات الأولية فيه ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.

• **صناديق التقاعد** يمكن أن تنشأ عنها مخاطر مالية قد تؤدي إلى تحويلات من ميزانية الدولة إلى هذه الصناديق. وفي عام ٢٠٢١، وكجزء من إصلاحات القطاع العام، قامت السلطات بدمج ١١ صندوق تقاعد ضمن صندوقين: (١) "صندوق الحماية الاجتماعية" وهو صندوق تقاعد مدني لخدمة القطاعين العام والخاص، و(٢) "صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية".

جيم - خاتمة

٣- سيساهم تحليل مخاطر المالية العامة وإدارتها على نحو شامل في تعزيز الاستدامة المالية وتشجيع الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومن الضروري توافر بيانات مالية شاملة وحديثة، بما في ذلك توسيع نطاق التغطية ليشمل المستويات الأخرى بخلاف الحكومة المركزية، للكشف عن المخاطر المالية وإدارتها والتخفيف من حدتها. وفي الوقت نفسه، يتعين الموازنة بين منافع الحد من الانكشاف للمخاطر واحتمالية تحقق هذه المخاطر وتكلفة التخفيف منها (باستخدام الاحتياطات الوقائية واحتياطات الطوارئ في الميزانية على سبيل المثال). ومما يمكن أن يساعد في تعزيز مصداقية سياسة المالية العامة وثقة الأسواق (راجع دراسة IMF 2012) الفهم الأفضل لطبيعة المخاطر المالية، وزيادة الشفافية، بما في ذلك عن طريق نشر "بيان مخاطر المالية العامة" لإلقاء الضوء على مخاطر مالية محددة وتأثيرها على نمو إجمالي الناتج المحلي ورصيد المالية العامة، وتبني ممارسات فعالة في مجال إدارة المخاطر. كذلك يتعين مراعاة مخاطر المالية العامة صراحة في صياغة ركيزة المالية العامة (والقاعدة المالية التشغيلية) لضمان صلابتها حال تحقق هذه المخاطر.

المراجع

Boukezia, Racheeda, 2017, "Fiscal Risks in Algeria," IMF Selected Issues Paper.

International Monetary Fund, 2012, "*Fiscal Accountability, Transparency and Risk*," IMF Policy Paper.

_____, 2016, "Analyzing and Managing Fiscal Risks—Best Practices," IMF Policy Paper.

المرفق ٧ - ديناميكيات التضخم في عُمان^١

فرضت الزيادة الأخيرة في أسعار الغذاء والنفط الدولية ضغوطا رافعة للتضخم في عُمان. ويعكس ذلك الحساسية النسبية للتضخم المحلي تجاه تقلبات الأسعار الدولية نتيجة الاعتماد الكبير على الواردات والدور الأكبر للبند التجاري في سلة السلع الاستهلاكية. كذلك تنشأ عن توقعات التضخم، وضغوط الطلب المفرطة، والديناميكيات السكانية آثارا ملحوظة على التضخم المحلي.

ألف - السياق

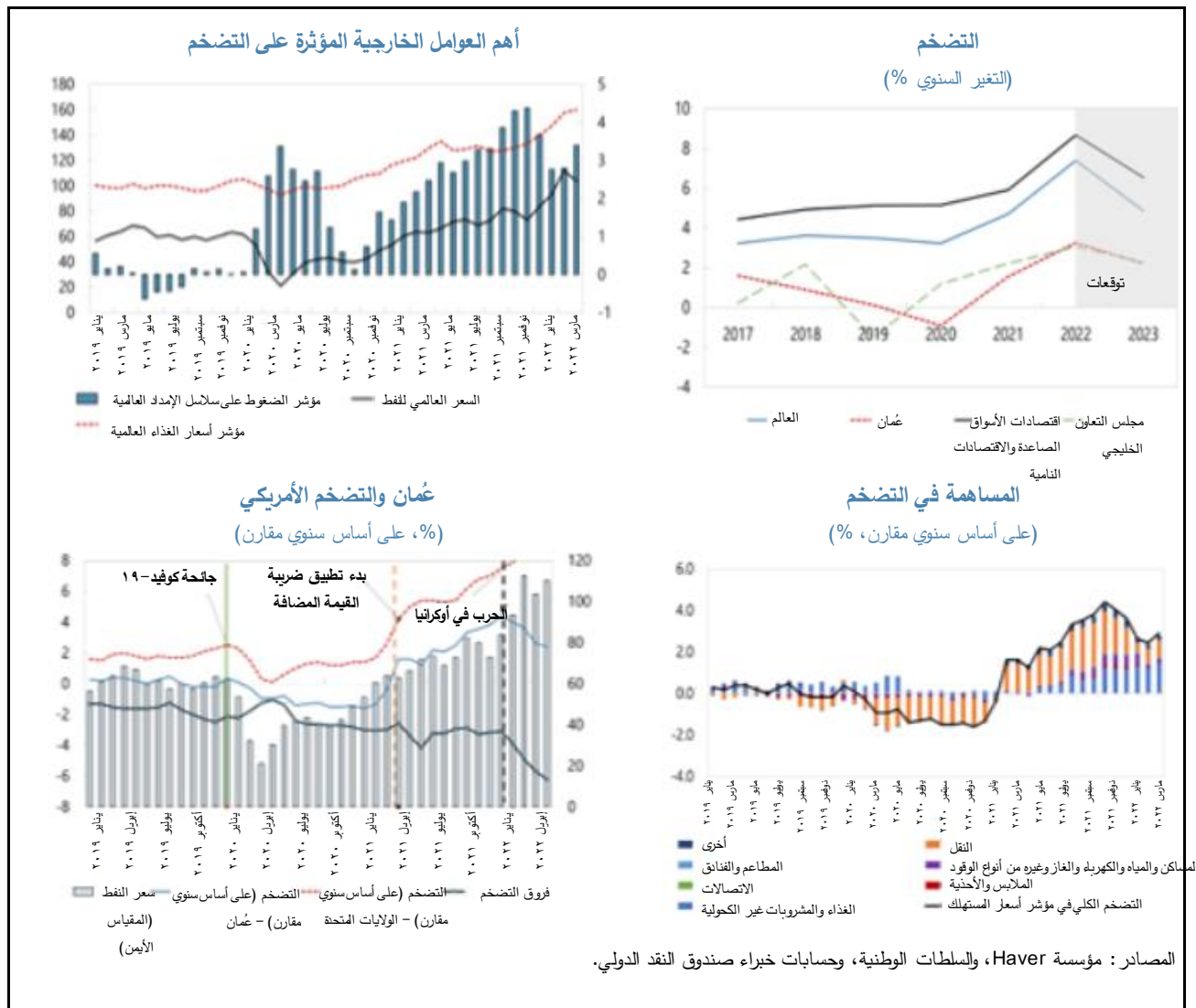
١- ارتفع التضخم الكلي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ نتيجة زيادة أسعار الغذاء والنفط الدولية، قبل أن يتراجع في الربع الثاني من العام. ويُعزى هذا التراجع أساسا إلى تأثير سنة الأساس الكبير وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وبينما أمكن احتواء معدل التضخم الكلي نسبيا بوجه عام حتى الآن، يمكن أن يؤدي تزايد التضخم العالمي نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والنفط الدولية وتجدد اختناقات سلسلة الإمداد العالمية إلى ضغوط رافعة إضافية تسهم في زيادة التضخم المحلي.

٢- وكان لربط سعر الصرف دور مهم في احتواء الضغوط التضخمية وتثبيت توقعات التضخم بقوة. بالرغم من ذلك، وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت، لا يمكن لسعر الصرف الاسمي التحرك بحرية لتصحيح المبالغ في تقييم سعر الصرف الحقيقية الناتجة عن التضخم. لذلك يؤكد الارتفاع الأخير في أسعار النفط والغذاء العالمية على الحاجة إلى احتواء الضغوط التضخمية لتجنب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وما قد ينجم عن ذلك من تآكل القدرات التنافسية لعُمان. ويستدعي ذلك دراسة ديناميكيات التضخم عن قرب لوضع سياسات مستنيرة تهدف إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وحماية آلية ربط سعر الصرف.

باء - تطورات التضخم في الآونة الأخيرة

٣- ارتفع التضخم الكلي في عُمان إلى مستوى الذروة، حيث بلغ ٤,٤٪ (على أساس سنوي مقارن) في يناير ٢٠٢٢ قبل أن يتراجع لاحقا. وبعد شهور من انكماش التضخم، سجل التضخم الكلي تحركا موجبا في إبريل ٢٠٢١ عقب تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وتفاقم التأثير التضخمي الأولي لضريبة القيمة المضافة نتيجة زيادة أسعار النقل والغذاء المحلية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والنفط الدولية واستمرار انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية، مما ساهم بحوالي ٧٠٪ من مجموع ارتفاع التضخم في مارس ٢٠٢٢ (على أساس سنوي مقارن). غير أن معدلات التضخم في عُمان كانت أقل نسبيا مقارنة بالمعدلات السائدة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وباقي العالم في الشهور الأخيرة نتيجة تأثير سنة الأساس الناجم عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في ٢٠٢١ والحدود القصوى المفروضة على أسعار مجموعة مختارة من الوقود وبنود الغذاء وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وتراجع التضخم مؤخرا إلى ٢,٤٪ في مايو ٢٠٢٢ (على أساس سنوي مقارن).

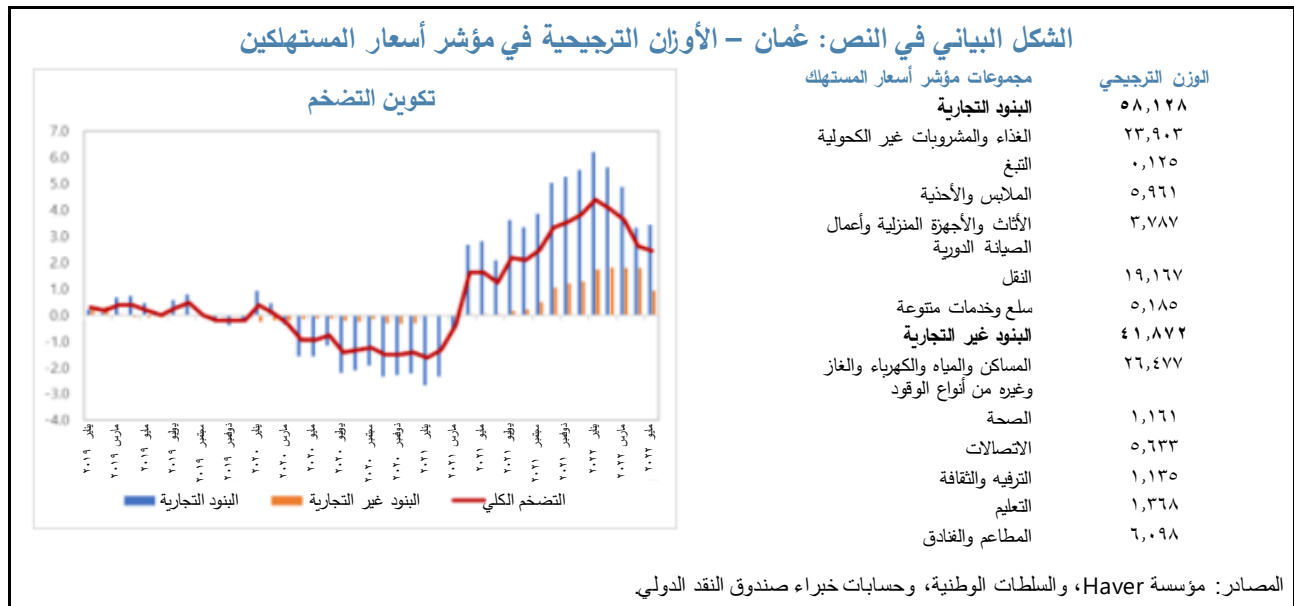
^١ أعد هذا المرفق مؤيد إسماعيل (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).



٤- **تُعزى فروق التضخم بين عُمان والولايات المتحدة أساساً إلى السياسات المحلية والعوامل الدورية.** وبينما سجلت معدلات التضخم الكلي في عُمان والولايات المتحدة تحركات متزامنة عموماً خلال الأعوام الماضية، ظل التضخم (على أساس سنوي مقارن) في عُمان دون مستواه في الولايات المتحدة رغم ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. وتعكس فروق التضخم السالبة أساساً شيوع الأسعار الموجهة والدعم على مجموعة مختارة من بنود الغذاء والوقود الأساسية في عُمان. ورغم ذلك، تراجعت فروق التضخم بدرجة ملحوظة ما بين مارس ومايو ٢٠٢٢ بالتزامن مع انهيار أسعار النفط نتيجة جائحة كوفيد-١٩، وهو ما يعكس حساسية فروق التضخم لدورة النفط (راجع دراسة Mohaddes and Williams, 2013). ومنذ ذلك الوقت، اتسعت فروق التضخم خلال فترات ارتفاع أسعار النفط نتيجة فرض حدود قصوى على أسعار مختارة، مما ساهم في الحد من انتقال تأثير الضغوط التضخمية العالمية إلى الأسعار المحلية. وازدادت فروق التضخم مجدداً عام ٢٠٢٢ نتيجة تأثير سنة الأساس المرتفع الناتج عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة عام ٢٠٢١.

٥- **وقد نتج التضخم أساساً عن البنود التجارية، مما يعكس الاعتماد الكبير على الواردات والحساسية تجاه تقلبات الأسعار الدولية.** ويظل نصيب البنود التجارية في سلة مؤشر أسعار المستهلك مرتفعاً، حيث يبلغ حوالي ٦٠٪ من مكونات المؤشر. ودائماً ما كانت أسعار البنود التجارية تشهد المزيد من التضخم والتقلبات على مر التاريخ مقارنة بالبنود غير التجارية بسبب النصيب الكبير

لبنود الغذاء والنقل التي تعد أكثر عرضة لتقلبات الأسعار الدولية. وكان لتضخم البنود التجارية دور كبير في الطفرة الأخيرة في التضخم الكلي (على أساس سنوي مقارن). وبالرغم من ذلك، تراجع تضخم البنود التجارية في إبريل ٢٠٢٢ (على أساس سنوي مقارن)، وهو ما يرجع أساساً إلى تراجع تضخم أسعار النقل، قبل أن يرتفع مجدداً في مايو بسبب زيادة تضخم أسعار النقل. غير أن إجمالي التضخم (على أساس سنوي مقارن) واصل تراجعته في إبريل ومايو ٢٠٢٢ بسبب تأثير سنة الأساس المرتفع وتراجع تضخم البنود غير التجارية.



جيم - انتقال تأثير العوامل الخارجية إلى التضخم المحلي

٦- كان لأسعار الغذاء والنفط الدولية واختناقات سلاسل الإمداد العالمية دور مهم في توجيه ديناميكيات التضخم المحلي في عُمان خلال السنوات الماضية. غير أن انتقال تأثير أسعار الغذاء والطاقة الدولية إلى التضخم المحلي يعد قصير الأجل نسبياً، على عكس تأثير ضغوط سلاسل الإمداد العالمية الذي يبدو أطول أجلاً. وتحديداً، واستناداً إلى طريقة التوقعات المحلية (راجع دراسة Jordà, 2005) وباستخدام بيانات التضخم الشهرية في عُمان، يمكن أن تؤدي زيادة قدرها ١٪ في أسعار الغذاء الدولية إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ٠,٢٪ تقريباً خلال ١١ شهراً من الصدمة الأولية، ويتلاشى التأثير الأولي للصدمة بعد مرور ١٣ شهراً. وبالمثل، يؤدي ارتفاع أسعار النفط الدولية بنسبة ١٪ إلى زيادة مؤشر أسعار المستهلك المحلي بحوالي ٠,٢٥٪ خلال ١١ شهراً. ويُتوقع تلاشي تأثير صدمة أسعار النفط الدولية على الأسعار المحلية خلال ١٣ شهراً من وقوع الصدمة الأولية. وتؤيد علاقة

^٢ لتقييم مدى انتقال تأثير العوامل الخارجية إلى التضخم المحلي، تم تقدير المعادلة التالية:

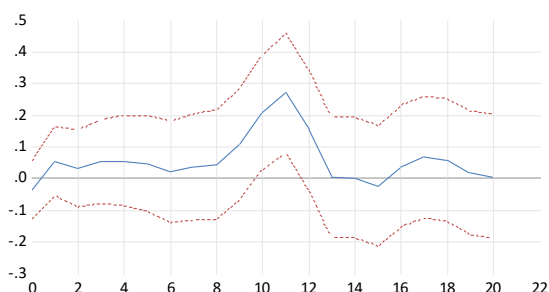
$$\pi_{t+k} = \alpha^k + \sum_{j=1}^l \delta \pi_{t-j} + \beta_k x_t + \sum_{j=1}^l \gamma_j x_{t-j} + \theta z_t + \varepsilon_t$$

حيث الرمز π هو التضخم الكلي الشهري (على أساس سنوي مقارن) المعدل موسمياً لمراعاة موسمية التضخم، والرمز x هو مجموعة من العوامل العالمية الخارجية التي تتلقى كل منها صدمة بمعزل عن الأخرى. وتتضمن هذه العوامل العالمية التغير في أسعار الغذاء الدولية مقيسة بمؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأولية، والتغير في متوسط أسعار النفط الفورية، والتغير في مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية الصادر عن مركز الاقتصاد الكلي التطبيقي والاقتصاد القياسي التابع لبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. ويعبر الرمز z_t عن مجموعة من المتغيرات الضابطة التي تتضمن تحديداً سعر الصرف الفعلي الاسمي وعاملين عالميين متنبئين غير مدرجين في x_t . ويقاس β مدى انتقال تأثير العوامل الخارجية إلى التضخم المحلي، ويرصد δ مدى استمرارية التضخم الكلي في عُمان. وتم اختيار عدد الفجوات الزمنية باستخدام معيار شوارتز للمعلومات.

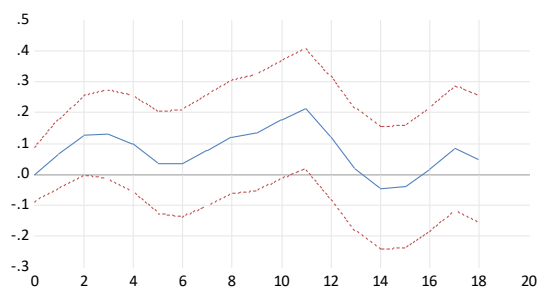
الارتباط الموجبة القوية بين التضخم المحلي وأسعار الغذاء والنفط الدولية النتائج المذكورة آنفاً. وتساهم الحدود القصوى والإعانات على أسعار مجموعة مختارة من بنود الوقود والغذاء في الحد من انتقال تأثير التغيرات في أسعار النفط والغذاء الدولية (راجع عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي). كذلك تؤدي صدمة قدرها ١٪ في ضغوط سلاسل الإمداد العالمية، مقيسة بمؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية، إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك المحلي بنحو ٠,٢٪ خلال ١٢ شهراً، ويتلاشى تأثيرها بعد مرور ٢٢ شهراً تقريباً.

الشكل البياني في النص: عُمان - استجابة التضخم المحلي لصدمة العوامل الخارجية

استجابة مؤشر أسعار المستهلك لصدمة في أسعار النفط الدولية



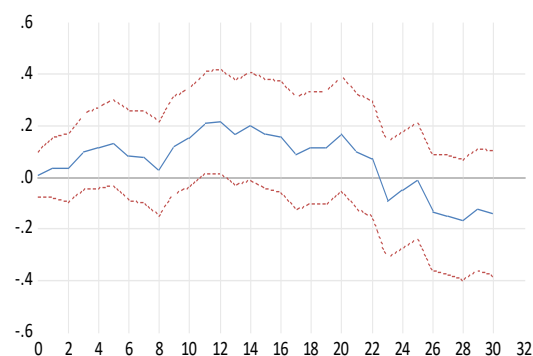
استجابة مؤشر أسعار المستهلك لصدمة في أسعار الغذاء الدولية



مصفوفة الارتباط

أسعار الغذاء الدولية	أسعار النفط الدولية	التضخم المحلي	مؤشر الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية
١,٠٠	٠,٧٣	٠,٦٢	٠,٣٤
٠,٧٣	١,٠٠	٠,٥٤	٠,١٨
٠,٦٢	٠,٥٤	١,٠٠	٠,١٤
٠,٣٤	٠,١٨	٠,١٤	١,٠٠

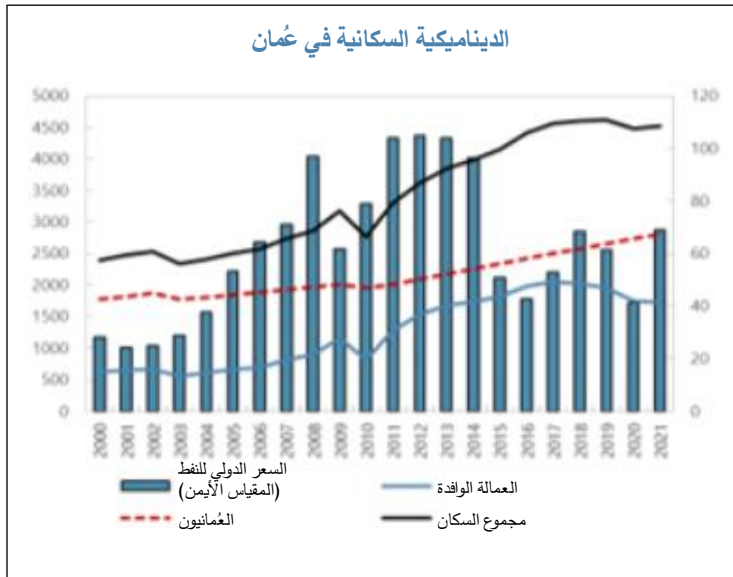
استجابة مؤشر أسعار المستهلك لصدمة في حجم الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية



المصادر: مؤسسة Haver، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

دال - المحركات الرئيسية للتضخم في عمان

٧- وعلى المدى القصير، تؤثر عدة عوامل على التضخم المحلي، تشمل التوقعات التضخمية، وضغوط الطلب، وأسعار الغذاء والنفط الدولية، وضغوط سلاسل الإمداد العالمية. وتم تقدير "نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة" لتحديد العوامل المؤثرة على التضخم المحلي، والتميز بين علاقات التضخم على المدى الطويل والديناميكيات قصيرة الأجل.^٣ واستنادا إلى نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (جدول النص)، وجد أن توقعات التضخم، مستعاضا عنها بالتضخم المتأخر (على أساس سنوي مقارن)، لها تأثير مهم على التضخم المحلي. كذلك فإن معامل التضخم في الفجوة الزمنية الأولى، وهو معامل موجب مرتفع نسبيا، يشير إلى جمود كبير في الأسعار على المدى القريب، بينما يشير معامل التضخم السالب الكبير في الفجوة الزمنية الرابعة إلى أنه يُتوقع احتواء التضخم خلال عام واحد تقريبا. علاوة على ذلك، وجد أن الطلب المفرط، مستعاضا عنه بفجوة الناتج، يفرض ضغوطا رافعة للتضخم المحلي. ووجد أيضا أن العوامل العالمية، بما في ذلك أسعار الغذاء والنفط الدولية وضغوط سلاسل الإمداد العالمية، لها تأثير موجب ملحوظ على التضخم في الأجل القصير، مما يعكس قوة تأثير العوامل العالمية على التضخم المحلي.



٨- وتعد الديناميكيات السكانية، وضغوط الطلب، وأسعار النفط الدولية، وضغوط سلاسل الإمداد العالمية من أهم العوامل المؤثرة على التضخم المحلي على المدى الطويل. فمن ناحية، يتأثر النمو السكاني إلى حد كبير بصافي تدفقات العاملين الوافدين الذين يمثلون حوالي ٣٨٪ من مجموع السكان ويضطلعون بدور مهم في خفض التضخم المدفوع بالأجور. ومن ناحية أخرى، يتأثر الوافدون إلى حد كبير بدورة أسعار النفط. بالرغم من ذلك، يشير المعامل الموجب الكبير للنمو السكاني في معادلة الأجل الطويل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إلى أن الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع النمو السكاني تتجاوز آثار احتواء الأجور الناتجة عن زيادة عرض العمالة الوافدة. كذلك وجد أن ضغوط الطلب وأسعار النفط الدولية وضغوط سلاسل الإمداد العالمية تؤثر على التضخم في الأجل الطويل.

^٣ تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة باستخدام بيانات ربع سنوية عن الفترة من الربع الثالث من عام ٢٠١١ إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢١، وذلك لحساب انحدار التضخم (على أساس سنوي مقارن)، وهو متغير تابع، على عدد من المتغيرات التفسيرية، بما في ذلك التضخم المتأخر مستعاضا به عن توقعات التضخم، وتقديرات النمو السكاني المحسوبة بافراض أن النمو السكاني ربع السنوي يتسق مع الاتجاه العام للنمو السكاني السنوي، وضغوط الطلب المفرطة مستعاضا عنها بفجوة الناتج المحسوبة باستخدام مرشح هودريك - بريسكوت، والتغير في سعر الصرف الفعلي الاسمي، والتغير في متوسط أسعار النفط القوية، والتغير في أسعار الغذاء الدولية استنادا إلى مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأولية، والتغير في مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية الصادر عن مركز الاقتصاد الكلي التطبيقي والاقتصاد القياسي التابع لبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. وتم استخدام اختبار التكامل والحدود (Long Run Form and Bounds Test) لتقييم علاقات التضخم طويلة الأجل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

الجدول في النص: عُمان - نتائج نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتغير	المدى القصير	المدى الطويل
المتغير الثابت	***٠,٢٧٤	***٠,٢٦٩
	[٠,٠٦٨]	[٠,٠٦٦]
التضخم (الفجوة الزمنية الأولى)	***٠,٤٤٨	-
	[٠,١٤٧]	-
التضخم (الفجوة الزمنية الرابعة)	***٠,٥٤٣	-
	[٠,١٠٥]	-
النمو السكاني	-	***٠,١٦٨
	-	[٠,٠١٢]
النمو السكاني (الفجوة الزمنية الأولى)	**٠,١٤٦	-
	[٠,٠٥٩]	-
فجوة الناتج	**٠,٠٥٢	***٠,١٠٣
	[٠,٠١٩]	[٠,٠٢٧]
فجوة الناتج (الفجوة الزمنية الثالثة)	**٠,٠٥٧	-
	[٠,٠٢٠]	-
فجوة الناتج (الفجوة الزمنية الرابعة)	-	-
Δ سعر الصرف الفعلي الاسمي	-	-
Δ أسعار الغذاء	**٠,٠٤٢	٠,٠٤١
	[٠,٠١٩]	[٠,٠٢٠]
Δ أسعار النفط	-	***٠,٠٣٧
	-	[٠,٠١١]
Δ أسعار النفط (الفجوة الزمنية الثانية)	**٠,٠١١	-
	[٠,٠٠٥]	-
Δ أسعار النفط (الفجوة الزمنية الثالثة)	-	-
Δ أسعار النفط (الفجوة الزمنية الرابعة)	-	-
Δ مؤشر الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية	**٠,٠٠٠٤	***٠,٠٠١
	[٠,٠٠٠٢]	[٠,٠٠٠٣]
Δ مؤشر الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية (الفجوة الزمنية الأولى)	***٠,٠٠٠٥	-
	[٠,٠٠٠١]	-
Δ مؤشر الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية (الفجوة الزمنية الثانية)	***٠,٠٠٠٥	-
	[٠,٠٠٠١]	-
المشاهدات	٤٤	٤٤
معامل التحديد	٠,٩٧٩	-
النتائج الإحصائية لاختبارات الحدود على المدى الطويل	-	***١٢,٣٨٤
اختبار بروش-غودفري للارتباط التسلسلي باستخدام مضاعف لاغرنج (قيمة الاحتمالية)	٠,٥٠٢	-
اختبار بروش-باغان-غودفري لعدم تجانس التباين (قيمة الاحتمالية)	٠,٢١٦	-

الأخطاء المعيارية الثابتة بين أقواس []، ***p<0.01، **p<0.05.

هاء - خاتمة

٩- تبدي معدلات التضخم في عُمان حساسية تجاه العوامل الخارجية بسبب الاعتماد الكبير على الواردات والوزن الترجيحي الأكبر للبند التجاري في سلة مؤشر أسعار المستهلك. لذلك تؤثر أسعار النفط والغذاء الدولية وضغوط سلاسل الإمداد العالمية تأثيراً قوياً نسبياً على التضخم المحلي. ووجد أيضاً أن التوقعات التضخمية والديناميكيات السكانية وضغوط الطلب المفرط لها تأثير ملحوظ على التضخم المحلي.

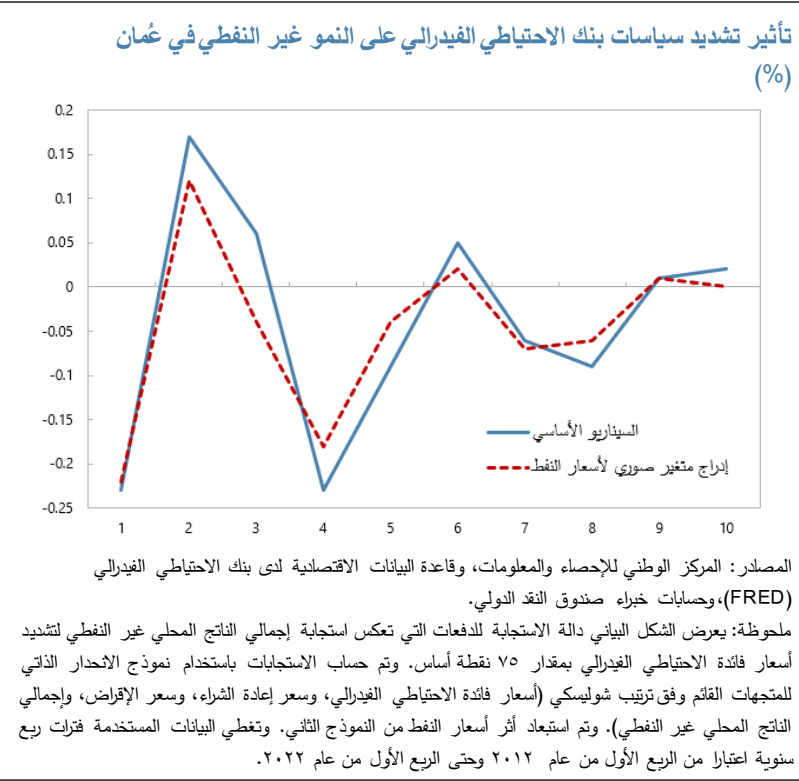
International Monetary Fund. (April 2022). Regional Economic Outlook – Middle East and Central Asia. Washington D.C.: International Monetary Fund.

Jordà, Ò., 2005. Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections. American Economic Review, 95(1), pp.161–182.

Mohaddes, K. and Williams, O.H., 2013. Inflation differentials in the GCC: Does the oil cycle matter? Middle East Development Journal, 5(2), pp.1350012–1.

المرفق ٨ - تأثير تشديد السياسة النقدية الأمريكية على عُمان^١

١- تتسق تحركات أسعار الفائدة الأساسية في عُمان عادة مع تحركات أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية. فقد قرر البنك المركزي العُماني رفع أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ٣٧٥ نقطة أساس منذ يناير ٢٠٢٢ استجابة لدورة تشديد السياسة النقدية الأمريكية، مع رفع أسعار الفائدة على عمليات إعادة الشراء من ٠,٥٪ في ديسمبر ٢٠٢١ إلى ٣,٧٥٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢.



٢- **يُعد تأثير تشديد سياسات الاحتياطي الفيدرالي محدوداً على النشاط الاقتصادي غير النفطي.** إذ تشير تقديرات الخبراء للقيمة المعرضة للمخاطر إلى أن ارتفاع أسعار فائدة الاحتياطي الفيدرالي بمقدار ٧٥ نقطة أساس يؤدي إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عُمان بنسبة ٠,٢٪، ويتلاشى التأثير تدريجياً بعد مرور عام واحد. ويصبح هذا التأثير ضئيلاً للغاية بمجرد استبعاد فترات ارتفاع أسعار النفط (٧٠ دولاراً أمريكياً للبرميل أو أكثر) والائتمان الممنوح للاقتصاد. وفي عُمان، عادة ما يصاحب فترات ارتفاع أسعار النفط توسعاً في المشروعات العامة وسيولة وفيرة في القطاع المصرفي وزيادة حجم الإقراض المصرفي، مما يعوض تأثير أي تداعيات معاكسة محتملة قد تنشأ عن الأوضاع المالية العالمية.

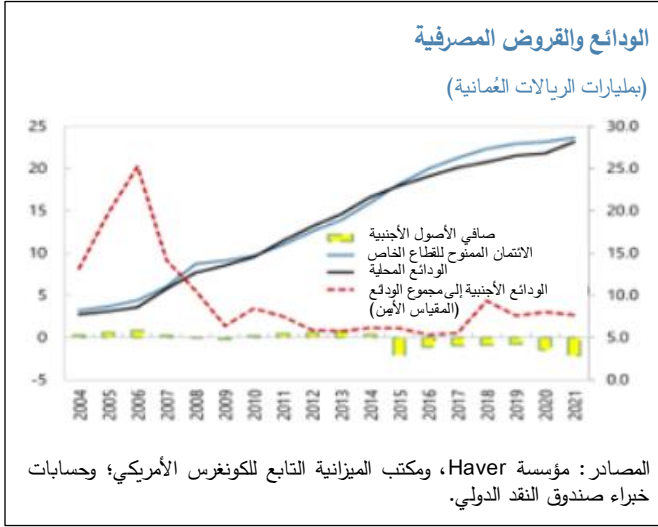
٣- **وقد ساهمت جهود الضبط المالي خلال العامين الماضيين في تعزيز صلابة الاقتصاد العُماني.** وبينما يُتوقع أن تؤدي نوبات التشديد الأخيرة والمرتقبة في أسعار فائدة الاحتياطي الفيدرالي إلى زيادة تكلفة التمويل في عُمان والأسواق الصاعدة الأخرى، يُتوقع أن تساهم تدابير الإصلاح المالي التي اتخذتها عُمان مؤخراً في التخفيف من تداعيات تشديد سياسات الاحتياطي الفيدرالي على الاقتصاد. وإلى جانب التصحيحات المالية في إطار الخطة المالية متوسطة الأجل، استخدمت السلطات العائدات الاستثنائية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في تخفيض الدين العام بمقدار ٥,٤ مليار دولار أمريكي خلال الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠٢٢، مما جنبها مدفوعات فائدة مستقبلية بقيمة تتجاوز ٣٣٠ مليون دولار أمريكي وأدى إلى تراجع الدين العام إلى ٤٨,٤ مليار دولار أمريكي في نهاية يوليو ٢٠٢٢ مقابل ٥٤,١ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٠. وساهمت هذه التدابير، التي اقترنت بتوقعات موثوقة على جانب أسعار النفط، في تراجع فروق العائد في عُمان دون مثيلاتها في الأسواق الصاعدة منذ فبراير ٢٠٢١، مما أدى إلى الحد جزئياً من الزيادة المتوقعة في تكلفة الاقتراض الخارجي. وبالرغم من ذلك، فإن الدين الحكومي معرض لمخاطر

^١ أعد هذا المرفق هيثم الطروق (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

إعادة التمويل وأسعار الفائدة، حيث تمثل الديون التي يستحق سدادها (أو يتم تعديل الفائدة المطبقة عليها) خلال عام واحد ١٨,٨٪ (٢٨,٨٪) من مجموع الدين في نهاية عام ٢٠٢١.

٤- ويمكن أن تساهم السيولة الوفيرة، وارتفاع حجم الودائع دون فوائد، والاعتماد المحدود على التمويل الأجنبي في عزل القطاع المالي العُماني إلى حد ما عن الاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية. ويتكون القطاع المالي في معظمه من البنوك، وقد سجلت أصوله نمواً من ٦٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١١ إلى ١١٧٪ عام ٢٠٢١. وبالرغم من أن صافي مركز الأصول الأجنبية سالب منذ عام ٢٠١٥، تراوحت الخصوم الأجنبية ما بين ٥٪ إلى ١٠٪ من مجموع الودائع. وتعتمد البنوك اعتماداً

كبيراً على الودائع بدون فائدة (٣٦٪ من مجموع الودائع في نهاية يونيو ٢٠٢٢)، وهو ما يُعزى أساساً إلى ارتفاع حجم الودائع السيادية ونصيب المصرف الإسلامية الكبير في القطاع المصرفي. وكان أداء البنوك بمعزل عن نوبات تشديد سياسات الاحتياطي الفيدرالي السابقة، حيث نجحت في تثبيت هامش أسعار الفائدة خلال العقدين الماضيين. ونظراً لربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي، تتسق تحركات أسعار الفائدة الأساسية العُمانية مع تحركات أسعار الفائدة الأساسية التي يعلنها الاتحاد الفيدرالي. بالرغم من ذلك، يعد تأثير أسعار فائدة الاحتياطي الفيدرالي محدوداً على أسعار الإقراض في عُمان. كذلك يعد نمو الودائع المحلية وسيولة النظام المحركين الأساسيين وراء حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد.



٥- وبينما يتوقع ألا يكون لتشديد سياسات الاحتياطي الفيدرالي تأثير سلبي على الاقتصاد العُماني، يتعين إحكام الرقابة على الاقتصاد ومواصلة العمل على تعزيز الأسس الاقتصادية. ويبدو أن نوبة التشديد الحالية التي تشهدها سياسات الاحتياطي الفيدرالي لن يكون لها سوى تأثير محدود على الأنشطة السيادية والمالية وأنشطة الاقتصاد الحقيقي في عُمان، لا سيما خلال فترات ارتفاع أسعار النفط. وينبغي للسلطات العمل على تخفيف أي تداعيات محتملة من خلال تعزيز الاستدامة المالية، وتلبية احتياجات السيولة المحلية المحتملة في النظام، ودعم القطاعات الأشد تضرراً إذا لزم الأمر. وبخلاف هذه التدابير الملحة، ستساعد إعادة بناء احتياطات النقد الأجنبي وتعميق الأسواق المالية المحلية في زيادة صلابة الاقتصاد العُماني في مواجهة أي تحولات عالمية في مستويات الإقبال على المخاطر.